

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات
الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي
الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة
العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب/ة: إنعام عثمان شعبان

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2016 / 03 / 5



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية

(من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل
ونقابة المحاسبين بقطاع غزة)

إعداد:

إنعام عثمان شعبان

إشراف:

أ.د علي عبدالله شاهين

بالجامعة الإسلامية - غزة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة -
بالجامعة الإسلامية - غزة

٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم...ج بن...ع/35/Ref

التاريخ...2016/01/09م...Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ إنعام عثمان موسى شعبان لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 29 ربيع الأول 1437هـ، الموافق 2016/01/09م الساعة

العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. علي عبدالله شاهين مشرفاً و رئيساً

أ.د. حمدي شحادة زعرب مناقشاً داخلياً

د. صبري ماهر مشتهى مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله و لزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

سورة طه: [آية: 114]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

الإهداء

إلى من ارتقى شهيدا فداءً للدين والأرض والوطن ...

إلى الصابرين خلف القضبان، أسرانا الأبطال...

إلى روح أخي الطاهرة...

إلى من أسأل الله أن يحفظهما، والدي ووالدتي...

إلى من أتمنى لهم كل خير، إخواني وأخواتي الأعزاء...

إلى من عجز القلم عن كتابة أسمائهم الأصدقاء...

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع...

أهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

الحمد والشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى على عظيم نعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين، وله الحمد والشكر على أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد الطاهر الأمين، وعلى آل بيته وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كما أتقدم بالشكر لجميع من قدم لي المساعدة في إنجازي لهذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور الفاضل/ علي عبد الله شاهين، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الذي لم يدخر وقتاً وجهداً ونصحا في سبيل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين الكريمين/

أ. د/ حمدي زعرب

أ. د/ صبري مشتهى

على تفضلهما بمناقشة الرسالة وإثرائها بملاحظتهما القيمة التي كان لها الأثر العظيم في تحسين الرسالة.

ولا أنسى بهذا الشكر أيضاً أختي الغالية/ أنيسة، زميلاتي وزملائي في العمل الذين ساندوني ووقفوا بجانبني منذ بداية مسيرتي العلمية ولغاية الآن، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاز هذه الدراسة وإتمامها....

الباحثة

إنعام عثمان شعبان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	الرمز
أ	الآية القرآنية	-
ب	الإهداء	-
ج	الشكر والتقدير	-
د	قائمة المحتويات	-
ز	قائمة الجداول	-
ط	قائمة الأشكال	-
ي	قائمة الملاحق	-
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية	-
ل	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	-
الفصل الأول: "الإطار العام للدراسة"		
2	مقدمة	-
3	مشكلة الدراسة	1.1
4	أهمية الدراسة	1.2
4	أهداف الدراسة	1.3
5	فرضيات الدراسة	1.4
6	الدراسات السابقة	1.5
16	التعقيب على الدراسات السابقة	1.6
الفصل الثاني: "المحاسبة القضائية"		
18	مقدمة	-
19	المبحث الأول : المهام والأهداف	2.1
20	تمهيد	2.1.1
20	مفهوم المحاسبة القضائية	2.1.2
21	العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق والتحكيم المالي	2.1.3
23	مراحل نشأة المحاسبة القضائية	2.1.4
25	أهداف وخدمات المحاسبة القضائية	2.1.5
27	المبحث الثاني: أساليب المحاسبة القضائية وتقنياتها المستخدمة	2.2
28	تمهيد	2.2.1
28	إجراءات المحاسبة القضائية	2.2.2

29	أساليب المحاسبة القضائية	2.2.3
29	التقنيات المستخدمة بالمحاسبة القضائية	2.2.4
36	المحاسبة القضائية في أكاديميات المحاسبة والممارسة الحالية	2.2.5
40	المبحث الثالث: مقومات المحاسبة القضائية وواقعها في قطاع غزة	2.3
41	تمهيد	2.3.1
41	مقومات المحاسبة القضائية	2.3.2
45	واقع مقومات المحاسبة القضائية في قطاع غزة	2.3.3
الفصل الثالث: الاحتيال المالي		
49	مقدمة	-
50	المبحث الأول: المفاهيم والعناصر	3.1
51	تمهيد	3.1.1
51	مفهوم الاحتيال المالي	3.1.2
52	أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد	3.1.3
53	أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والخطأ	3.1.4
54	أنواع الاحتيال المالي	3.1.5
55	عناصر الاحتيال المالي	3.1.6
58	خصائص جريمة الاحتيال	3.1.7
61	المبحث الثاني: الاحتيال المالي في قطاع غزة	3.2
62	تمهيد	3.2.1
62	الجهات المناهضة لمكافحة الاحتيال المالي في قطاع غزة	3.2.2
64	إحصائيات الاحتيال المالي في قطاع غزة	3.2.3
67	استطلاعات الرأي حول قضايا الفساد المالي في قطاع غزة	3.2.4
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات		
73	مقدمة	-
73	منهجية الدراسة	4.1
74	مجتمع الدراسة	4.2
74	أداة الدراسة وخطوات بنائها	4.3
76	صدق وثبات الاستبانة	4.4
84	الأساليب الإحصائية المستخدمة	4.5
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها		
86	مقدمة	-

87	الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الديمغرافية	5.1
90	تحليل فقرات الاستبانة	5.2
102	تحليل الأسئلة العامة للمستجيبين	5.3
103	اختبار فرضيات الدراسة	5.4
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
115	النتائج	6.1
116	التوصيات	6.2
116	الدراسات المقترحة	6.3
117	المصادر والمراجع	
123	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
22	المقارنة بين عمليات التدقيق المالي والمحاسب القضائي	(1.2)
30	التكرارات الرقمية المتوقعة للأرقام حسب قانون بنفورد	(2.2)
65	القضايا المسجلة في نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال	(1.3)
65	القضايا المسجلة لدى الشؤون القانونية بدائرة الجمعيات بوزارة الداخلية	(2.3)
66	قضايا الأموال المسجلة في محاكم قطاع غزة	(3.3)
66	قضايا الأموال المسجلة في مركز التحكيم التابع لنقابة المحاسبين بغزة	(4.3)
68	أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الحكومي	(5.3)
69	أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الأهلي	(6.3)
70	أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الخاص	(7.3)
70	حجم الفساد الإداري والمالي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة	(8.3)
75	درجات مقياس ليكرت الخماسي	(1.4)
77	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	(2.4)
78	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	(3.4)
79	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	(4.4)
80	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	(5.4)
81	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال	(6.4)
82	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	(7.4)
83	معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	(8.4)
86	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	(1.5)
87	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	(2.5)
87	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(3.5)
88	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل	(4.5)
88	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	(5.5)
89	توزيع عينة الدراسة حسب هل يحمل المستجيب شهادة مهنية	(6.5)
89	توزيع عينة الدراسة حسب متابعة المستجيبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة	(7.5)
90	توزيع عينة الدراسة حسب مصادر معلومات المستجيب	(8.5)
91	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لفقرات المجال الأول	(9.5)
95	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لفقرات المجال الثاني	(10.5)
97	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لفقرات المجال الثالث	(11.5)
99	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لفقرات المجال الرابع	(12.5)
100	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لفقرات المجال الخامس	(13.5)

102	التخصص الأنسب حسب رأي المستجيب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب	(14.5)
102	مستوى التعليم الأمثل حسب اعتقاد المستجيب	(15.5)
103	الطلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة	(16.5)
104	نتيجة الفرضية الرئيسية الأولى	(17.5)
104	نتيجة الفرضية الفرعية الأولى	(18.5)
106	نتيجة الفرضية الفرعية الثانية	(19.5)
107	نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة	(20.5)
108	نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة	(21.5)
109	نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية-العمر	(22.5)
110	نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية-المؤهل العلمي	(23.5)
111	نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية-طبيعة العمل	(24.5)
112	نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية-سنوات الخبرة	(25.5)
113	نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية-متابعة المستجبات	(26.5)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
53	أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد	(1.3)
57	مثلث الاحتيال	(2.3)
58	مثلث الاحتيال مع إضافة العنصر الرابع	(3.3)

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	أسماء محكمي الاستبانة
2	نموذج استبانة الدراسة
3	مجتمع الدراسة (مكاتب التدقيق الداخلي، المحكمين المعتمدين بنقابة المحاسبين)

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة بيان مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، من خلال معرفة آراء وتوجهات مكاتب التدقيق، والمحكمين الماليين بجمعية المحاسبين والمعتمدين لدى وزارة العدل في قطاع غزة.

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مهنة المحاسبة القضائية إضافة إلى معرفة اهم التقنيات والأساليب المستخدمة في هذا الشأن، بالإضافة للوقوف على المقومات الرئيسية اللازمة لدخول مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ.

ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة بشكل كامل والمكونة من 136 مفردة وتم استرداد (117) استبانة منها، ولغرض اختبار الفرضيات تم تحليل فقرات الاستبانة الطرق الإحصائية المعروفة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة و توافر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك، كما يتبين أن هناك تأثير واضح للمقومات البيئية الناتجة عن الظروف غير المستقرة السائدة في قطاع غزة على تفعيل هذه المهنة للوصول بها إلى مستويات افضل، كما ظهرت هناك فجوة بين المتوقع من فئة المحاسبين وما يتم تحقيقه على ارض الواقع نتيجة لثقافة مقاومة التغيير لدى البعض وسوق العمل.

و خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على وضع عدم الاستقرار السائد؛ وتجنب الانصياع للوضع الراهن؛ ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي؛ كما أوصت بضرورة قيام الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المهنية بعقد الدورات والمؤتمرات وورش العمل لطلابها بشأن موضوع المحاسبة القضائية لتكريس مفاهيم هذه المهنة وتهيئة الظروف المناسبة لتنميتها تمهيدا لاعتمادها كمهنة مستقلة بذاتها لدى وزارة العدل، مع ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين خاصة تنظم عمل المحاسب القضائي.

Abstract

The study discusses the fundamentals to apply Forensic Accounting in Gaza Strip and its effectiveness in Financial Accounting Fraud Detection, through identifying the opinion and the orientation of Financial Arbitration and Offices Audit. The purpose of this study is to examine forensic accounting, knowing the techniques and methods used in this concern, In addition to recognize the pillars and difficulties of implementing Forensic Accounting Profession.

To achieve the objective of the study, the researcher used the Descriptive Analytical Approach as it fits the field of the study. A questionnaire was designed as a tool to collect data and then were distributed to the whole participants of the study (136), and (117 questionnaires) were recollected. To examine the hypothesis, the questionnaire items were analyzed by the common statistical methods

The Study Findings:

- There must be a demand on the judicial accountability in Gaza Strip.
- Accountants must be professionally and practically proficient to perform those tasks, in addition to improve them in the legal side needed in this regard.
- There is a remarkable effect for the environmental fundamentals, which resulted by the unstable conditions in Gaza Strip, on implementation of this career for the sake of enhancement.
- There is a gap between what's expected from the accountants and what is really achieved in reality, due to the resistance of change for some as well as labor market.

The Study Recommendations:

- The need for establishing the suitable grounds of the conditions in the Gaza Strip, to be accustomed to the common unstable conditions and to be up-to-dated in the field of fiscal frauds.
- The Palestinian universities and professional institutions to hold courses, conferences and workshops for the students on the judicial accountability in order, first, to reinforce the concepts of this career and, then, to be accredited as an independent career in the ministry of justice, with the need to issue special laws by the legislative authorities that regulate the career of the judicial accounts.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

1.1 مشكلة الدراسة

1.2 أهداف الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 فرضيات الدراسة

1.5 الدراسات السابقة

1.6 التعقيب على الدراسات السابقة

المقدمة

تمر مهنة المحاسبة و قطاع الأعمال بأسره بأزمة ثقة عميقة، يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابذة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم(المنوفي، ٢٠١١).

وقد شهد العالم العديد من فضائح الفساد والتلاعب في أرقام الحسابات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى المدرجة في بورصة وول ستريت ، بدءاً من شركة أنرون العملاقة للطاقة وصولاً إلى زيروس ومروراً بـ تيكو و"جنرال موتورز وماكرون تكنولوجي وزيروكس وجلوبال كروسينج وبوينج" وأخيراً عملاق الاتصالات وورلدكوم، والتي اتسمت بالفضائح جراء التلاعب في قواعد المحاسبة بهدف زيادة أرباحها في سوق الأسهم(احمد، ٢٠١٣)، ووفقاً لما يشهده العالم من تفشي لحالات الغش والاحتيال،

والتضليل في القوائم المالية، ومارافقتها من أزمات وانهيارات مالية للعديد من الشركات العالمية الكبرى، وتزايد عمليات غسل الأموال وارتفاع في معدل الجرائم المالية، حتى بلغت خسائر الغش بالعالم ما يقارب تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 7% من إجمالي التجارة العالمية، بلغ نصيب العالم العربي منها حوالي ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وقد ألفت هذه النتائج بظلال سلبية ليس على اقتصاد الولايات المتحدة فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي بأكمله(الكبيسي، ٢٠١٦).

نتيجة لذلك ازدادت شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود احتيالات وتضليل في القوائم المالية، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ومهارة وعمق تحرياتهم وإبداء رأيهم حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات والغش في القوائم المالية، وصولاً إلى ما يعرف بالمحاسبة القضائية والتي تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملي في المجالات المحاسبية والقانونية والأعمال التجارية للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحقائق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة ومهارات متخصصة في كافة المجالات المتنوعة في المحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات والتحليل والنظر إلى ما وراء الأرقام والعمل داخل اطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الاحتيال في القوائم المالية.

وبهذا أصبحت المحاسبة القضائية مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، حيث أنها تستعين بالقانون، ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ، ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.

هذا وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في قطاع غزة بانها احد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحديد المهارات المطلوبة والأساسية للمحاسب القضائي، حيث أنها تمثل إطارا متكاملًا للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات اكثر عمقا واكثر ارتباطا بالدعاوي القضائية حيث تنير الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا ماليا وقضائيا على مستوى عالي، لذلك فان هذه الدراسة تحاول الوقوف مليا على تحديد مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة لاكتشاف حالات الاحتيال المالي.

1.1. مشكلة الدراسة:

تشير العديد من الدراسات في المجال المحاسبي بان الاهتمام بتطبيق المحاسبة القضائية يعد فاعلا في مواجهة حالات الاحتيال المالي من خلال خدماتها المتنوعة، حيث تنصب معالجة معظم القضايا ذات الطابع المالي من خلال النظم القضائية التقليدية والتي قد تكون احد الأسباب الهامة لضياع الحقوق، الأمر الذي يدفع نحو التوجه لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية بقطاع غزة لأغراض تطوير حفظ الحقوق وتضييق فجوة التوقعات من مهنة المحاسبة.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة لتتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في التصدي لحالات الاحتيال المالي وذلك من وجهة نظر أصحاب مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية في قطاع غزة لاكتشاف حالات الاحتيال المالي وجهة نظر أصحاب مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية؟
- ما مدى توفر المهارات والخبرة العالية اللازمة لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي وجهة نظر أصحاب مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية؟
- ما مدى توفر المقومات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي وجهة نظر أصحاب مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية؟

- ماهي أهم الصعوبات التي تقف أمام تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة لاكتشاف حالات الاحتيال المالي وجهة نظر أصحاب مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية؟

1.2. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات تشمل ما يلي:-

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة علمية جادة تبحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في القطاع المالي في قطاع غزة، حيث أن كثيراً من الدعاوى التحكيمية تتعلق بنزاعات تصفية الشركات وضعف الملاءة المالية بغرض تصفية الشراكة التجارية، مما يتطلب الاستعانة بخبير مالي قضائي للقيام بهذه المهمة وفقاً لما تحدده هيئات التحكيم من حيث تدقيق ومراجعة القوائم المالية وأحياناً أخرى بمتطلبات الإثبات والقياس والعرض، كما وتبرز أهمية هذه الدراسة على عدة مستويات:

المستوى النظري: تتبع الأهمية النظرية للدراسة في كونها من الدراسات الأولى والتي تبحث في مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية ودورها بالتصدي لظاهرة الاحتيال المالي في قطاع غزة، وبالتالي إمكانية هذه الدراسة إثراء المكتبات العلمية بحيث يستطيع الباحثون الاعتماد عليها واستقصاء المعلومات اللازمة في إعداد دراساتهم المستقبلية والمتعلقة بصلب موضوع الدراسة.

المستوى التطبيقي: وتبرز الأهمية التطبيقية من خلال مساهمة نتائج الدراسة في إمكانية تفعيل دور مهنة المحاسب القضائي في القطاع لتحسين كفاءة وفعالية مهنة المحاسبة على وجه العموم، بالإضافة إلى ما تحققه من تأييد للدعاوى القضائية من خلال عمل الخبير المحاسبي القضائي، وتحقيق الفائدة للإدارة والمستثمرين والمقرضين وذلك بتضييق فجوة الثقة بين هذه الأطراف.

1.3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

- بيان أهمية تطبيق مقومات المحاسبة القضائية واثرها في مواجهة حالات الاحتيال المالي بقطاع غزة، والذي يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

(1) التعرف على مدى توافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لدى المحاسبين الماليين لاكتشاف حالات الاحتيال المالي.

٢) الوقوف على مدى توفر المهارات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي.

٣) التعرف على مدى توافر المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة وذلك من وجهة نظر المحكمين الماليين ومكاتب التدقيق المعتمدة.

٤) الوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.

٥) تقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تطبيق مهنة المحاسبة القضائية في قطاع غزة.

1.4. فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق مقومات المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، ويتفرع منها الفرضيات التالية:

١) تتوافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية وبالتالي تطوير آليات العمل المحاسبي في اكتشاف حالات الاحتيال المالي من وجهة نظر كل من المحكمين الماليين وأصحاب مكاتب التدقيق في قطاع غزة.

٢) تتوافر المهارات المتخصصة والخبرة العالية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي من وجهة نظر كل من المحكمين الماليين وأصحاب مكاتب التدقيق في قطاع غزة.

٣) تتوافر المقومات البيئية في قطاع غزة اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي من وجهة نظر كل من المحكمين الماليين وأصحاب مكاتب التدقيق في قطاع غزة.

٤) يوجد صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة لاكتشاف حالات الاحتيال المالي من وجهة نظر كل من المحكمين الماليين وأصحاب مكاتب التدقيق في قطاع غزة.

- الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين متوسطات استجابات الباحثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية كأداة للتصدي لظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية.

1.5. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة الكبيسي (2016) بعنوان: " المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب

القضائي في الأردن "

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الاستعانة باستبانة كأداة للدراسة.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة بأن الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات، وضعف النشاط البحثي في المحاسبة القضائية في الوطن العربي، عدم وجود جهات أكاديمية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية.

وكانت اهم توصيات الدراسة ضرورة توجيه البحث العلمي في الجامعات نحو المحاسبة القضائية، إضافة إلى ضرورة قيام الجهات الأكاديمية بتدريس مادة المحاسبة القضائية في مراحل الدراسات العليا، وقيام الجمعيات المعنية بدورها في وضع التعليمات والسعي لإصدار قوانين منظمة لمهنة المحاسبة القضائية.

٢. دراسة قمبر (2014) بعنوان: " قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في

مناهج التعليم العالي "

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية المحاسبة الجنائية ودورها في مجال الأعمال، إضافة إلى أهمية دمجها في مناهج التعليم العالي، و تحديد أهم المعوقات التي تمنع ذلك للتغلب عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التطبيقي لدراسة آراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

وكان من اهم نتائج ادراك أعضاء هيئة التدريس لأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية لأهمية المحاسبة القضائية ولضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، إضافة إلى وجود معوقات تمنع دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي أهمها عدم وجود خطط محددة وواضحة لكيفية دمج المحاسبة القضائية وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة.

وقد كانت اهم توصيات الدراسة وجوب تعزيز ادراك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية بأهمية المحاسبة القضائية ، وإيجاد الآلية المناسبة لدمجها بمناهج التعليم العالي، وتدريب الكوادر البشرية بموضوع المحاسبة القضائية.

٣. دراسة غنيم (2014) بعنوان: "نحو اطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أوجه القصور في المراجعة الخارجية في اكتشاف الغش، وتوضيح مفهوم المراجعة القضائية وأهميتها، إضافة إلى تحليل واقع الممارسة المهنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة آراء عينة الدراسة المتكونة من مكاتب المحاسبة والمراجعة والاكاديميين ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي، إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة بيان أهمية المحاسبة القضائية ودورها في تضيق فجوة التوقعات، خصوصاً في ضوء قصور عمل المراجع الخارجي في اكتشاف الغش في ضوء أوضاع البيئة المصرية الحالية، إضافة إلى أن اهم مجالات المحاسبة القضائية هي اكتشاف الغش في القوائم المالية.

وكان من اهم توصيات الدراسة ضرورة التطبيق الفعال للمراجعة القضائية في مصر للحد من حالات الغش والاحتيال المالي من خلال الزام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بتحديث مفاهيم فرق عمل المراجعة، إضافة إلى ضرورة تأهيل مراقبي الحسابات من ناحية علمية وعملية لكي يمارس عمل المحاسبي القضائي.

٤. دراسة احمد (2013) بعنوان: "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي"

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسب القضائي في خفض معدل الجرائم المالية، وتأييد الدعاوى القضائية والحد من تكرار الغش والاحتيالات المالية بجمهورية مصر العربية، من خلال استهداف مجموعة من المنتمين إلى المحاسبة القضائية والمتمثلة في "المسؤولين بكل من الجهاز المركزي للمحاسبات، وإدارة الخبراء بوزارة العدل، مكاتب المحاسبة والمراجعة، مصلحة الضرائب، هيئة سوق المال، لجان الطعن الضريبي، بورصة النيل والجامعات المصرية، مراكز التدريب المتخصصة ، وغيرهم من ممثلي مهنة المحاسبة والمراجعة"

وكان من اهم نتائج الدراسة أهمية توفر المهارات المتخصصة والمتكاملة في المحاسبة والمراجعة، وبراعة ومهارة التحريات والتي تنظر إلى ما وراء الأرقام، واعتبرت تطبيق مهارات المحاسبة القضائية في مجالات عدة مثل تقييم الرقابة الداخلية، تقييم النزاعات الحاصلة في المنشآت، حيث أنها تطبيق لمهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمر القانونية، فهي الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية.

وكان من اهم توصيات الدراسة، ضرورة حصول المحاسب القضائي على الشهادات المهنية مثل "CPA.CFE.CLSA.CIA"، و ضرورة توفر التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي، بالإضافة إلى ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي.

٥. دراسة الجبوري والخالدي (2013) بعنوان: " دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية من حيث نشأتها وتطورها وأهدافها وطبيعة خدماتها إضافة عن التعريف عن مفهوم الاحتيال المالي وبيان أهمية مهنة المحاسبة القضائية والتقنيات المستخدمة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي في البيئة العراقية.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة الطلب المتزايد على خدمات المحاسب القضائي وفعالية استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد على اكتشاف عمليات الاحتيال مثل قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقيب البيانات وتحليل النسب، يعزى إلى أن عمليات الاحتيال غالبا ما تتطوي على تواطؤ بين عدد من الموظفين والتي يتم إخفاؤها بعيدا عن أنظار مراقبي الحسابات.

وقد كانت اهم توصيات الدراسة زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية وتقنياتها في كشف عمليات الاحتيال المختلفة.

٦. دراسة الجليلي (2012) بعنوان: " المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها بالعراق "

هدفت الدراسة إلى الوقوف على المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها ومعرفة اهم المحددات والعوائق أمام تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية، والتعرف على مجالات تطبيقها، و حيث تناولت هذه الدراسة البيئة العراقية من محاكم وجهات ضريبية.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة أهمية توفر المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات والضرائب والعمليات التجارية وإدارتها والضوابط الداخلية والعلاقات الشخصية والاتصالات، بالإضافة إلى ضرورة توفر الخبرة في مجال العمل في قضايا الاحتيايل المعقدة وفي مجال تنفيذ القانون لعدة سنوات .

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي، وتطوير المناهج المحاسبية ومراعاة تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الخاصة بالسلطة المالية، بالإضافة إلى العمل على تأسيس جمعية مهنية تضم المحاسبين القضائيين.

٧. دراسة حلس(٢٠١٢) بعنوان: "دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة، وبناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على وجهة نظر مكاتب المحاسبة وتدقيق الحسابات، من خلال الاستعانة باستبانة كأداة للدراسة.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة أن أسلوب التقاضي واللجوء إلى المحاكم لحل المنازعات التجارية الآلية المفضلة المتاحة أمام تجار قطاع غزة، وان عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة من أهم أسباب نشوء المنازعات التجارية، إضافة إلى أن إسناد أعمال المحاسبة إلى أشخاص غير محاسبين من أهم مشاكل التحكيم المالي.

وقد كانت اهم توصيات الدراسة ضرورة تعيين محاسبين مؤهلين ومسك دفاتر محاسبية منتظمة مع بداية أي مشروع تجاري .

٨. دراسة المنوفي (2011) عنوان: "دور المراجعة القضائية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، والتي تعد من العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل المنظمات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات، وتحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وكان من اهم نتائج الدراسة أهمية وجود حوكمة الشركات كأداة للتصدي والتلاعب والتحريرف والخداع وتحقيق مصالح كافة الأطراف، ويتحقق ذلك من خلال قدرتها على تحسين الاطار القانوني والنظامي الملائم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي.

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالمراجعة القضائية وتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة نتيجة لكثرة الانهيارات المالية، وحالات الغش والتلاعب والتي صاحبت الاستخدام الكبير لتكنولوجيا الحاسب في الفترة الأخيرة والتي كانت السبب الأبرز في زيادة شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود غش وتضليل في القوائم المالية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة Oyedokun (2015): بعنوان المنهجية المتبعة في المحاسبة التحقيقية والمدقق القضائي في ظل بيئة العمل المحوسبة.

Forensic Investigation and Forensic Audit Methodology in a Computerized Work Environment

هدفت الدراسة إلى بيان النشاط الرئيسي للمحاسب القضائي والذي يحتوي على أنشطة متعددة في سبيل حل المشاكل المالية المعقدة الناتجة عن عمليات الاحتيال والخارجة عن عمل المحاسب القانوني والذي يهتم بالمسائل الناتجة عن الخطأ غالبا.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة أن المحاسبة القضائية تعتبر مهنة وقائية وتقدم نسبة ثقة عالية في الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمستفيد، إضافة إلى أهمية التقنيات المستخدمة في مهنة المحاسبة القضائية في الوقاية والكشف والردع في مجال الاحتيال المالي بكافة أشكاله.

فيما كانت اهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام المحاسب القضائي لتقنياته المختلفة بمهارة وكفاءة عالية للحصول على الأدلة المقبولة والمناسبة لأغراض التقاضي.

٢. دراسة Eliezer & Emmanuel (2015): بعنوان دور المحاسبة القضائية في منع وكشف عمليات الاحتيال في نيجيريا.

Relevance of Forensic Accounting in the Detection and Prevention of Fraud in Nigeria

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والاختلاف بين المحاسب القضائي والمحاسب التقليدي، خصائص المحاسبة القضائية وفعاليتها في كشف عمليات الاحتيال المالي. وقد كانت اهم نتائج الدراسة أن المحاسبة القضائية من المهن الهامة في ظل الظروف المعاصرة للعديد من الجهات المعنية مثل المحامين والمحاكم والشرطة وغيرهم. ومن اهم توصيات الدراسة قيام الحكومة والجمعيات المهنية المعنية بزيادة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التخصص

٣. دراسة Yadav (2013): بعنوان المحاسبة القضائية: منهج ديناميكي جديد للتحقيق في قضايا الاحتيال.

Forensic Accounting: A new Dynamic Approach to Investigate Fraud Cases

هدفت الدراسة إلى بحث أهمية ودور المحاسبة القضائية في التحقيق وكشف عمليات الاحتيال المالي بما يشمل الاحتيال في مجال " الأرباح المفقودة، الدخل، الأصول، وتقييم الضوابط الداخلية، الغش واي مسالة تتعلق بالخبرة المحاسبية في المجال القانوني.

وكان من اهم نتائج الدراسة بان الطلب على خدمات الخبير القضائي في تزايد مستمر بسبب الزيادة المفرطة في جرائم الاحتيال المالي " الاحتيال، الرشوة، الفساد، غسل الأموال... الخ".

وكان من اهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية وعقد الدورات المختلفة بخدماتها المختلفة.

٤. دراسة Bhasin (2013): بعنوان دراسة مسحية للمهارات المطلوبة من قبل المحاسبين القضائيين: أدلة من البلدان النامية.

Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country

هدفت الدراسة إلى البحث في المهارات اللازمة لعمل المحاسب القضائي وتأثيرها على عمليات الاحتيال المالي في الهند وذلك لقصور القضاء عن كشف مثل تلك العمليات لعدم توفر الخبرة الكافية، حيث أن المحاسب القضائي يدمج مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق اللازمة لفحص البيانات المالية للشركة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة لدراسة آراء عينة الدراسة المتكونة من ١٢٠ مفردة مكونة من الممارسين والاكاديميين والمستخدمين المستقبليين لخدمات المحاسب القضائي.

وكان من اهم نتائج الدراسة أن عملية الاحتيال المالي عملية دائمة وموجودة في كل العصور وفي كل البلدان، و هي ظاهرة مؤثرة على المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها من الصناعة، إضافة لعدم كفاية المهارات الأساسية وان هناك حاجة لامتلاك المهارات الخاصة كجمع المعلومات والربط بينها ، أسلوب التعامل بقاعة المحكمة، أسلوب التحقيق لمواجهة عمليات الاحتيال المالي.

وقد كانت اهم التوصيات اعتماد مادة المحاسبة القضائية لمناهج المحاسبة في الهند، بالإضافة إلى توفير الباحث بعض الإرشادات للمعلمين لتطوير مناهج المحاسبة القضائية ، والتوصية باستخدام الوسائل التكنولوجية في مهنة المحاسبة القضائية لفعاليتها.

٥. دراسة Modugu & Anyaduba (2013): بعنوان المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال بنيجيريا Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية المحاسبة القضائية وتأثيرها على عمليات الاحتيال المالي في نيجيريا وقد تم استخدام المنهج المسحي و استخدام الاستبانة كأداة لدراسة آراء عينة الدراسة المتكونة من ١٤٣ مفردة مكونة اربع مجموعات تشتمل كلا من المدققين والاكاديميين ومعدّي التقارير المالية ومستخدمي خدمات المحاسبة القضائية.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة بان ظاهرة الاحتيال المالي أصبحت ظاهرة حقيقية في بيئة الأعمال المعاصرة ويجب الاهتمام بفرع المحاسبة القضائية قبل فوات الأوان حيث أن هدفها الكشف عن الأنشطة

الاحتياالية داخل وخارج المنظمة ، وجدت الدراسة أن هناك اتفاق كبير بين أصحاب المصلحة بشأن فعالية المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي وتحسين التقارير المالية والرقابة الداخلية. وكان من اهم توصيات الدراسة ضرورة اهتمام معهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا وجمعية المحاسبين الوطنية في نيجيريا واللجنة الوطنية للجامعات بتشجيع فرع المحاسبة القضائية بالإضافة إلى ضرورة اهتمام الحكومة بمهنة المحاسب القضائي لرصد والتحقيق في قضايا الفساد المشتبه بها.

٦. دراسة (2012) Wadhwa & Pal: بعنوان المحاسبة القضائية وكشف الاحتيال في الهند

Forensic Accounting and Fraud Examination in India

هدفت الدراسة إلى معرفة الاستخدامات المختلفة للمحاسبة القضائية بالإضافة إلى الوقوف على دور تقنيات المحاسبة القضائية في كشف عمليات الغش في الهند وقد تم استخدام البيانات الثانوية والمقابلات مع الشخصيات البارزة في قطاع الشركات.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة أن المحاسبة القضائية ظهرت إلى الأضواء مؤخرا بالهند بسبب الزيادة السريعة في الاحتيال وجرائم تبييض الأموال والاعتقاد بعدم امتلاك الجهات القانونية للخبرة والوقت الكافيين واللازمة لكشف عمليات الاحتيال المالي.

وقد كانت اهم توصيات الدراسة ضرورة تبني شركات خاصة لأعمال مهنة المحاسبة القضائية بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص من واقع الحياة العملية.

٧. دراسة (2011) Islam & other: بعنوان المحاسبة القضائية كأداة لكشف ظاهرة الغش والفساد.

Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption

هدفت الدراسة إلى معرفة التطبيقات الحالية للمحاسبة القضائية في الوقت الحالي في بنجلاديش، ووضع المقترحات المفيدة والتي تجعلها اكثر فعالية لكشف الفساد المالي في الشركات والمؤسسات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لدراسة آراء عينة الدراسة المتكونة من ١٠٠ مفردة تشتمل على المحاسبين القانونيين والشركات متعددة الجنسيات إضافة إلى مجموعة من المنظمات المحلية.

وقد كانت اهم النتائج أهمية توافر مؤهلات خاصة معرفية وتطبيقية لعمل المحاسب القضائي، كما تأتي تطبيقات المحاسبة القضائية اكثر انتشارا في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالإضافة إلى أستراليا.

وقد كانت أهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بمهنة المحاسب القضائي في بنجلاديش وذلك لقصور الأدوات المستخدمة حاليا بالبلاد، والاهتمام بتدريب الطلاب فرع المحاسبة على طرق كشف عمليات الاحتيال، وعقد ورشات العمل الخاصة بذلك لجعل موضوع مهنة المحاسب القضائي اكثر فعالية مع القضايا القطاع العام.

٨. دراسة Ojo (2012): بعنوان المحاسبة القضائية والقانون.

Forensic accounting and the law

هدفت الدراسة إلى التركيز على اختلاف وجهات نظر آراء المدققين حول العوامل والأسباب التي أدت لزيادة الحاجة لطرق احترافية مهنية .

وقد كانت من أهم نتائج الدراسة اختلاف طبيعة عمل المدققين في الآونة الأخيرة نتيجة لتقديم مكاتب التدقيق خدمات واسعة أكثر من مجرد التدقيق، بسبب انتشار المحاسبة الإبداعية بعد العام ١٩٩٠، حيث أصبح هناك قواعد جديدة أدت إلى زيادة الطلب على مهنة المحاسب القضائي، حيث أن مهنة الخبير ليست فقط تقدم خدمة مثل المدقق وإنما تعمل على دعم عمل المحاسبين ككل.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية والموضوعية في القضايا التي يشارك بها، وضرورة كون القوانين التي تساعد عمل الشاهد الخبير واضحة ومميزة له.

٩. دراسة Okoye & Gbegi (2013): بعنوان المحاسبة القضائية كأداة لكشف والوقاية من الغش

في القطاع العام

Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector

هدفت الدراسة إلى فحص أهمية المحاسبة القضائية كأداة للكشف عن الاحتيال، والوقاية في مؤسسات القطاع العام في نيجيريا مقاطعة Kogi State خلال الفترة من ٢٠٠٦ لـ ٢٠١٠ وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المقابلات والاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من مؤسسات القطاع العام.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة أن تفعيل مهنة المحاسب القضائي قلل من حدوث حالات التزوير والغش بالقطاع العام، وان هناك فرقا بين المحاسبين القضائيين المحترفين وبين عمل المراجعين الخارجيين التقليدي، وان استخدام المحاسب القضائي يمكن أن يقلل ويكشف حالات الغش في القطاع العام .

وقد كانت أهم توصيات الدراسة استبدال المراجعين الخارجيين بالمحاسبين القضائيين وتوفير التدريب اللازم لهم بالإضافة إلى اتباع السليم لمعايير المحاسبة والمراجعة.

١٠. دراسة Grubor & Other (2013): بعنوان المحاسبة القضائية: نموذج متكامل في عملية التحقيق في البيئة الرقمية.

Integrated Forensic Accounting Investigative Process Model in Digital Environment

هدفت الدراسة إلى بيان خطوات المحاسبة التحقيقية في بيئة الأعمال الإلكترونية حيث أن السرقة تخطت المال إلى سرقة المعلومات أو إساءة استخدام أصول المعلومات .. الخ ، بالإضافة إلى مناقشة مدى جدوى التحليل بواسطة برنامج Microsoft Excel لكشف الاحتيال.

وقد كانت من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المحاسبين القضائيين المؤهلين والمدربين هم الأكثر فائدة لتقديم إفادتهم وتقديم تقارير الأدلة الرقمية في قاعة المحكمة، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات عند استخدام التحليل بواسطة برنامج Microsoft Excel.

وقد كانت أهم توصيات الدراسة تفعيل دور عملية التحقيق التكاملية - النموذج الوظيفي " اجتماع وظيفة عملية التدقيق والتحقيق" للوصول إلى علاج امثل لكشف عمليات الاحتيال، و ضرورة تنمية الخبرة لدى المحاسب القضائي من خلال التحقيق في حالات كثيرة ومختلفة وتحليلها ومحاولة معرفة نتائجها مستقبلياً.

١١. دراسة Bhasin (2013): بعنوان دور المحاسبين القضائيين في حوكمة الشركات.

Corporate Governance and Forensic Accounting Role

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور نظم الإبلاغ المالي في الشركات الحكومية بالحد من ظاهرة التلاعب بالتقارير المالية وضعف الأداء ومجاهاة أصحاب المصالح المتعارضة .. الخ، بالإضافة إلى عرض السيناريو العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الهيئات القيادية للحد من عمليات الاحتيال.

وقد كانت اهم نتائج الدراسة إلى فعالية استخدام عمل المحاسب القضائي في تقديم مساهمات كبيرة بمنع الاحتيال والغش في مجال الشركات الحكومية.

وقد كانت اهم توصيات الدراسة ضرورة التعاون بين المدققين الماليين والمحاسبين القضائيين، إضافة إلى تفعيل مجال الاستشارات الخاصة من قبل المحاسبين القضائيين.

1.6. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة القضائية في ظل التزايد في جرائم الاحتيال المالي، و أشارت إلى ضرورة استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد على اكتشاف عمليات الاحتيال المالي والمتمثلة في قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتنقيب البيانات ونظرية الحجم النسبي وتحليل النسب للربط بين الأدلة المنطقية والاستدلال الاحتمالي، كما تناولت بعض الدراسات إلى ضرورة قيام الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة بإدخال منهج المحاسبة القضائية ضمن خطط التعليم كمادة أساسية، فيما أشارت بعض الدراسات إلى الدعوة التبنّي تشريعات ملزمة تنظم عمل المحاسب القضائي، والى ضرورة قيام الجهات المعنية والنقابات بتبني مسالة إدخال مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ.

هذا وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بانها تأتي في بيئة جديدة غير مستقرة تحديدا في قطاع غزة في فلسطين بهدف إبراز دور المحاسبة القضائية كفرع واسع وغني من فروع المحاسبة حيث تتكامل فيه مختلف العلوم وخصوصا منها المحاسبية والقانونية ويتواصل هذا البحث في الاتجاه ذاته، قاصدا دراسة مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية كأداة للتصدي لحالات الاحتيال المالي في قطاع غزة، وبالتالي فان نتائج هذه الدراسة سوف تحقق فائدة للمتعاملين في القطاع المالي والتجاري وتعمل على غرس ثقافة ومفاهيم المحاسبة القضائية وأبعادها المحتملة ، مما يدعم دور القطاع القضائي الذي تتكامل فيه الأدوار مع مهنة المحاسبة مستهدفة الحد من حالات الاحتيال المالي وأساليبه المتنوعة.

الفصل الثاني

المحاسبة القضائية

المقدمة

2.1. المبحث الأول : المهام والأهداف

2.2. المبحث الثاني : التقنيات المستخدمة

2.3. المبحث الثالث : مقومات المحاسبة القضائية

المقدمة

لم تعد المحاسبة مجرد تسجيل للأحداث المالية في السجلات المنتظمة باستخدام الحاسوب أو الأسلوب اليدوي، وإنما أصبحت مهمتها الأساسية مواجهة التحديات الكبيرة التي قد تعيق المحاسبين في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات ، حيث ظهرت في مجال الفقه المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية وكان من أبرزها تلك التي نادى بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، ومن هنا انطلقت الدعوات ومنذ عام ١٩٨٢ م في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، والتي كانت في طي النسيان إلى أن ظهرت وتبلورت في بداية القرن العشرين كنتيجة للتحويلات الجذرية في بيئة الأعمال والتي بطبيعتها التطور والتغير خصوصا في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية الهائلة وما يرافقها من مشاكل قانونية ومالية واجتماعية، فوجد مثلا: غش الموظف، غش الإدارة، غش المستثمر، غش البائع، احتيال الزبون، غش التجارة الإلكترونية، ونتيجة للانهيارات المالية التي حصلت في منتصف أكتوبر من عام ٢٠٠١م والتي كانت دافعا إلى ظهور المحاسبة القضائية والتي من خلالها تتمكن مهنة المحاسبة من حماية النظام المالي للشركات وضبط الغش ووضع حد لتلك الانهيارات المالية، كذلك تساعد المحاسبة القضائية رجال القضاء من إقرار الحق وتحقيق العدالة.

وبالتالي أصبح الاهتمام ينصب نحو الأبحاث العلمية التي تعنى بموضوع المحاسبة القضائية كونه احد فروع المحاسبة حيث ظهرت الحاجة لهذا النوع من المحاسبة في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية الهائلة وما يرافقها من مشاكل قانونية ومالية واجتماعية، حيث أصبحت مهنة المحاسب القضائي من العلوم المحاسبية الهامة والحديثة والتي أضحت المهنة المستقبلية لمواجهة احتياجات المستقبل، هذا بالإضافة إلى فقر المجال العلمي والمهني الفلسطيني للمواضيع التي نتناول موضوع الدراسة، مما يدعو إلى الاهتمام بها خاصة في ظل ميل البيئة التجارية في وقتنا الحاضر نحو المقاضاة.

ويأتي هذا الفصل لمناقشة مفهوم المحاسبة القضائية، وتحديد أوجه الاختلاف بينها وبين خدمات التدقيق الخارجي، ومراحل نموها بالإضافة إلى الخدمات والأهداف الخاصة بها، إلى جانب مناقشة أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية والجهات التي تمنح تراخيص مزاولة المهنة بالإضافة إلى أهم مقومات المحاسبة القضائية.

المبحث الأول

المحاسبة القضائية (المهام والأهداف)

2.1.1 تمهيد

2.1.2 مفهوم المحاسبة القضائية

2.1.3 العلاقة بين المحاسبة القضائية وخدمات المدقق والمحكم المالي

2.1.4 مراحل نشأة المحاسبة القضائية

2.1.5 أهداف وخدمات المحاسبة القضائية

2.1.1. تمهيد

تعتبر المحاسبة القضائية بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي، في محاولة للوصول إلى الحقائق من خلال تقديم الخدمات المختلفة، حيث تعتبر مهنة المحاسب القضائي حديثة على الصعيد المهني بفلسطين عامة وقطاع غزة خاصة، ويعتمد هدف المحاسب القضائي على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال أو تقييم بعض الأضرار الاقتصادية. لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم المحاسبة القضائية، ومراحل نموها، إضافة إلى أهداف وخدمات المحاسبة القضائية.

2.1.2 مفهوم المحاسبة القضائية:

وردت عدة تعريفات للمحاسبة القضائية تتمركز معظمها حول طبيعة المهنة والمهارات المتعلقة بها، حيث عرفت بانها "تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرائق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج (Gray, 2008,p115).

وجاء بأحد التعاريف بانها تعتبر فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة في كثير من الأحيان بالقضايا القانونية والشكاوى المالية، بالإضافة إلى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل التثمين ومطالبات التأمين إضافة إلى قضايا الاحتيال المالية والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية (Zadeh & Ramazani, 2012, p2)، فهي تمثل تطبيق المهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية، أو الإجراء المتخذ لتحديد، وتسوية، وتسجيل، واستخراج، وتصنيف، والتأكد من صحة البيانات المالية السابقة والأنشطة المحاسبية الأخرى في توقع البيانات المستقبلية بغرض الحصول على دليل ملائم عن مدى صحة أنشطة المؤسسة وتسوية النزاعات القانونية (احمد، ٢٠١٤، ص٩).

و تم تعريف المحاسبة القضائية بانها نتيجة عملية التكامل الحاصلة بين مهارات المحاسبين والمدققين بالإضافة إلى مهارات التحقيق (Blessing,2015,p2).

في حين أن هناك من قسم مهنة المحاسبة القضائية ضمن عدة محاور رئيسية متمثلة بالتالي (الخالدي والجبوري، ٢٠١٢، ص٤٦٠):

- الخلفية المحاسبية القوية.
- المعرفة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر واكتشاف الاحتيال.
- الفهم الأساسي للبيئة القانونية.
- مهارات الاتصال الشفوية والكتابية.

وهناك من ذكر بانها تطبيق للمعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية ، وتشمل عنصرين أساسيين هما (الجليلي، ٢٠١٢، ص١٢):

- الخدمات القانونية: والتي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.
- خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي والتي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن المحاسبة القضائية مجموعة من الخبرات والمهارات الخاصة بالتحقيق والتحقيق وهي تؤدي على شكل شهادة أو استشارة، حيث أنها تغطي مجالات عديدة مثل المسؤولية عن المنتج، الملكية الفكرية، الإخلال بالضمان أو الوكالة، والنزاعات بين المساهمين والشركاء، حيث أن المحاسبة القضائية أصبحت معروفة على أنها قطاع تخصصي قائم بذاته.

2.1.3. العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق والتحكيم المالي

أولاً: العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق المالي

تعد العلاقة بين كل من مراجعة الحسابات والاحتيايل والمحاسبة القضائية بالديناميكية يعزى ذلك إلى التغير الحاصل مع مرور الوقت للأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها المجتمعات (الجليلي، ٢٠١٢، ص١٧)، حيث نجد أن الهدف من عمليات التدقيق المالي هو فحص البيانات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها وتقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط ومدى صدق وعدالة القوائم المالية ، بينما تهدف عمليات المحاسبة القضائية إلى الوقوف على حالات الاختلاس والغش والاحتيايل و تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش بالإضافة لتقديم التوصيات المناسبة; كما أن طبيعة عمليات التدقيق المالي قائمة من تلقاء نفسها، أما بالنسبة للمحاسب القضائي فهو يدعم عمل المستشار القانوني أو مجلس الإدارة (Bhide,2012,p14)، ويجدر الإشارة إلى أن نوعية الاتصالات مع الإدارة ولجنة التدقيق يتسم بالاجتماعات المنظمة وبمواعيد محددة من الأساس مع الإدارة التنفيذية، أما بالنسبة للمحاسبة القضائية فيكون هناك اتصالات متكررة ولكن غير منتظمة مع لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية، كما أن المدقق المالي يفترض صحة الوثائق وفي حين أن المحاسب القضائي لا يفترض ذلك (Gangolly,2002,p3).

ويمكن النظر إلى أن نطاق عمل المحاسب القضائي أكثر عمقا وأقل اتساعا لذلك فهو يعمل على التأكد من الشكوك والادعاءات وتقديم الحقائق بناء على ذلك، بالمقارنة مع نطاق عمل المدقق الذي يقوم بإبداء الرأي حول مجمل القوائم المالية ككل، وهو عمل أكثر اتساعا وأقل عمقا، وبالتالي إضافة مصداقية إلى التقارير المالية (Golden, others, 2006, p20)، أما مصادر أدلة المدقق المالي فهي من خلال عمليات المراقبة والفحص والملاحظة والإجراءات التحليلية والتوثيق وإعادة التشغيل لتقديم التأكيد المعقول، في حين أن مصادر أدلة المحاسب القضائي من خلال استعراض تفصيلي للبيانات المالية وغير المالية والبحث في السجلات وإجراءات تقصي الحقائق بواسطة تقنيات المحاسبة القضائية (Gray, 2008, P116).

وفي السياق نفسه يتضح بان المهارات المطلوبة من المحاسب القضائي متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والأساسيات القانونية، بينما التدقيق يتطلب مهارات إعداد وعرض القوائم المالية، كما أن المحاسبة القضائية تتميز بزيادة الطلب عليها من قبل المنظمات وتتعامل مع كل من القضايا المدنية والجنائية، في حين أن عمل المدققين يقتصر على القضايا المدنية وهي عملية روتينية ثابتة في المنظمات (احمد، ٢٠١٣، ص٩)، أما أهم الفروقات بين عمليات التدقيق المالي والمحاسب القضائي من ناحية العملاء فهي موضحة في الجدول رقم (1.2) على النحو التالي:

جدول رقم (1.2)

المقارنة بين عمليات التدقيق المالي والمحاسب القضائي.

وجه المقارنة	عمليات التدقيق المالي	المحاسب القضائي المحقق
خدمة العميل	المصلحة العامة للأطراف المستخدمة للقوائم المالية	يخدم مصلحة من يقوم بتوظيفهم
العلاقة مع العميل	هي واحدة من حيث الانفتاح والصرامة	التحقيق عادة ، الخصومة
تعطل العمل لدى العميل	لا تعطل عمل العميل	قد تعطل العمل لدى العميل

المصدر: (Gangolly, 2002, p3)

هكذا وبناء على ما سبق يتضح أن جوهر الاختلاف بين المحاسب القضائي و المحاسب القانوني (المدقق الخارجي) بان الأول يعمل في نطاق مهنة تتعلق بالحاضر والمستقبل، وتعتبر كنتيجة طبيعية لتتعد وتطور الأعمال وكبر حجمها وتنوعها بشكل كبير، حيث أنها تهدف إلى تحديد المناطق غير

القانونية والمشكوك فيها والبيئة التي تساعد على الغش، بينما يقدم الثاني رأيا فنيا محايدا عن حقيقة النشاط.

ثانيا: العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التحكيم المالي

من الجدير بالذكر أن نوضح هنا الفرق بين مهنة المحاسب القضائي و التحكيم المالي حيث تعد الأخيرة وسيلة سريعة لحل المنازعات التجارية وذلك خلال فترة زمنية متفق عليها بين طرفي النزاع من خلال خبراء متخصصين ومؤهلين لتخفيف الأعباء عن المحاكم وهذه اهم ميزات مهنة المحكم التي تقتصر للاستقلالية والحياد نتيجة لتبنيه وجهة نظر من اختاره من طرفي النزاع، وعدم اكتمال البيانات المالية أو افتقارها للمصادقية ، إضافة لعدم المام المحكم المالي بالنواحي القانونية (جلس، ٢٠١٢، ص٦).

بالتالي وبناء على ما سبق يتضح أن مهنة المحاسبة القضائية تستند إلى الأدلة القاطعة والناجمة عن البحث والتحري من قبل المحاسب القضائي مما يوفر الاستقلالية وبالتالي المصادقية، إضافة إلى ضرورة المام المحاسب القضائي بالنواحي القانونية والناجمة من طبيعة عمله، حيث أن هذا ما يميزه عن المحكم المالي والمتمثل بكونه كوسيلة لحل نزاع بالاستماع لطرفي النزاع وإعطاء الحكم وفقا لما هو متوفر من أدلة وبالتالي فهو لا يقوم بعملية البحث والتحري اللازمة في معظم حالات القضايا المالية، حيث أن المحكم المالي يتشابه عمله مع عمل رجال الإصلاح والعشائر غير انه ينحصر على القضايا ذات الطابع المالي.

2.1.4. مراحل نشأة المحاسبة القضائية

بدأت المحاسبة القضائية بالظهور في عام ١٨١٧ بعد أن تم تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية "ماير ضد سيفتون" والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية و تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية (القاضي، ٢٠١٣).

وفي عام ١٨٢٤م نشر أول إعلان في الصحف في مدينة غلاسكو بإسكتلندا، حيث كانت هناك دعوى للحكام، والمحاكم، والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي، وعلى الرغم من ذلك فإنه بدأ ظهورها في الولايات المتحدة وإنكلترا عام ١٩٠٠ م، وذلك بعد اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، مما أوجد طلبا للمحاسب القضائي، بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، وبدا ظهور الدعوات لمنح شهادة خبير قضائي كما كان ما حدث في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٩م دافعا نحو الاهتمام بالجوانب القانونية للمحاسبة (Islam& others,2011,P78).

فيما استطاع فرانك ويلسون أن يثبت للعالم أهمية المحاسبة القضائية ، حيث قاد التحقيق في قضية آل كابولي في عام ١٩٣٠ (Cali,2012,P5)، وبذلك يمكن النظر إلى مراحل نمو المحاسبة القضائية كالتالي(القاضي،٢٠١٣):

- في عام ١٩٤٦م، نشر Maurice Peloubet مقالا، بعنوان " المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم" وهو الأرجح لاستخدام عبارة محاسبة قضائية .
- في عام ١٩٨٢م تم إصدار أول كتاب بعنوان " المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة"، تم تأليفه من قبل Francis C.Dykeman ،أعقبه كتاب "المحاسبة التحقيقية" عام ١٩٨٦ ثم كتاب "مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية" ١٩٨٧.
- قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة (رقم ٧) عام ١٩٨٦م وذلك لمجالين رئيسيين " المحاسبة التحقيقية"، " دعم الدعاوى القضائية".
- تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في مارس ١٩٩٧م.

ثم تتابع الاهتمام صوب المحاسبة القضائية كما يتبين كالتالي(6-2,p2,Dreyer,2014):

- في عام ١٩٩٨م ظهر العدد الأول من مجلة المحاسبة القضائية في جامعة ليفزيانا.
- في عام ٢٠٠٠م صدر تقرير POB "public over site board" بطلب من SEC "Securities & Exchange Commission" عن المراجعة بعنوان " تقرير وتوصيات".
- في عام ٢٠٠٣م صدور تقرير لجنة التسوية والنزاعات في AICPA عن دمج إجراءات المحاسبة القضائية في بنية المراجعة " على ضوء قانون سربين اوكسلي والمعيار الجديد SAS99.
- في عام ٢٠٠٨م ازداد الزخم الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين قضائيين معتمدين بعد بداية الانهيار الاقتصادي واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة
- في عام ٢٠٠٩م أقرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين AAA بالمحاسبة القضائية، وأقرت لها فصلا في المجلة الخاصة بها باسم المحاسبة القضائية "FIA" لتشجيع بحوثها.
- في عام ٢٠١١م صدور قانون دود - فرانك وهو اهم قانون صدر للإصلاح المالي منذ قانون البورصات في ١٩٣٣، حتى أصبحت المحاسبة القضائية علم يدرس في أكاديميات المحاسبة.
- مما سبق يتضح أن نمو المحاسبة القضائية كان في البداية كرد فعل نتيجة لنمو الفساد المالي بصفة أساسية ثم ما يلي ذلك من زيادة التطور الناتج في تكنولوجيا المعلومات، وتوسع استخدام خدمات

الإنترنت، مما أدى لزيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية كنتيجة طبيعية للتلاعب والتحرير الحاصل في أرقام الحسابات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى المدرجة في بورصة وول ستريت ، بدءاً من شركة أنرون العملاقة للطاقة وصولاً إلى شركة زيروس ومروراً بشركة نيكو و"جنرال موتورز ومايكرون تكنولوجي وزيروكس وجلوبال كروسينج وبوينج" وأخيراً عملاق الاتصالات وورلدكوم، حيث لم يستطع المراجع الخارجي اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.

2.1.5 . أهداف وخدمات المحاسبة القضائية

تتمثل الأهداف الأساسية للمحاسبة القضائية في الاتي (Olugbenga,2013,p449):

- التحري عن الغش المالي: التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول واسترجاعها، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك، ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما معاً.
- دعم التقاضي: وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة(الجيلي، ٢٠١٢، ص٤١)، بالإضافة إلى خدمات الشاهد الخبير: وتتمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق إعطاء دليل سواء كان بصورة تقرير، أو شفويًا أمام المحكمة، حيث يقوم المحاسب القضائي بإبداء الرأي الفني والمالي استناداً على مهاراته وخبراته.
- الخدمات الاستشارية: وتتمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، خبير في تقرير الخبراء وغيرها.
- تسوية مطالبات التأمين.
- الكشف عن قضايا الإهمال المهني.
- الكشف عن حالات اختلاس الأصول " غش الموظفين".
- تسوية المنازعات التجارية.
- دعم الحكومة، النظام، الامتثال للقوانين.

من ذلك، يتضح أن مهنة المحاسبة القضائية تمثل الأساس عند النظر إلى أي دعوى قضائية أو منازعة تجارية، فهي تمثل التكامل ما بين المحاسبة والقانون، حيث لا يقتصر هدف المحاسب القضائي على الكشف عن حالات التلاعب المالي وحسب، وإنما يتعداها لأهداف أخرى فهي تشمل كل العمليات التي تجري بأسلوب مراجعي تحقيقي من فرز أو إبلاغ وتحقق من بيانات مالية سابقة.

المبحث الثاني

أساليب المحاسبة القضائية وتقنياتها المستخدمة

2.2.1 تمهيد

2.2.2 إجراءات المحاسبة القضائية

2.2.3 أساليب المحاسبة القضائية

2.2.4 تقنيات المحاسبة القضائية

2.2.5 المحاسبة القضائية في أكاديميات المحاسبة والممارسة الحالية

2.2.1. تمهيد

على الرغم من تناول معايير المراجعة وتحديدها لمسؤولية المراجع بالنسبة لموضوع الاحتيايل المالي، إلا أن إجراءات المراجعة التقليدية غير كافية للكشف عن عمليات الاحتيايل المالي وذلك لان مسؤولية المراجع تجاه الغش محدودة، حيث تعتبر المحاسبة القضائية اكثر ردعا وذلك لتخصصها في مثل هذه الحالات، وهذا أدى بدوره إلى زيادة الاهتمام بوسائل اكتشافه، والمتمثلة بأساليب المحاسبة القضائية، والتي تلعب دورا حيويا في الكشف عن عمليات الاحتيايل، حيث انه بدون استخدام الإجراءات الفعالة، تصبح ظاهرة الاحتيايل المالي مشكلة خطيرة في بيئة الأعمال التنافسية الحالية، مما أدى لزيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية، بالنظر لما تقدمه من دور حاسم في التحقيق في الفضائح المالية، فقد أدى ذلك إلى حاجة القضاء لخبراء أو مستشارين من المحاسبين يمكن الاستفاده من خبراتهم ومهارتهم وعمق قدرتهم في إجراء التحري واكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وإبداء الراي في الدعاوى القضائية التي تخص المخالفات المالية والغش في القوائم المالية.

وبذلك باتت خدمات المحاسبة القضائية تنسم بالأهمية لكونها مهنة العصر، فهي تؤدي دورا كبيرا من خلال توفيرها مجموعة كبيرة من الخدمات، والتي تساعد في تضيق فجوة التوقعات من مهنة المحاسبة، وبناء عليه فان هذا المبحث يركز على إيضاح أساليب المحاسبة القضائية واهم الجهات التي تمنح الترخيص لتقديم خدمات المحاسبة القضائية على مستوى العالم.

2.2.2 إجراءات المحاسبة القضائية

تتلخص إجراءات المحاسبة القضائية بالتالي (الكبيسي، ٢٠١٦، ص٥):

١. الالتقاء بالعميل لتحديد ماهية المشكلة وأبعادها والدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة.
٢. تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.
٣. التحقيق الأولي قبل وضع الخطة المفصلة لإتاحة المجال للخطة التفصيلية اللاحقة.
٤. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي ستستخدم لحل المشكلة.
٥. جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات باستخدام الأساليب والتقنيات المناسبة.
٦. تحليل الأضرار وقيمتها الحالية باستخدام التقنيات المناسبة.
٧. إعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق العمل، والمنهج المستخدم، واي قيود موجودة، إضافة إلى راي المحاسب القضائي وما يعززه من أدلة.

2.2.3. أساليب المحاسبة القضائية

يتم ممارسة المحاسبة القضائية من خلال أسلوبين هما (Malusare,2013,p165):

أولاً: المراجعة التفاعلية: وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

ثانياً: المراجعة البعدية: وتهدف إلى الفحص من عدة جوانب وهي تتضمن ما يلي (أحمد، ٢٠١٣، ص٨):

١- المراجعة التشريعية: وتقوم تلك المراجعة على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.

٢- الالتزام المنظم: ويستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.

٣- الأداة التشخيصية: وهي تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

مما سبق يتضح أن الأسلوبان السابقان أساسيان ومكملان لبعضهما حيث يتم تحديد الأمور المشكوك فيها والتأكد منها، إضافة لدراسة و تقييم الوضع العام للحالة محل الدراسة بصفة عامة، ورغم ذلك يبقى لكل منهما استخداماته وأغراضه الخاصة وفقاً للزمان والمكان المناسبين.

2.2.4. التقنيات المستخدمة بالمحاسبة القضائية

يوجد العديد من التقنيات المستخدمة في مجال تطبيقات المحاسبة القضائية أهمها:

1- قانون بينفورد: Benford's Law

وهو عبارة عن قانون يتسم بالبساطة وسهولة التطبيق حيث يعتبر وسيلة رياضية، وهو طريقة للتعرف فيما إذا كان المتغير تحت الدراسة هو حالة من الأخطاء غير المتعمدة أو عملية احتيال، وذلك بخضوع المتغير تحت الدراسة لمحددات معينة (Alden,2007,p1576)، ويعود تاريخه لعام ١٨٨١م، وذلك بعد نشر Simon Newcomb وهو عالم فلك ورياضيات "أول مقالة معروفة في المجلة الأمريكية للرياضيات تصف ما أصبح اليوم يعرف بقانون بنفورد، حيث لاحظ أن الصفحات الأولى من كتب اللوغاريتمات في

المكتبة كانت تترهل (تتجرد) بشكل كبيرٍ مقارنة بالصفحات الأخرى للكتاب، علما أن كتاب جداول اللوغاريتمات المضمنة في الكتاب تبدأ بالأرقام المنخفضة ثم تزداد صعودا باتجاه الأرقام الكبيرة وتدرجيا يقل الترهل (التجرد) في الصفحات مع ارتفاع الأرقام، وبذلك استدل من هذا النمط بأن العلماء استخدموا هذه الجداول بحثا عن الأعداد التي كانت تبدأ بالرقم (1) بشكل اكبر من بحثهم عن تلك الأرقام التي كانت تبدأ مع الرقم (2) أو (3) وهكذا، ورغم انه نشر نتائجه في تلك المجلة إلا انه لم يلتفت إليها أحد (الجبوري و الخالدي، ٢٠١٣، ص٤٦٥).

وفي سنة ١٩٣٨ لاحظ فرانك بنفورد Frank Benford (وهو عالم فيزيائي كان يعمل مهندسا في شركة جنرال الكتريك منذ عام ١٩٢٠)، بان معظم الصفحات الأولى من كتاب اللوغاريتمات كانت تبدو بشكل قد أثار إعجابه، إذ أنها كانت بالية مقارنة بالصفحات الأخيرة من الكتاب، وبذلك فقد توصل إلى نفس النتائج الذي توصل اليه Newcomb في السنوات السابقة، وذلك يعني أن الأفراد في كثير من الأحيان يبحثون عن الأعداد التي تبدأ بأرقام منخفضة بدلا من تلك التي تبدأ بأرقام عالية، وقد افترض أيضا بأن هناك الكثير من الأعداد التي تبدأ بأرقام منخفضة، ومع ذلك فقد حاول اختبار فرضيته من خلال جمع وتحليل البيانات (الجبوري و الخالدي، ٢٠١٢، ص٤٢٥).

وقد كانت التكرارات الرقمية المتوقعة للأرقام حسب قانون بنفورد، والتي ترد في الرتب للأعداد "١،٢" تتمثل بالجدول (2.2).

جدول رقم (2.2)

التكرارات الرقمية المتوقعة للأرقام حسب قانون بنفورد.

العدد	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
تكرار 1	-	0.301	0.176	0.125	0.097	0.079	0.067	0.058	0.051	0.046
تكرار 2	0.120	0.114	0.109	0.104	0.100	0.097	0.093	0.090	0.088	0.085

(Deckert& others,2010,p3)

مما سبق يتضح أن قانون بنفورد يتعلق بتوزيع الرقم الدال الأول للعدد فهنا يتضح لنا أن احتمال تكرار الرقم 1 كأول رقم دال لمجموعة من الأعداد هو 30% ، في حين أن احتمال ظهور الرقم 8 كأول رقم دال في مجموعة من الأعداد يمثل 5.1% ، حيث أن هذه النسبة تمثل نسبة التحريف التي من الممكن حدوثها بالأرقام.

محددات قانون بنفورد

إن قانون بنفورد لا ينطبق على كافة مجاميع الأرقام، إذ أن بعض مجاميع الأرقام تتوافق مع قانون بنفورد والبعض الآخر لا يتوافق معه، لذلك عند اختيار العينات يتوجب الأمر الأخذ بعين الاعتبار ما يلي (الجبوري والخالدي، ٢٠١٢، ص ٤٢٨):

- يجب أن يكون حجم العينة كبير بما فيه الكفاية لإظهار نمط رتبة الرقم، ويفضل أن تكون البيانات تفصيلية أي على مستوى المعاملة التجارية وغير مجمعة.
- أن القانون لا يعمل عندما تكون الأرقام مقيدة بقيود فعلى سبيل المثال "عندما تحدد البيانات بمدى معين مسبقا كان نقول أن المبلغ يجب أن لا يقل عن ٥٠ ولا يزيد عن ٦٢٠، أو أن الأرقام نفسها تظهر بانتظام لسبب ما مثل تسلسل الصكوك.
- أن القانون لا يعمل على الأرقام التي تحدث بصورة غير طبيعية مثل أرقام الهواتف أو أرقام الحسابات لدى المصارف أو أرقام السيارات لان هذه الأرقام تعتبر مخصصة وبشكل فريد للإشارة إلى أشياء محددة وتعتبر بمثابة اسم لذلك الشيء.

مميزات قانون بنفورد:

يتمتع قانون بنفورد بميزة مهمة وهي الثبات، والمقصود بذلك هو انه اذا كانت لدينا مجاميع أرقام تتوافق مع قانون بنفورد وتم ضرب تلك الأرقام برقم ثابت فان مجاميع الأرقام الجديدة ستكون متوافقة مع قانون بنفورد أيضا، وهذا يعني انه عند تحويل الأرقام من عملة إلى أخرى فان عملية التحويل سوف لن تؤثر على توافق تلك الأرقام حسب قانون بنفورد (Deckert & others, 2010, p5).

مما سبق يتضح انه على الرغم من مميزات قانون بنفورد كونه وسيلة سريعة لاكتشاف التلاعب عند وجود حجم بيانات كبير، إلا انه يحتوي على العديد من العيوب، إضافة إلى انه يلقي الضوء على النقاط الخارجة عن المؤلف، حيث لا يعني ذلك بالضرورة وجود الاحتيال، إذ أن الحسابات التي تظهر اختلافا مع توزيع قانون بنفورد تتطلب إجراء التدقيق وبشكل كامل ولا يجوز استعمال أسلوب العينات في تلك الحالة.

2 - نظرية الحجم النسبي (RSF) Theory of relative size factor :

تسلط هذه النظرية الضوء على التقلبات غير العادية والتي يمكن أن تحتوي على غش أو أخطاء حقيقية، حيث يتم قياس النظرية النسبية بواسطة "نسبة أكبر عدد لثاني أكبر عدد من مجموعة معينة، حيث توجد مقاييس معينة لكل مجموعة (Yadav,2013,p4-5)، مثل "الموظفين، الزبائن، وغيرها"، وفي حالة عدم وجود تلك المقاييس فإنه يتم اعتبار هذه العناصر كعناصر شاذة، وبالتالي تحتاج للتحقق منها، حيث تعمل النظرية على المساعدة في اتخاذ القرار الأنسب (Wadhwa & Pal, 2012,p3).

مما سبق يتضح انه يمكن لهذه التقنية العمل بشكل جيد اذا كان حجم البيانات كبيرة، إضافة إلى انه يسلط الضوء على المجموعات الفرعية حيث انه لا يصلح استخدام رقم واحد مع الأرقام المتبقية في المجموعة الفرعية، إضافة إلى فعاليتها في حالة الأخطاء في إدخال البيانات، التغيرات في الكسور العشرية، إضافة إلى الخطأ بالترميز، وغير ذلك من الأخطاء.

3 - التدقيق بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) Computer Assisted Auditing Tools :

إن تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات يعد خيارا صعبا، حيث لا يمكن للمدقق تنفيذ عملية التدقيق بسهولة بدون استعمال الكمبيوتر لاسيما عندما تكون جميع المعلومات لإنجاز أعمال التدقيق وتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي تساعد المحاسب القضائي في إنجاز بعض أعمال التدقيق بشكل افضل وسريع وبكلفة اقل (Singleton & Others,2006,p157)، فهناك العديد من برامج التدقيق ذات الغرض العام، حيث أنها لاتعد حكرا لأي شركة والتي صممت خصيصا لتؤدي بعض الوظائف الخاصة بعملية التدقيق مثل برنامج Active data & audit والمصممة من قبل شركة Information Active وبرنامج Access & auditFilter - Excel من قبل شركة Microsoft هذا إضافة الى برنامج SPSS والمصمم من قبل شركة Spss inc، وبرنامج Pan Audit المصمم من قبل شركة ComputerAssociates فهذه بعض البرامج الهامة والتي تعتبر فعالة في عملية التدقيق بشكل عام والمحاسب القضائي بشكل خاص (قنديل، ٢٠١٤، ص ٥٢)

وتوفر أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر CAATs العديد من المزايا للمحاسبين القضائيين وذلك باعتبارها كجزء من إجراءات التدقيق لاسيما اكتشاف عمليات الاحتيال ومن هذه المزايا ما يلي (Alden,2007,p1576):

- إجراء اختبار تفصيلي للمعاملات التجارية وأرصدة الحسابات، كما يمكن استعمال CAATs لإجراء تدقيق تفصيلي لكافة البيانات بنسبة ١٠٠%، حيث أن معظم عمليات الاحتيال تكون مضمنة في السجلات وذلك يعطي احتمال كبير للمحاسب القضائي من اكتشاف الأدلة التي تثبت ذلك الاحتيال عند استعماله التقنيات والأدوات الصحيحة.
 - تحديد عدم الانسجام أو الانحرافات الكبيرة، فضلا عن تحديد المعاملات المتكررة والمفقودة بغرض اكتشاف الاحتيال، إذ يمكنها مقارنة عناوين الموظفين مع عناوين الموردين لتحديد الموظفين الذين يعتبرون في نفس الوقت موردين للشركة.
 - تمكن البرامج من عمل اختبار عام فضلا عن اختبار نظام الرقابة في نظم الكمبيوتر.
 - يمكن البرامج أن تعمل على اختيار أو سحب العينات لاستخراج البيانات بغرض إجراء اختبارات التدقيق عليها.
 - يمكن البرامج العمل على إعادة إجراء عمليات الاحتساب بغرض التأكد من دقة النظم المحاسبية المؤتمتة، فضلا عن احتساب النسب التحليلية.
- كما أن هناك مميزات أخرى توفرها أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر أهمها (فنديل، ٢٠١٤، ص٤٩):
- تتضمن برامج CAATs استعمال أوامر وإجراءات مألوفة للمحاسبين القضائيين، وهذا يعني بان منحنى التعلم سيكون قصير نسبيا، وانه من خلال التدريب القصير يمكن للخبراء من استعمالها بصورة فعالة وكفؤة في التدقيق عن عمليات الاحتيال.
 - يمكن لبرامج CAATs أن تستورد البيانات من النظم المحاسبية ومن شتى أشكال صيغ الملفات، إذ أن معظم نظم الكمبيوتر لها القدرة على تصدير البيانات بصيغة ملفات نصية text files ، وتتمتع تلك الملفات بقدرتها على قراءة تلك الملفات واستيراد البيانات منها.
 - تتميز ال CAATs بكونها للقراءة فقط، وهذا يحافظ على سلامة البيانات، لان هذه الخاصية من متطلبات رعاية أو حماية الأدلة.
- هذا ويمكن تقسيم برامج المحاسبة القضائية لقسمين هما (Crumbley& others,2007,p10):
- برامج التحليل المالي: وهي تتضمن استعمال الكشوفات المالية سواء السنوية والفصلية والشهرية وتحديد النسب بين مختلف الحسابات.

- برامج استخراج البيانات: وهي تعمل على تحليل كافة ملفات قواعد البيانات للشركة محل الفحص وبعد ذلك يتم تحديد الحالات التي تتصف بعدم الانسجام أو التذبذب ويتم التحري والتحقق بخصوصها.

مما سبق يمكن القول أن هذه التقنية تعتمد على استخدام الحاسوب وبرامجه كاداه من أدوات المحاسب القضائي، ومن خلال هذه التقنية يمكن النظر إلى الحاسب وبرامجه كمساعدين له عند أداء الاختبارات المختلفة، ولكي يتمكن المحاسب القضائي من القيام بعمله يجب أن يتوافر له عددا من البرامج المناسبة التي تمكنه من جمع أدلة الإثبات الملائمة، كما يجب أن تكون منشأة العميل متبعة للنظام الإلكتروني في كافة معاملاتها لتسهيل تطبيق هذه التقنية ، بالإضافة إلى ضرورة توفر وسائل الأمان الكافية لحماية البرامج المستخدمة.

4 - التنقيب في البيانات Data Mining :

تسير عملية التنقيب في البيانات باستخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الأنماط والعلاقات لم تكن معروفة سابقا، وتعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات بحثا عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر المصممة لذلك الغرض (Yadav,2013,p5)، وتتضمن تقنيات التنقيب في البيانات ثلاثة أنشطة رئيسية هي (قنديل، ٢٠١٤، ص ٥٤):

١. الاستكشاف: ويتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات بدون وجود أو افتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم اكتشافه "دون علم مسبق بالاحتمال".

٢. نماذج التنبؤ: تستخدم لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة.

٣. تحليل الاختلاف (التباين): استخراج الاختلاف أو التباين من خلال القاعدة أو المعيار أولا ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج إلى التقصي حولها. وعليه فان تقنية التنقيب في البيانات تتميز عن التقنيات الأخرى في أن التقنيات الأخرى تحاول تحديد الحالات النادرة أو المشبوهة من خلال استعمال مجموعة معايير يتم تحديدها مسبقا، في حين إن تقنية التنقيب عن البيانات تعتمد على محاولة تحديد العلاقة الموجودة بين عدة متغيرات (Kovalerchuk & others,2006,p4).

مما سبق يتضح بان تقنية التتقيب في البيانات تتعامل عادة مع بيانات يكون قد تم الحصول عليها بغرض مختلف عن غرض التتقيب في البيانات، وبذلك فان استخدام هذه التقنية لا يؤثر مطلقا على طريقة جمع البيانات، وبالتالي فان هذه الميزة تعد من نقاط القوة لهذه التقنية.

هذا ويتميز استخدام هذه التقنية عندما يكون حجم البيانات كبيرا، كما انه عادة ما يتم التتقيب في حجم بيانات معينة بحيث تشكل جزءا من حجم بيانات اكبر بغرض تعميم النتائج على كامل البيانات.

5 - تحليل النسب:

يتم من خلال هذا التحليل احتساب نسب البيانات للحقول الرقمية الرئيسية، فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة، فان نسب تحليل البيانات تعكس ما اذا كان هناك احتيال من خلال ربطه مع الأعراض الممكنة للاحتيال (Yadav,2013,p5) .
وتعتبر النسب الأكثر استخداما هي (Wadhwa& Pal, 2012,p3):

- نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة.
- نسبة أعلى قيمة لثاني أعلى قيمة.
- نسبة العام الحالي عن العام السابق.

وباستخدام أسلوب تحليل النسب تتوفر العديد من المزايا حيث أنها تساعد على تحديد العلاقات بين تكاليف معينة وبعض مقاييس الإنتاج المستخدمة، بالإضافة إلى المساعدة على تقدير النفقات بحالة فقدان الوثائق المؤيدة (Alden,2007,p1576).

من ذلك يمكن القول بصفة عامة أن التحليل المالي يتميز بانخفاض التكلفة بالدرجة الأولى، وسهولة الاحتساب، إضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات اللازمة، غير انه يؤخذ على هذا التحليل غياب نسبة معينة أو مجموعة من النسب التي يمكن من خلالها إحاطة المحاسب القضائي بكل المعلومات الهامة، كما انه في حالة عدم إمكانية المقارنة فان النسب لا تعني شيئا، إضافة إلى أن التحليل بواسطة النسب يحتاج إلى الدراية الكافية والخبرة من المحاسب القضائي.

من ذلك يتضح أن لكل تقنية من التقنيات السابقة المميزات والعيوب الخاصة بها، ولذلك فانه من الأفضل للمحاسب القضائي أن يقوم باستخدام اكثر من تقنية في عمله، مما يساعد على زيادة الاقتناع وتوفير الأدلة الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى الاستفادة من الأثر المشترك لدمج هذه التقنيات في دعم و زيادة الثقة والموضوعية بالأدلة والفرائن المتولدة من عمل المحاسب القضائي.

2.2.5. المحاسبة القضائية في أكاديميات المحاسبة والممارسة الحالية

نتيجة لما شهدته المحاسبة القضائية من تطورات فقد أصبحت تحظى بكثير من التقدير كمهنة تدر على الدخول ، حيث تصدر كثير من المجمعات والأكاديميات المهنية أصبحت شهادة محاسب قضائي معتمد: (Epps& Tribe,2008,p1-3)

- يقوم مجمع مفتشي جرائم الأموال (ACFE) Association of certified fraud examiners بإصدار امتحان وشهادة محاسب قضائي معتمد CFE باشتراطات قبول " كخبرة لمدة سنتين- والتسجيل في المجمع - وشهادة علمية في التخصص بحد ادنى بكالوريوس".

- يقوم مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants بعمل امتحان لمحاسب قضائي معتمد وإصدار شهادة CFF كتحضير لمنسوبيه من حملة Certified Public Accounting (CPA) باشتراط خبرة خمس سنوات في المجال واجتياز امتحاناتها.

- هناك العديد من المجمعات المهنية حول العالم تقوم بتدريب محاسبي المحاسبة القضائية كما في أستراليا وكندا وبريطانيا وغيرها.

- اصبح هناك العديد من الجامعات التي تقدم برامج دراسية للمحاسبة القضائية ومن اشهرها جامعة (West Virginia- Detroit Mercy) حيث أن الأخيرة تقدم هذا البرنامج في المنطقة العربية عبر فروعها في البحرين وبعض البلدان العربية الأخرى.

وهناك العديد من الجهات التي تمنح تراخيص مزاولة في المحاسبة القضائية أهمها:

- **جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين: Association of certified fraud examiners (ACFE)**

تم تأسيس الجمعية سنة ١٩٨٨م، وهي من اكبر المنظمات لمكافحة الغش في العالم، وتتكون من ما يقرب من ٧٥٠٠٠ عضوا منذ إنشائها وحتى عام ٢٠١٤، وهي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات والدورات في مجال مكافحة الاحتيال، وتمنح هذه الجمعية ترخيص "فاحص الاحتيال المرخص(متاح على الموقع: <http://www.acfe.com>).

- **جمعية أخصائي الاحتيال المرخصين: Association of Certified Fraud Specialists (ACFS)** تم تأسيس الجمعية في عام، وهي مؤسسة غير ربحية هدفها تقديم

فرص التدريب الجيد والفعال في اكتشاف وردع عمليات الاحتيال (متاح على الموقع: <http://www.acfsnet.org/#!/history/c1alz>) حيث تعمل على منح ترخيص " أخصائي الاحتيال المرخصين" إلى أعضائها، بالإضافة إلى خدمة الأعضاء للوصول إلى اعلى المستويات في مكافحة الاحتيال وتحويل المعرفة إلى مهنة ذات مغزى (قنديل، ٢٠١٤، ص ٦٠).

- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

تم تشكيل هذا المعهد عام ١٨٨٧م، وهي يمثل عصرا جديدا في التأريخ المحاسبي الأمريكي. ومع تطور الوضع الصناعي بكل ما يتطلبه من أشكال جديدة للخبرة والمعرفة التخصصية ظهر هذا المعهد حيث اسهم في دعم مهنة التدقيق وجعلها تشغل دوراً فريداً وأساسياً في المجتمع الأمريكي، ومن الجدير بالذكر إن اسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لم يكن كذلك قبل سنة ١٩٥٧م وإنما كان المعهد الأمريكي للمحاسبين (American Institute of Accountants)، ويبلغ عدد أعضائه ما يزيد على ٣٢٨٠٠٠ عضواً، علماً بأن هذا المعهد يمثل إحدى المنظمات التابعة للقطاع الخاص، ويقوم المعهد بأربع وظائف هي: وضع المعايير والقواعد، وإجراء البحوث ونشر المطبوعات، وإعداد اختبار CPA واعتماد نتيجته، ووضع أسس التعليم المستمر (ارينز و لوبك، ٢٠٠٢، ص ٢٨).

و يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المنظمة المهنية المحلية الرئيسة لمهنة المحاسبة القانونية والتدقيق (Public Accounting) في الولايات المتحدة، ويمثل منظمة لأعضاء المهنة وهم المحاسبون القانونيون (CPAs)، ويصدر معايير تدقيقية وأخلاقية فضلاً عن الخدمات الأخرى التي يقدمها من خلال لجانها، كما أنه يطور أدلة وإرشادات للصناعات التخصصية بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (Government Accounting Standards Board – GASB)، و نتيجة لزيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحالي، فقد باشر المعهد في إنشاء لجنة لتطوير برنامج تأهيل لمنح ترخيص في المسائل القضائية المالية، في حزيران سنة ٢٠٠٨، وتدعي اللجنة التي شكلها لهذا الغرض " لجنة التصديق على منح ترخيص في المسائل القضائية المالية" CFF"، وقد منح المعهد أكثر من ٣٥٠٠ شهادة، وهي تمثل ما يقرب من أربعة أضعاف ما كان المعهد قد خطط له سابقاً (قنديل، ٢٠١٤، ص ٦٠).

- الجمعية الوطنية لمحلي التقييم المرخصين: National Association of Certified Valuation Analysts (NACVA)

تأسست هذه الجمعية منذ عام ١٩٩٠م، لخدمة حاجة المجتمع إلى المستشارين في مجال التقييم، ويقدر عدد من تم تدريبه ما يقارب من ١٧٥٠٠ محاسب قانوني، ومن الخدمات التي تقدمها الجمعية دعم مستخدمي الخدمات التجارية، وتقييم الأصول غير الملموسة والخدمات المالية القانونية، بما في ذلك الأضرار، وجميع أنواع الغش والكشف عنها والوقاية منها، من خلال تدريب العاملين في القطاع المالي في هذه التخصصات، ويحمل أعضاء **NACVA** العديد من الشهادات للحصول على العضوية كشهادة محلل تقييم معتمد CVA (متاح على الموقع: <http://www.nacva.com>).

- المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية: American Board of Forensic Accounting (ABFA)

تم تمويل هذا المجلس في سنة ١٩٩٧م، وهو يعمل تحت مظلة الكلية الأمريكية للفاحصين القائمين الدوليين، التي بدأت أعمالها سنة ١٩٩٢م ولديها أكثر من ١٥٠٠٠ عضو، من مختلف التخصصات القضائية، وقد كرست الكلية الأمريكية للمحاسبة القضائية نفسها لتطوير وتدريب واختبار ومنح التراخيص سنة ٢٠٠١ والتي تحمل اسم " المحاسب القضائي المرخص"، وتعد هذه المنظمة مختلفة بشكل كبير عن جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين، فهي تقصر تركيزها على التدريب ومنح التراخيص للمحاسبين (متاح على الموقع: <http://certfa.org>).

- مركز المسائل القضائية الهندي:

يتميز المركز بتقديمه للخدمات الاستشارية والتعليمية، وله ما يقرب من ٢٠ مكتبا ممثلا له في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن شبكة تضم اكثر من ٦٠٠ عضو، يعملون في مجال المحاسبة القضائية، ويمثل هذا المركز الهيئة الرسمية الوحيدة، التي توفر التعليم الرسمي في مجال المحاسبة القضائية على الرغم من عدم تبعيته لأي جامعة في الهند، ويعمل المركز على توفير ثلاثة أنواع من التدريب لمنح التراخيص، وهي: (قنديل، ٢٠١٤، ص٦٤)

١. برنامج المحاسبة القضائية المرخص (Certified Forensic Accounting Program (CFAP).
٢. برنامج المحاسبة القضائية المصرفية (Certified Bank Forensic Accounting (CBFA).
٣. الخبير في مكافحة غسل الأموال (Certified Anti-Money Laundering Expert (CAME).

- جامعة تورنتو، كندا **University of Toronto**:

جامعة تورنتو هي جامعة توجد في تورنتو بكندا، يدرس بها أكثر من ٤٧ ألف طالب. وهي واحدة من أكبر عشرين جامعة في العالم كما أنها عضو في رابطة الجامعات الأمريكية. تأسست جامعة تورنتو في ١٥ مارس ١٨٢٧م، هذا ونتيجة لزيادة الطلب على المحاسبين القضائيين، تضافت جهود جامعة تورنتو مع المعهد الكندي للمحاسبين القضائيين لتوفير برنامج يمنح شهادة الدبلوم في المحاسبة القضائية والتحري(متاح على الموقع: wikipedia.org/wiki).

المبحث الثالث

المحاسبة القضائية (المقومات وواقعها في قطاع غزة)

2.3.1. تمهيد

2.3.2. مقومات المحاسبة القضائية

2.3.3. واقع مقومات المحاسبة القضائية في قطاع غزة

2.3.1 تمهيد

تعتبر عملية تطوير مهنة المحاسبة من الأولويات التي تهتم بها الدول النامية و تلك الساعية إلى اللحاق بركب التنمية، وتعتبر عملية تقييم المقومات المتوافرة للبنية الأولى في سلسلة الإجراءات التطورية حتى تعتمد عملية التطوير على أساس متين تنطلق منه نحو تحديد نقاط الضعف والعمل على علاجها، ونقاط القوة والعمل على تعزيزها، ومن ثم تحقيق أهدافها المنشودة.

هذا ولأغراض تطوير مهنة المحاسبة، ونظرا لظهور المحاسبة القضائية كفرع واسع وغني من علم المحاسبة، ينبغي توافر بعض المقومات والشروط الأساسية حتى يمكن أن يتوفر النجاح في تطبيقها، وحيث انه ولندرة الدراسات التي تناولت مقومات المحاسبة القضائية بشكل واضح، يتم أحيانا يتم الاكتفاء بسردها دون تصنيفها، أو تناولها بشكل انتقائي تحت عناوين مختلفة، أو ذكر جزء منها وإهمال الجزء الأخر، ولذلك وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع الخاصة بموضوع الدراسة عملت هذه الدراسة على تصنيف مقومات المحاسبة القضائية تحت عناوين محددة وواضحة، والتي يتم تناولها في هذا المبحث، إضافة إلى تناول مدى توافر هذه المقومات في قطاع غزة بفلسطين.

2.3.2 مقومات المحاسبة القضائية

تشمل مقومات تطبيق مهنة المحاسبة القضائية على عدة جوانب أهمها:

١. المؤهلات العلمية:

إن نجاح تطبيق المحاسبة القضائية يعتمد على استيفاء مقوماتها، والتي تبدأ بالتعليم الأكاديمي، حيث انه يجب أن يمتلك خبراء المحاسبة القضائية التعليم الأكاديمي الرسمي (Rasmussen , 2004,p4-6) *Leauanae &* سواء كان ذلك في التمويل، القانون، المحاسبة، وغيرها من التخصصات الأخرى ذات الصلة مثل علم النفس حيث أن المهمة الأساسية للمحاسب القضائي هي التحقيق للكشف عن الاحتيال المزعوم، وبالتالي فانه يجب أن يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الأساسية في علم النفس من اجل تعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه أو الشاهد لكشف الاحتيال، إضافة إلى المعرفة بعلم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات مما يتطلب أن يكون لدى المحاسب القضائي خلفية أصلية عن الحاسب وتكنولوجيا المعلومات والمتابعة المستمرة للتطور و التغييرات السريعة في هذا المجال، والجرائم الإلكترونية وذلك لتسهيل المقاضاة حيث انه ليس مناسبا تعيين محاسبين جدد كمحاسبين قضائيين

(Okoyc & Akenbor,2009,p5-6)، فينبغي على المحاسب القضائي المعرفة الكافية بالقوانين و التشريعات إضافة إلى الإجراءات القضائية (Davis & others,2009,p4)، و متابعة التطورات الحاصلة وكل ما هو جديد في التخصصات المناسبة (الخالدي والجبوري، ٢٠١٣، ص٤٦١).

٢. التدريب:

تأتي أهمية التدريب في المساهمة في إعداد وتأهيل وتدريب جيل من الخبراء المحاسبين لتمكينهم من تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم المكلفة بالفصل في المنازعات التجارية بصورة تتوافق مع متطلبات تقديم الأدلة والإثبات حسب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية Certified Expert (Accountant (CEA),2013,p2)، فمن اهم ما يميز المحاسب القضائي هي الخبرة، ويتمثل ذلك بالتطبيق الفعال للمحاسبة القضائية على ارض الواقع (Rasmussen & , 2004,p4-6)، و تشير بعض الدراسات أن المحاسب القضائي يجب أن يمارس المهنة ثلاث سنوات على الأقل، حيث أن عنصر الخبرة هو الفيصل لدى المحاسبين القضائيين، ويتكون فريق المحاسب القضائي من المحامين والمحاسبين وخبراء قضائيين في مجال الحاسوب وهيئات تنفيذ القانون مثل الشرطة، فمن المستحسن أن يكون لدى المحاسب القضائي الخبرة بمراجعة الحسابات " داخليا وخارجيا" على السواء قبل أن يصبح محاسبا قضائيا (احمد، ٢٠١٣، ص٩).

٣. المهارات والقدرات والمعرفة:

و تتمثل المهارات والقدرات والمعرفة بالتالي:

- القدرة على تحديد عمليات الاحتيال مع الحد الأدنى من المعلومات الأولية، حيث انه غالبا ما يتم التحقيق بعمليات الاحتيال مع الحد الأدنى من المعرفة، وتوفر الخبرة الكافية حول تركيبة الأدلة المناسبة ، والتفرقة بين الدليل " الأفضل" والدليل "أل" الابتدائي"، إضافة إلى فهم المحاسب القضائي لإجراءات الإثبات لدى المحاكم، و أن يكون قادرا على تحديد المخطط المحتمل للاحتيال، تحديد القضايا المالية، بالإضافة إلى الطرق الممكنة لتنفيذ المخطط، ومعرفة الإجراءات الفعالة لإثبات أو دحض عملية الاحتيال (Crumbley & others, 2007,p 12)، جمع المعلومات والحفاظ عليها

- " وثائق ، مقابلات، الاستجابات والبيانات الإلكترونية" (Davis & others,2009,p4).

- مهارة تقييم الأعمال: حيث انه على المحاسبين القضائيين العمل على تقييم الأعمال ، وذلك لان الكثير من التفاصيل المالية المستخدمة عادة ما تحتاج لإعادة بنائها وتحليلها بدقة (Rasmussen & Leauanae, 2004, p6).
- القدرة على إجراء المقابلات: حيث تعتبر طريقة فعالة لجمع الأدلة والمعلومات سواء كانت مكتوبة أو شفوية فيجب أن يكون لدى المحاسب القضائي القدرة على الاستماع بشكل فعال والتواصل بوضوح ودقة في الوقت المناسب (الخالدي والجبوري، ٢٠١٣، ص٤٦١).
- العوامل العقلية: وهي من العوامل الأساسية وصعبة التعريف والتحديد، حيث أنها تتطلب من المحاسب القضائي محاكاة تفكير المحتال، وهي تتضمن عدة حقائق متمثلة بالتالي (Singleton & others, 2010, p22):
 ١. يمكن أن يتم اكتشاف عمليات الاحتيال بمحض الصدفة.
 ٢. تقنيات ومنهجيات التدقيق المالي غير مصممة لكشف عمليات الاحتيال المالي، حيث أنها صممت لكشف الأخطاء المالية المادية.
 ٣. اكتشاف الاحتيال هو فن اكثر من أنه علم، حيث انه يتطلب طرق مبتكرة وتفكير الإبداعي.
 ٤. التصميم، المثابرة والثقة بالنفس، هي أكثر أهمية من سمة الذكاء.
- عرض النتائج: وتعني بالقدرة على عرض النتائج بسلاسة للأطراف المعنية وتتمثل بمهارة الاتصال الفعال لعرض أدلة الإثبات والتقارير أمام الجهات القضائية (احمد، ٢٠١٣، ص٧)
- مهارات التحقيق: وتشمل مهارات التعامل مع المسائل الفنية، والغرض الأساسي منها، وهي تتضمن جمع الأدلة حول الدافع، الفرصة والاستفادة منها، مع الاستفادة من فائدة الشك المهني لضمان التفسير السليم للموضوع، بالإضافة إلى الاستفادة من مهارات التحقيق في دعم التقاضي (Singleton, 2010, p23).
- مهارة حساب الخسارة الاقتصادية: وتتجلى في تحديد الأضرار الاقتصادية وتتم بالاعتماد على الخبرة المحاسبية وفهم الأساس الاقتصادي لها (Leauanae & Rasmussen, 2004, p4).

٤ . الاستقلالية:

يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية (Barney,2007,36) وذلك من خلال وجود وجهة نظر له غير متحيزة عند أداء مهامه ويكون ذلك بالحياد في الواقع والمظهر معا (Arent & others, 2012, p87).

٥ . المقومات البيئية:

تتمثل المقومات البيئية بالتالي:

١- البيئة الاقتصادية: تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (دراجي، ٢٠٠٥، ص٦)، إضافة إلى أنها تتمثل في أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي كفوء وحجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائد في السوق وتكاليف الإنتاج(احمد وخضير، ٢٠١٠، ص١٤٧).

٢- القوانين والتشريعات: تتمثل القوانين بمجموعة من القواعد القانونية التي تصدر من الجهات المسؤولة عن إدارة المجتمع وتحدد العلاقة بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم(المدحجي، ٢٠١٠، ص٣) حيث تعتبر عملية تنظيم أي مهنة في العالم خطوة أساسية في سبيل قيام هذه المهنة بتحقيق أهدافها و إنجاز ما هو ملقى على عاتقها من مهمات، ومن هنا تأتي أهمية القوانين الصادرة من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة القضائية.

٣- الثقافة السائدة: هنا تنقسم الثقافة السائدة لمواطني البلد لقسمين، يتعلق القسم الأول بالتكيف الفني ويقصد به مدى التقبل الموجود باستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفوة وإمكانيات جيدة، أما الجانب الآخر فيتعلق بالتكيف النفسي وهنا يتعلق بمدى التقبل لمهنة المحاسبة بصورة عامة(نور الدين والصالح، ٢٠١٠، ص١٠)، حيث تعد الثقافة السائدة احد الأسباب الرئيسية في تضيق أو توسيع فجوة التوقعات والتي تعتبر السبب الرئيسي في ظهور المحاسبة القضائية بسبب اتساع هذه الفجوة الناتجة من انتشار الغش في القوائم المالية، وقصور المراجعة الخارجية عن اكتشافه، وعدم قدرة مراقب الحسابات على ذلك(غنيم، ٢٠١٤، ص٢٩).

2.3.3. واقع مقومات المحاسبة القضائية في قطاع غزة

تعتبر المحاسبة القضائية مهنة جديدة بقطاع غزة، وهي تتطلب أيضا توفر مقومات لنجاحها أهمها:

- متطلبات التعليم:

يتم في معظم دول العالم تطوير وتحديث مستمر لمناهج التعليم العالي لمواكبة التطورات والتغيرات، نظرا لتطور المعارف والعلوم في جميع المجالات، ومن المجالات الحيوية والحديثة المحاسبة القضائية التي يعتبر دمجها في المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم العالي سواء أكانت الجامعية أو الدراسات العليا خطوة إلى الأمام في الاستفادة من المجال المحاسبي ليخدم احتياجات المجتمع (قمبر، ٢٠١٤، ص ٢١٣)، ويشهد قطاع غزة حراك ملموس على مستوى جامعات القطاع في إدخال مادة المحاسبة القضائية ضمن متطلبات برنامج بكالوريوس محاسبة وذلك كمادة اختيارية مستقلة أو كجزء من متطلبات بعض المواد كونه احد الموضوعات الحديثة نسبيا، وذلك منذ ما يقارب العامين في بعض جامعات قطاع غزة (مقابلة: العفيفي، ٢٠١٥).

- متطلبات الخبرة و التدريب:

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الرئيسية التي توجد لها منظمات مهنية توليها بالرعاية والاهتمام، وإصدار المعايير التي تسيّر عليها، والإشراف على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة التي تساهم في تطوير المهنة والتعريف بدورها في التنمية والرقابة (مدوخ، ٢٠١٤، ص ١٧)، و يبرز الاهتمام بمتطلبات الخبرة والتدريب لاكتساب مهارات مهنية مطلوبة للعمل المحاسبي، كالمهارات الذهنية والفنية، و التعامل مع الآخرين والاتصال بهم، ومهارات تنظيم وإدارة الأعمال وغيرها، وهذا لا يتحقق إلا بالتدريب والتأهيل المستمر (فارس، ٢٠٠٦، ص ٣)

ويتميز واقع مهنة المحاسبة في فلسطين بالضعف والبعد عن المهنية والكفاءة في الكثير من الأحيان، وخاصة في ظل أن اغلب العمل في المحاسبة يتركز على إعداد القوائم والكشوف المالية التي تقدم لمصلحة الضرائب، الأمر الذي حول هذه المكاتب إلى مخلصي ضرائب أكثر منها محاسبة مهنية متخصصة (البحيصي، ٢٠١٠، ص ١٢٥٧)، لذلك فهناك حاجة إلى التكامل ما بين تطور مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي بشكل فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين من خلال التدريب المستمر والمناسب لكل من الممارسين للمهنة والأكاديميين ومراجعة وتعديل القوانين ذات العلاقة بالمهنة بواسطة خبراء من مختلف التخصصات من المهنيين والأكاديميين بغرض تطويرها المستمر من قبل المنظمات

المهنية والمؤسسات الجامعية لمسايرة التقدم العلمي والمهني لدى الجهات العلمية المعنية في الدول الأخرى بما يخدم تطور هذه المهنة في فلسطين(مدوخ، ٢٠١٤، ص٢٥).

- المتطلبات البيئية:

يعتبر نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني مرتبط إلى حد بعيد بالسياسة الاقتصادية الإسرائيلية، وذلك نتيجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تظهر هذه التبعية في السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية والأسواق والاستيراد والتصدير والعملية وعلى سوق العمل في إسرائيل حيث يتأثر الاقتصاد الفلسطيني تأثيراً مباشراً بالتضخم أو الانكماش في الاقتصاد الإسرائيلي مما يؤثر سلباً على مستويات الدخل للقوى العاملة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى الخسائر الكبيرة نتيجة الإغلاقات التي تمارسها سلطات الاحتلال على المناطق كعقاب جماعي وبصورة مستمرة (غازي، ٢٠٠٦، ص٢).

هذا وتمثل المتطلبات القانونية احد الجوانب الهامة في المتطلبات البيئية، حيث أن هناك قانون التحكيم التجاري الفلسطيني رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠، ويقصد باتفاق التحكيم الاتفاق الذي يلتزم بموجبه الطرفان بإحالة نزاعهما المالي في إطار القانون الخاص، الناشئ عن العقد الأصلي إلى التحكيم بدلا من القضاء حسب أحكام وشروط ذلك الاتفاق. وبوجه عام، فإن مثل هذا الاتفاق ملزم لطرفيه حيث انه يعتبر من اهم القوانين حيث يمكن تطويرها لتتاسب عمل المحاسب القضائي حيث أن المحكم المالي غير ملم بالنواحي القانونية وعدم توفر الاستقلالية والحياد حيث انه يمكن أن يقوم المحكم بالتواطؤ مع احد طرفي النزاع(جلس، ٢٠١٢، ص٥-٦)، هذا إضافة إلى أن هناك بعض النصوص الواردة في قانون العقوبات الفلسطيني والتي قد تساهم في تفعيل مهنة المحاسبة القضائية متمثلة في الفصل الثاني عشر المتعلق بالرشوة المواد"١٠٦-١١١" والفصل الرابع والثلاثون المتعلق بالنصب والغش المواد "٣٠٠-٣٠٦" والفصل السادس والثلاثون المتعلق بخيانة الأمانة وتقديم الحسابات الكاذبة المواد"٣١٢-٣١٦"، والفصل الثامن والثلاثون والمتعلق بالتزوير وسك النقود المواد "٣٣٢-٣٣٥"(قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦).

مما سبق يتضح أن المحاسبة القضائية لاتزال في طور التكوين، فمهنة المحاسبة القضائية تحتاج للقوانين والتشريعات التي تحكم عملها وتنظمه وتحتاج لمراكز متخصصة تمنح الشهادات والرخص إضافة إلى التدريب المتخصص حيث أن التعليم والشهادات المتخصصة لا تكفي بدون الخبرة اللازمة والمناسبة التي تؤهل المحاسب القضائي للقيام بعمله على اكمل وجه.

وبذلك يظهر بوضوح ما يجب عمله لتطبيق المحاسبة القضائية، وضرورة وجود تشريع أو جهة معنية تلزم الغير بتطبيق المحاسبة القضائية، وتفعيل دور المحاسبة والمراجعة، حيث أنها تحتاج إلى مزيد من الجهود اللازمة لتنظيم هذه المهنة، إلى جانب اعتماد مادة المحاسبة القضائية ضمن متطلبات برنامج البكالوريوس، إضافة إلى مراكز التدريب المناسبة.

الفصل الثالث

الاحتياال المالي

3.1. المبحث الأول : المفاهيم والعناصر

3.2. المبحث الثاني : الاحتياال في قطاع غزة

المقدمة

أصبح موضوع الاحتيال يجذب اهتمام الدول في مختلف أنحاء العالم بشكل متزايد، حيث يعد احتيال الشركات ظاهرة عالمية تسبب مشكلة حقيقية، و الشاهد على ذلك انهيار شركة أنرون في الولايات المتحدة الأمريكية وفشل الشركات الأخرى في جميع أنحاء أوروبا (Okaro & others, 2013,p9).

حيث انه لم يخل مجتمع من المجتمعات في أي زمان من الفساد والمفسدين، ولكن اتساع دائرة الفساد الذي ساد المجتمعات، هي القضية التي أصبحت تشغل بال القائمين على عمليات التنمية في هذه المجتمعات، نتيجة لما يشكله من تهديد لكافة الجهود التنموية، ولأن الفساد هو العقبة الأكبر التي تواجه أي مشروع تنموي في أي زمان ومكان (أبو هويدي، ٢٠١٥، ص٢٢).

وتختلف معايير الفساد من شخص لآخر، وذلك طبقاً للقيم المعيارية من الحق والباطل للشخص والتي تملي عليه سلوكه بغض النظر عن المكافآت، ووسائل العقاب والردع ، هذا إضافة إلى ارتفاع تكاليف تطبيق وسائل التحفيز الملائمة (Blessing,2015,p6).

ومن الواضح أن ظاهرة الاحتيال المالي تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد نتيجة لهدرها الموارد والطاقات، والتي كان من المفترض استغلالها بطريقة مثلى للنهوض بالاقتصاد، ويأتي هذا الفصل لمناقشة مفهوم الاحتيال المالي، وتحديد أوجه الاختلاف بين الفساد والخطأ، بالإضافة إلى الأنواع الرئيسية ، إلى جانب مناقشة خصائص وعناصر الاحتيال المالي، إلى جانب تناول الجهات المناهضة لظاهرة الاحتيال المالي بالقطاع، وتناول واقع الاحتيال المالي بالقطاع.

المبحث الأول

الاحتيال المالي (المفاهيم والعناصر)

3.1.1. تمهيد

3.1.2. مفهوم الاحتيال المالي

3.1.3. أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد

3.1.4. أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والخطأ

3.1.5. أنواع الاحتيال المالي

3.1.6. عناصر الاحتيال المالي

3.1.7. خصائص جريمة الاحتيال المالي

3.1.1. تمهيد

لا يوجد تعريف واضح لمفهوم الاحتيال المالي، يحظى بموافقة الباحثين كافة على الرغم من انتشار هذه الظاهرة في كافة المجتمعات، نظرا لشموله مجموعة واسعة متنوعة من السلوكيات الفاسدة أو المضللة، والذي يتنافى مع الأخلاق الفاضلة، فلاشك أن لهذه الجريمة آثارها السلبية بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة فقدان الثقة في التعاملات.

وكنتيجة لذلك يأخذ موضوع الاحتيال الكثير من الاهتمام على الصعيد العالمي، وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بهذا الموضوع، لذلك يتناول هذا المبحث مناقشة مفهوم الاحتيال المالي، وتحديد أوجه الاختلاف بين الفساد والخطأ، بالإضافة إلى الأنواع الرئيسية، إلى جانب مناقشة خصائص وعناصر الاحتيال المالي.

3.1.2 . مفهوم الاحتيال المالي

هناك تعريفات عامة وفنية كثيرة بخصوص الاحتيال حيث يختلف مفهوم الاحتيال من شخص لآخر ومن ظرف لآخر ، حيث عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين "ACFE" Association of Certified Fraud Examiners الاحتيال بأنه: "أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع، الإخفاء، أو خيانة الثقة" ، وهذه الأفعال لا تتوقف على تطبيق أو ممارسة التهديد بالعنف الجسدي . أو لتجنب عمليات التسديد أو فقدان الخدمات، أو لتأمين المنافع الشخصية أو التجارية(الجبروري و الخالدي، ٢٠١٢، ص٤٢٢) و يعرف الاحتيال بأنه خلط الشيء الرديء بالجيد بغرض إظهاره على غير حقيقته لتحقيق منفعة شخصية(كلاب وآخرون، ٢٠٠٦، ص٣).

فيما عرف الاحتيال بقانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ وذلك بالمادة "٣٠٠" ، بأنه كل بيان أدى باللفظ أو بالكتابة أو استنتج من طريقة السلوك عن امر واقعي ماض أو حاضر، وهو كاذب في حقيقته يعتبر نصبا وغشا اذا كان الشخص الذي أداه يعلم بأنه كاذب(قانون العقوبات الفلسطيني، ص٧٠).

ويشير المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٤٠) بأن مصطلح "الاحتيال" عبارة عن فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (معيار التدقيق الدولي رقم "٢٤٠"، ص ٢٧٧).

أما من الناحية الأكاديمية فينظر إلى الاحتيال بأنه قيادة نتيجة أعمال المنظمة حسب النظام المتبع فيها إلى تحقيق نتيجة أرباح وهمية، غير انه ليس ضرورياً أن يؤدي هذا التضليل إلى تبعات قانونية، أي أن الاحتيال فعل متعمد يخالف القانون (Sharma & Panigrahi, 2012, p37).

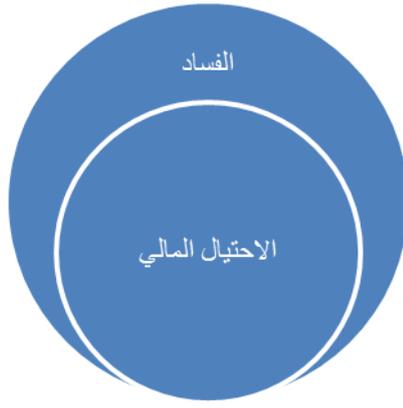
ومن خلال ما سبق يمكن القول بان الاحتيال المالي هو ممارسة تطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على الاستفادة المالية للمخادع، ومن ذلك يتضح أن عملية الاحتيال المالي تتضمن عدة عناصر تتمثل بالتالي:

- التمثيل الكاذب، مع المعرفة بعدم الصحة من قبل المحتال.
- الاعتماد على التبرير الكاذب والتعويل عليه.
- حدوث الأضرار المالية الناتجة عما سبق.

3.1.3. أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد

ترتبط كلمة الفساد في أذهان الناس بمفهوم « الشر » أو بالنواحي السلبية إجمالاً (مصلح، ٢٠١٣، ص ١٥) ، فالفساد يشمل الجهود المبذولة للتأثير على/ أو سوء استغلال السلطات (ص ٢٠٠٣، ٧، ASOSAI) ، وعلى الرغم من تعدد التعريفات حول هذا المفهوم، فإنّ هناك اتفاقاً دولياً على تعريف الفساد كما حدده منظمة الشفافية الدولية بأنه " كل عمل يتضمّن سوء استخدام المنصب العامّ لتحقيق مصلحة خاصّة "، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته (مصلح، ٢٠١٣، ص ١٧)، في حين أن ظاهرة الاحتيال المالي تشمل الاحتيال التزييف المتعمد للحقائق و/أو المعلومات الهامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة (ص ٢٠٠٣، ٧، ASOSAI).

من ذلك يتضح أن ظاهرة الفساد أعم واشمل من ظاهرة الاحتيال المالي حيث أن الأخير يعد نوعاً من أنواع الفساد، إلا انه يمكن القول بأن الفساد المالي والاحتيال المالي وجهان لعملة واحدة، حيث يمكن توضيح هذه العلاقة بالرسم التالي:



شكل رقم (1.3)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاطار النظري في أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد

3.1.4. أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والخطأ

تعرف الأخطاء وفقا لمعايير التدقيق الدولية بانها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (المطارنة، ٢٠٠٩، ص١٤٧).

ويمكن أن تقسم الأخطاء من ناحية قصد الارتكاب إلى: (الرماحي، ٢٠٠٩، ص١٣٠)

- أخطاء عمدية: وهي أخطاء يتم ارتكابها عن عمد وبتدبير سابق من أحد موظفي الإدارة المالية أو من إدارة المشروع بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب في أموال المشروع أو تزوير البيانات في القوائم المالية والتأثير على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

- أخطاء غير عمدية: وهي أخطاء ترتكب دون تدبير سابق ولا تهدف إلى تحقيق غرض معين بل ترتكب نتيجة اللهو أو الجهل بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة إهمال أو تقصير.

بالإضافة إلى التقسيم السابق للأخطاء يمكن أن تقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية: (الحدر، ٢٠١٠، ص٣٤-٣٥)

١. أخطاء الحذف: وتتمثل بعدم إثبات عملية بكاملها أو جزء منها في الدفاتر.

٢. الأخطاء الارتكابية: وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية.

٣. الأخطاء الفنية: وتتعلق بالأخطاء الناتجة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٤. أخطاء متكافئة: وهي الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض.

٥. الأخطاء الكتابية: وتتمثل بالأخطاء الناتجة عن القيد والترحيل.

من ذلك يمكن القول بان الاختلاف الجوهرى بين عمليات الاحتيال المالى والخطأ يكمن فى القصد من الارتكاب، حيث أن الأخطاء غير العمدية لا تصنف ضمن عمليات الاحتيال ويتم تصنيفها ضمن عمليات الإهمال أو الجهل، وبحال كان ارتكاب الأخطاء بصورة عمدية فهذا يعد جزءا من عمليات الاحتيال المالى المعالج بطرق غير محكمة.

3.1.5. أنواع الاحتيال المالى

يضم الاحتيال المالى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة والتي تتمثل بغش الإدارة والموظفين، والسرقه و قرصنة الشبكات، وغيرها (Albrecht,2008,p3) كما يمكن النظر إلى الاحتيال المالى حسب قطاع الاحتيال كما يلي (Wadhwa& Pal, 2012,p2):

- عمليات الاحتيال الخاصة بالبنوك.
- عمليات احتيال الشركات.
- عمليات احتيال شركات التأمين.
- عمليات الاحتيال الخاصة بالأوراق المالية.
- عمليات الاحتيال المالى عبر الإنترنت

فيما يمكن أن تصنف عمليات الاحتيال وفقا لطرفي العملية كالتالى (Chartered Institute of Management Accountants,2009,p7):

- الجرائم من قبل الأفراد ضد المستهلكين.
- جرائم الموظفين ضد أرباب العمل.
- جرائم من قبل الشركات ضد المستثمرين والمستهلكين والموظفين.
- الجرائم من قبل الأفراد أو الشركات ضد الحكومة.
- جرائم من قبل المحتالين المتخصصين ضد المنظمات الكبرى .
- الجرائم الإلكترونية.

كما قد تأخذ عمليات الاحتيال أشكالاً متعددة منها (Enofe & other,2013, p63):

- الاختلاس
- الإخفاء
- إجمالي عمليات السرقات
- التلاعب بالاحتياطات
- إساءة الاستعمال والتزوير
- الإفراض غير المصرح به
- استخدام وثائق وحسابات وهمية
- الانتحال

وبذلك يتبين أن هناك عمليات احتيال ذات تأثير مالي داخلي وأخرى خارجي هي:

أولاً: احتيال مالي ذو أثر داخلي: ويعني تأثير الاحتيال على أنشطة الوحدة الاقتصادية نفسها.

ثانياً: احتيال مالي ذو أثر خارجي: ويشمل تأثير الاحتيال المالي على الأطراف الخارجية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية.

3.1.6 . عناصر الاحتيال المالي

الاحتيال المالي جريمة مثل أي جريمة يجب أن يتوفر فيها مجموعة من العوامل وهي ما يطلق عليه اسم مثلث الاحتيال، والذي عادة ما يستخدم لشرح ووصف طبيعة عملية الاحتيال، علماً بأن مكونات الاحتيال لكل عنصر من عناصر الاحتيال قد تختلف من جريمة لأخرى (Hancox,2006,p2)، إذ أن النظرية التي تقف وراء مثلث الاحتيال تعود إلى جهود الباحث Donald Cressey، من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة وهو رائد في علم الجريمة، فقد ركزت دراسته لنيل الدكتوراه على الاختلاس لتحديد الدوافع التي تجعل الناس الشرفاء يقدمون على ارتكاب عمليات الاحتيال (Glasbeek ,2014)، وقد أسفرت أبحاثه إلى استنتاج مفاده أن الناس الذين تواجههم مشاكل مالية حادة تؤدي إلى إحراجهم ، يتوجهون نحو البحث عن وسائل لارتكاب عمليات احتيال مع التفكير بأنه لن يتم الإمساك بهم مع إقناع أنفسهم بأنهم لا يفعلون شيئاً خاطئاً، وفي نهاية المطاف جاءت نتائج كريسبي في ما يسمى " مثلث الاحتيال" الذي يعد معروفاً وعلى نطاق واسع في مجال مهنة مكافحة الاحتيال (الجبوري والخالدي، ٢٠١٢، ص ٤٢٢).

وبناء على ما سبق فإنه عند تحليل عمليات الاحتيال يتبين وجود الثلاث عناصر معا عند ارتكاب الجريمة والمتمثلة "بالضغط ، الفرص، التبرير"، والتي تشكل معا مثلث الاحتيال ويتم تناولهم كالتالي:

- **الضغوط:** استجابة متكيفة لموقف أو ظرف خارجي ينتج عن انحراف سلوكي أو نفسي يعتقد فيه الفرد من انه سيخلصه من التوتر الناتج عن عدم قدرته على إشباع حاجة معينة بالطرق المشروعة (جعارة، ٢٠١٢، ص١٨٦) ، وتشمل الضغوط الناجمة عن الجانب المالي، والضغوط الناجمة عن العادات السيئة، إضافة إلى الضغوط ذات الصلة مع العمل (Enofe & other, 2013, p64)، حيث قد تجد الإدارة أو غيرها من الموظفين انفسهم حوافز أو انهم تحت ضغوط لارتكاب عمليات احتيال، هذا إضافة إلى حصول الضغط الناتج عن توقعات غير واقعية من المستثمرين أو البنوك وغيرها (Golden & others, 2006, p131).

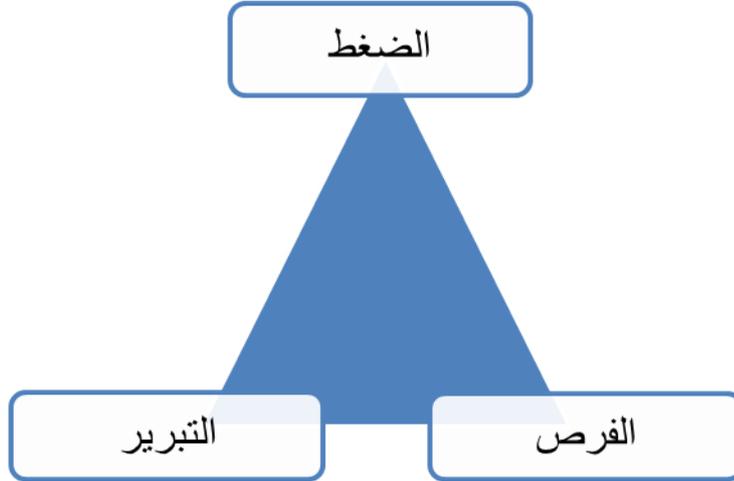
- **الفرصة:** ويقصد بها الحالة التي يجد فيها الفرد نفسه قادر على تحقيق غايته حتى لو كان هدفا غير مشروع (جعارة، ٢٠١٢، ص١٨٦) وهي تتعلق بصورة مباشرة بالإدارة العليا وأصحاب الأعمال على وجه الخصوص ، حيث أنها واحدة من اكثر العوامل الهامة الناشئة عن عمليات الاحتيال (Enofe & other, 2013, p64)، وقد تتوفر الظروف المساعدة على ارتكاب الاحتيال المالي مع اعتقاد المحتال بأنه سيفلت من العقاب على سبيل المثال: الضوابط غائبة أو غير فعالة، عدم فعالية الإشراف، عدم كفاية الفصل بين الواجبات، بالإضافة إلى الفرص الكامنة في طبيعة وحجم أو هيكل الأعمال (Golden & others, 2006, p134).

- **التبرير:** مع تفاوت الأسباب نجد دائما أن التبرير يكون موجود ، وبشكل أساسي يعد التبرير قرار واع من قبل مرتكبي الاحتيال لوضع احتياجاتهم فوق احتياجات الآخرين، ومن بين التبريرات التي يتبناها مرتكبي الاحتيال ما يلي: "أنا اقترض المال وسأعيده حالما أستطيع"، " هذه الشركة ستسقط بدوني وأنا استحق هذا، إذ اني لم اخذ سوى حقوقي"، " سيفهم الآخريين عندما يعرفون كم أنا احتاج هذا". وبعد فترة من ارتكاب عملية الاحتيال نجد أن مرتكب الاحتيال يحاول بصورة فعلية إقناع نفسه بان العمل الذي قام به لا يعد خطأ وأنه لم يكن يسرق (الجبوري و الخالدي، ٢٠١٢، ص٤٢٣).

وللتغلب على دوافع الاحتيال يجب شرح قواعد الأخلاقيات للموظفين ووضع نظام واضح للعقوبات، فيما أظهرت بعض الدراسات أن تحديد أسباب الغش صعب للغاية وذلك لان عمليات الاحتيال في المنظمات بعصرنا الحديث تنطوي على شبكات معقدة من التآمر والخداع والتي غالبا ما تخفي

السبب الحقيقي للغش حيث أن انتشار عمليات الاحتيال على نطاق واسع جعلت عمليات التدقيق التقليدية غير فعالة في الكشف والوقاية لأنواع مختلفة من عمليات الاحتيال التي تواجه الشركات في جميع أنحاء العالم، (Enofe & other,2013, p64).

والشكل التالي يوضح مثلث الاحتيال:

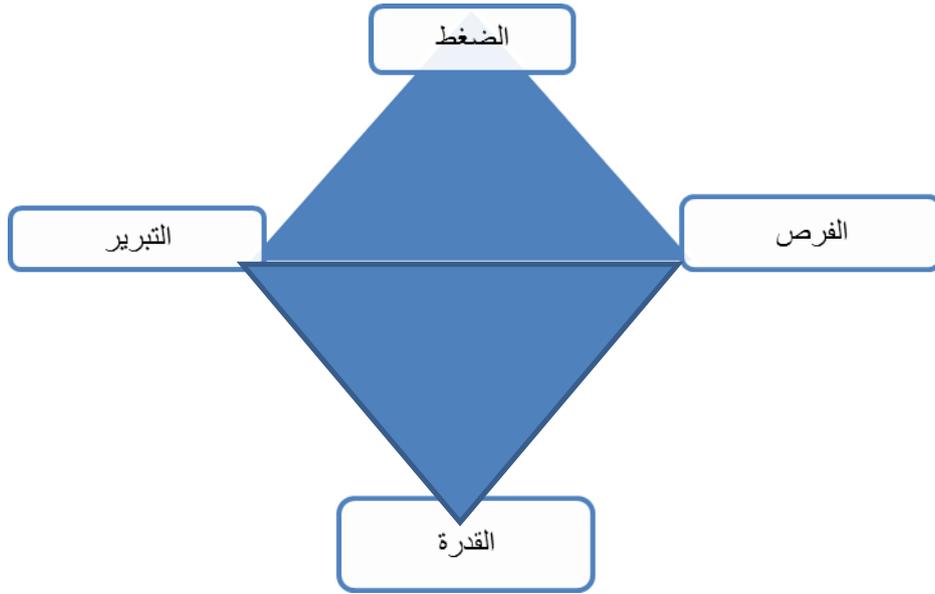


شكل رقم (2.3)

المصدر: (جعارة، ٢٠١٢، ص ١٨٤)

- **القدرة:** نظرا لاعتماد المحاسبة القضائية على مثلث الاحتيال في تحديد نقاط الضعف في أنظمة العمل لإيجاد المشتبه بهم المحتملين في حالات الاحتيال المالي، يمكن إضافة مفهوم رابع لمفاهيم مثلث الاحتيال وهو القدرة على التبرير (Ozkul & Pamukcu, 2012, p30) حيث انه بدون القدرة على تنفيذ الاحتيال لن يكون لدى الشخص القابلية للقيام بالعملية حتى بتوافر عناصر مثلث الاحتيال الثلاث " الفرصة، الضغط، التبرير" وتتمثل القدرة بالميزة الأساسية و الموهبة، هذا إضافة إلى الخبرة الملائمة لتنفيذ عملية الاحتيال (Cali,2012,p21).

والشكل التالي يوضح مثلث الاحتيال مع إضافة العنصر الرابع



شكل رقم (3.3)

المصدر: (Cali,2012,p21)

3.1.7. خصائص جريمة الاحتيال المالي

تتميز جرائم الاحتيال بعدة خصائص أهمها:

- جريمة الاحتيال من جرائم الأموال

تقع عادة جرائم الاعتداء على الأموال المنقولة وغير المنقولة أو أي شيء له قيمة مالية فكل ما

ليس بمال لا يمكن أن يكون محلا لجريمة الاحتيال لان المحتال يخدع المجني عليه ليحمله على

تسليمه المال فقد جرت غالبية التشريعات على التفارقة بين نوعين من الجرائم: الجرائم المضرة بالمصلحة

العامة، والجرائم المضرة بالأفراد، وقد درجت القوانين أيضا على التفارقة بين جرائم الاعتداء على

الأشخاص، وجرائم الاعتداء على الأموال (حماد، ٢٠٠٦، ص ٨).

- جريمة الاحتيال ذات طابع ذهني

تقوم هذه الجريمة على استعمال الجاني نكاهه ودهاءه في ارتكاب الجريمة، دون استخدام وسائل العنف

والقسوة، لذا فان السمة المميزة لمرتكبي هذه الجريمة إنهم يتمتعون بنسبة عالية من الذكاء والفتنة والحيلة

والدهاء، وتتوافر لديه بالإضافة إلى ذلك خبرة بالحياة وأساليب التعامل ونفسية الناس ومعرفة طبائعهم و

القدرة على اختيار الظروف المناسبة، ووسيلة الخداع التي تتناسب وشخص المجني عليه (العيسى، ٢٠٠٦، ص ٤).

- جريمة الاحتيال تقوم على تغيير الحقيقة

تقوم وسائل الخداع التي يستخدمها الجاني على الكذب والتي تؤدي إلى إيقاع المجني عليه في الغلط وتشويه الحقائق في ذهنه، مما يحمله على القيام بالتصرف بتسليم ماله إلى المحتال، ولو علم بحقيقة هذه الأساليب لما قام بذلك (عبد الفتاح، ٢٠٠٨، ص ١١).

- جريمة الاحتيال من الجرائم التي تنتشر في المدن

تعد جريمة الاحتيال من الجرائم المنتشرة في المناطق المتقدمة حضارياً، والتي تزدهر بالحركة الصناعية والتجارية والاقتصادية، وعلى الأخص منها تلك التي تقود فيها المعاملات على السرعة والائتمان (الثقة) حيث يستغلها المحتالون لتمرير أفعالهم الاحتيالية (العيسى، ٢٠٠٦، ص ٤).

- جريمة الاحتيال من الجرائم القصدية

تعتبر جريمة الاحتيال من الجرائم القصدية التي لا يكفي الخطأ لقيامها قانوناً، ويترتب على ذلك أن القصد العام لا يكفي لقيامها بل يتوجب توافر نية خاصة فهو فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفين بالرقابة والموظفين أو اطراف خارجية ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية (الوقاد و وديان، ٢٠١٠، ص ٩٣)

- إرادة المجني عليه

لإرادة المجني عليه في جريمة الاحتيال دوراً أساسياً إذ عن طريق الخداع يوجه المحتال إرادة المجني عليه إلى تسليم المال برضاه، إذن لإرادة المجني عليه دور في تحقيق بعض عناصر الركن المادي ولكنها إرادة غير سليمة (عبد الفتاح، ٢٠٠٨، ص ١١-١٢).

- التخصص والدراية بجريمة الاحتيال

جرائم الاحتيال غالباً ما تستلزم التخصص والدراية من قبل الجاني بمجال نشاطه، حيث يعتاد المحتالون على استخدام أسلوب معين لارتكابها، فيتخصص به لأنه يكون على دراية بضحاياه، وكيفية خداعهم والنصب عليهم، لذا نجد بعض المحتالين قد تخصص بالاحتيال على فئة معينة من الأشخاص، أو على

أصحاب مهنة محددة، كالتجار في سلعة أو بضاعة معينة، أو طائفة من المقاولين أو المهندسين في مجالات أعمالهم(حماد، ٢٠٠٦، ص٩).

المبحث الثاني الاحتيال المالي في قطاع غزة

3.2.1. تمهيد

3.2.2. الجهات المناهضة لظاهرة الاحتيال المالي في قطاع غزة

3.2.3. إحصائيات الاحتيال المالي

3.2.4. استطلاعات الرأي حول قضايا الفساد المالي

تمهيد. 3.2.1

يشكل الوضع الفلسطيني حالة خاصة بالنسبة للدول الأخرى ذات السيادة، فالسلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة أو سلطة كاملة على الأراضي التي تتولى إدارتها نتيجة لهيمنة الاحتلال الإسرائيلي وعدم احترام الأخيرة للاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين، وزيادة على ذلك الصراع الفلسطيني الداخلي، المتمثل بالانقسام السياسي، خاصة بعد أن أدى إلى حدوث انقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقيام حكومتين على ارض الواقع، الأمر الذي انعكس سلبا على مجمل البناء المؤسسي والأطر القانونية في فلسطين، وهذا بدوره أدى إلى تراجع مسالة الاهتمام التصدي لظاهرة الاحتيايل المالي ، بعد أن باتت هموم إزالة الاحتلال والانقسام هي المسيطر الأساسي بفلسطين، حيث تتشابه جملة من العوامل التي تلعب دورًا في ذلك، فالموضوع ذو صلة بعوامل اجتماعية وتربوية وثقافية، وبالثقافة السائدة في المجتمع، والقيم التي تنبثق عنها. هذا إضافة لطبيعة البيئة السياسية التي تتسم بحالة من عدم الاستقرار.

ومن ذلك يعتبر قطاع غزة غير بعيدا عن هذه الظاهرة، خاصة في ظل حالة الانقسام التي يعيشها، وتغيب دور الجهات الرقابية كالمجلس التشريعي وديوان الرقابة المالية والإدارية نتيجة لذلك، هذا وإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة ، والذي أدى لزيادة مشكلات الاحتيايل المالي، والاعتداء على المال العام.

وبناء على ذلك يتعرض هذا المبحث إلى الجوانب المتعلقة بمكافحة ظاهرة الاحتيايل المالي، إضافة إلى التعرض لواقع الاحتيايل المالي بقطاع غزة.

3.2.2. الجهات المناهضة لمكافحة الاحتيايل المالي في قطاع غزة

نظرا لعدم وجود هيئة لمكافحة الفساد، وعدم توفر محاكم خاصة بالفساد في قطاع غزة ، وبعد البحث والتحري وجمع المعلومات يمكن توضيح أهم الجهات الفعالة في قطاع غزة والمعنية بمكافحة الفساد بصفة عامة كالتالي:

- **المجلس التشريعي:** تنص المادة ٤٧ من القانون الأساسي بان المجلس التشريعي هو السلطة التشريعية المنتخبة ويتولى مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، ويظهر من هذا النص أن للمجلس التشريعي وظيفتان أصيلتان هما: التشريع والرقابة(القانون الأساسي ٢٠٠٥)، هذا ويشكل واقع شلل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات العامة والمحلية في القطاع نقطة ضعف رئيسة في

النظام، مما يؤثر سلباً على إقرار الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها، ويضعف بالتالي من نظام المساءلة للحكومة (امان، ٢٠١٣، ص ٨).

- **ديوان الرقابة المالية والإدارية:** يعد ديوان الرقابة مؤسسة دستورية تتمتع بالاستقلال التام في أدائه لمهامه (دياك والرئيس، ٢٠٠٨، ص ٧٩)، و يعتبر الجهاز الأعلى في فلسطين، وقد أنشئ تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني إعمالاً لأحكام المادة (٩٦) منه، وينظم أعماله القانون الخاص به رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ (ديوان الرقابة المالية والإدارية، ٢٠١٢، ص ٣)، وله موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة الأعمال التي كلف بها، بالإضافة إلى جميع القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة في فلسطين التي منحت هذه المكانة (متاح على الموقع: <http://www.facb.gov.ps> /)، إلا أن عمل الديوان يواجه صعوبات جمة تتمثل بشلل عمل المجلس التشريعي والذي أدى لإضعاف قيمة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية ودوره الرقابي، إضافة لعدم قيام الديوان بعمله بمراقبة كل القطاعات العاملة بقطاع غزة، والواقعة ضمن تخصصاته وصلاحياته المنصوص عليها في القانون الأساسي، وقانون الديوان المذكور (امان، ٢٠١٣، ص ١١١).

- **مراقبي وزارة المالية:** تعتبر مديره الرقابة المالية بفرعيها المدنية والعسكرية من المديرات المهمة في وزارة المالية، حيث تأسست منذ إنشاء وزارة المالية بداية العام ١٩٩٥م، وتعمل على تنفيذ السياسات وتطبيق القوانين والأنظمة، وتسعى للقيام بأعمال الرقابة لإحكام السيطرة على استخدام المال العام من خلال الرقابة والتأكد من تنفيذ قانون الموازنة العامة كما هو مخطط لها وكذلك تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها والتي تحكم استخدام المال العام، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية والحفاظ على موجودات الدولة (متاح على الموقع: <http://www.pmf.ps/12> /)، ويعد النظام المالي الموحد الخاص بجميع الوزارات والمؤسسات العامة بقرار رقم "٤٣" لعام ٢٠٠٥م المرجعية الأساسية لمراقبي وزارة المالية، حيث نص صراحة على عمل المراقب المالي، ويعد من أهم معوقات عمل مراقبي وزارة المالية عدم وجود ثقافة لعمل المراقب، إضافة لانخفاض مستوى النشاط الحكومي الاقتصادي (مقابلة: أبو هين، ٢٠١٥).

- **مراقبي وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية:** بتاريخ ١٦ يناير عام ٢٠٠٠م، تم المصادقة على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ونشر في العدد ٣٢ في الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٠٠، وأصبح ساري المفعول في شهر مارس ٢٠٠٠ (الضمير لحقوق

الانسان، ٢٠١٠، ص ١١)، ومما عزز عمل مراقبي وزارة الداخلية على الجمعيات عدم وجود وزارات مختصة للقيام بدور التدقيق على الجمعيات (امان، ٢٠١٣، ص ١٠٣)، و تمثل عملية التدقيق بوزارة الداخلية شبكة عمل وكآلية للتواصل مع الوزارات، إضافة لكونها وسيلة لضبط عمل المؤسسات غير الحكومية، ويعد من اهم المعوقات عدم استجابة الجمعيات وذلك بإظهار المعلومات بالشكل المطلوب، إضافة إلى الإشكاليات المترتبة على عدم اتباع الأنظمة بالدورة المستندية للمؤسسة والمؤدية لعرقلة عملية التدقيق (مقابلة: عايش، ٢٠١٥).

مما سبق يتضح عدم وجود جهة مختصة لمكافحة ظاهرة الاحتيال المالي بقطاع غزة، حيث أن كافة الجهات السابقة تعاني من معوقات في عملها بداية من الانقسام السائد في القطاع وما يترتب عليه من تهميش لبعض الجهات الرقابية، والى الثقافة السائدة لدى المواطنين، وعدم كفاية الخبرة لدى العاملين، إضافة لعدم توفر الاستقلالية لدى الجهات الرقابية المختلفة.

3.2.3. إحصائيات الاحتيال المالي في قطاع غزة

يتمثل الاحتيال المالي بالقطاع بوجود عدد كبير من القضايا المسجلة لدى الجهات المعنية بقطاع غزة، إضافة إلى ما يعكسه الواقع على آراء المواطنين بقطاع غزة، والتي يتم تناولها بالتفصيل كما يلي:

- إحصائيات القضايا المسجلة في قطاع غزة

١. القضايا المسجلة في نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال:

تعتبر النيابة العامة في قطاع غزة مؤسسة قضائية إجرائية متخصصة، تتوب عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون الجزائي، وتمثيل الحكومة في الدعاوى والطلبات التي تقام منها أو عليها، وفي اطار الوقوف على حجم القضايا المسجلة في مجال مكافحة الفساد وجرائم الأموال، قامت الباحثة بحصر القضايا المسجلة في نيابة فرع غزة وكانت نتائج الحصر للفترة من عام ٢٠١٢ وحتى تاريخ ٢٠١٥/٤/١٠ كما هي مبينة في الجدول رقم (1.3) كالآتي:

جدول رقم(1.3):

القضايا المسجلة في نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال

العام	العدد
٢٠١٢	٧٧
٢٠١٣	١٤١
٢٠١٤	١٣٢
للفترة من يناير حتى ١٠ أبريل ٢٠١٥	٣٨

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات نيابة مكافحة الفساد وجرائم الاموال، ٢٠١٥)

٢. القضايا المسجلة لدى الشؤون القانونية بدائرة الجمعيات بوزارة الداخلية:

وفي نفس السياق تم حصر حالات الاحتيال في المنظمات الأهلية في الجدول رقم(2.3)، والتي تم اكتشافها من قبل المدققين العاملين في الإدارة العامة للجمعيات والمنظمات الأهلية عدد ٢٧ حالة، مع إضافة عدد "٢" جمعية تم تحويلها للنيابة العامة حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٥.

جدول رقم (2.3)

القضايا المسجلة لدى الشؤون القانونية بدائرة الجمعيات بوزارة الداخلية

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الجمعيات المدققة	٥٤٠	٥١١	٣٥٣
الجمعيات المحولة للنيابة العامة	١	١٩	٥
الجمعيات المحلولة	٧٣	٤١	٥
الجمعيات التي تم تصفيتها	٥٠	٢٦	١٤

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الأهلية، ٢٠١٥)

٣. قضايا الأموال المسجلة في محاكم قطاع غزة

تم حصر النهم التي سجلت بمحكمة جرائم الأموال بالفترة من ٢٠٠١ إلى نهاية عام ٢٠١١ في الجدول رقم (3.3) ، والبالغة ١٣٨ قضية موزعة ما بين جرائم النصب واختلاس الأموال بالإضافة إلى جرائم الرشوة، والتي زادت خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى نهاية عام ٢٠١٤ بعدد ٣٠ قضية، كما يتبين مما يلي:

جدول رقم (3.3)

قضايا الأموال المسجلة في محاكم قطاع غزة.

البيان	النصب	اختلاس الأموال	الرشوة
للفترة من عام ٢٠٠١ إلى نهاية عام ٢٠١١	١٢٤	٥	٩
للفترة من عام ٢٠١٢ إلى نهاية عام ٢٠١٤	٢٣	٤	٣
المجموع	١٤٧	٩	١٢

(المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات محكمة بداية غزة، ٢٠١٥)

٤. قضايا الأموال المسجلة في مركز التحكيم التابع لنقابة المحاسبين بغزة:

أما فيما يتعلق بالقضايا المحولة من (القضاء، نيابة جرائم الأموال، نيابة المؤسسات، المجلس التشريعي) إلى مركز التحكيم الخاص بنقابة المحاسبين بالقطاع، فكانت كما هي موضحة في الجدول رقم (4.3):

جدول رقم (4.3):

قضايا الأموال المسجلة في مركز التحكيم التابع لنقابة المحاسبين بغزة.

نوع القضية	حكم	تحكيم	تصفية
٢٠١٢	٩	-	-
٢٠١٣	١٧	٣	١
٢٠١٤	٦	٥	-

-	٣	١	٢٠١٥-٣-٣٠
١	١١	٣٥	المجموع

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مركز التحكيم الخاص بنقابة المحاسبين بغزة، ٢٠١٥)

مما سبق يتبين درجة تغلغل وانتشار ظاهرة الاحتيال داخل المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، فهو مؤشر قوي وصريح على كونها من اهم المشكلات التي تواجه الواقع الفلسطيني، والتي لا يمكن تجاهلها لأنها تؤدي إلى تبعات أكثر خطورة متمثلة "بهدر الموارد، ضياع الحقوق، ضعف النمو الاقتصادي وغيرها من المشكلات".

3.2.4. استطلاعات الرأي حول قضايا الفساد المالي في قطاع غزة

توضح استطلاعات الرأي المحلية المنحى العام لآراء واتجاهات المجتمع حول قضية الفساد بشقيه المالي والإداري، ودرجة الوعي لدى المواطنين بهذه الظاهرة، وتقييمهم لمدى انتشاره كظاهرة في مؤسسات القطاع العام والخاص والقطاع الأهلي، والتي يتم تناولها كما يلي:

القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في قطاع غزة بحسب انطباع المواطنين:

يشير تقرير الفساد الفلسطيني الذي أعدته مؤسسة أمان عام ٢٠١٢ إلى أن ٤١,٣% من المبحوثين يرون أن القطاع العام هو أكثر القطاعات تعرضاً للفساد، في حين كانت النسبة ٣٣% خلال العام ٢٠١١م، فيما احتل القطاع الخاص المرتبة الثانية بنسبة ٢٠,٨% في حين كانت ١٧% خلال العام ٢٠١١م، أما بخصوص الأحزاب السياسية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٩% والتي سجلت انخفاض بمعدل ٣,١% عن عام ٢٠١١م، أما الهيئات المحلية فقد احتلت المرتبة الرابعة خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ١٢,٦%، أما القطاع الأهلي فقد احتل المرتبة الأخيرة حسب رأي المبحوثين بنسبة ٧,٤% خلال العام ٢٠١٢م في حين أنها كانت ١٠% خلال العام ٢٠١١م (أمان، ٢٠١٢، ٢٠١٣).

وحسب ما أظهره استطلاع أمان فإن الفساد الأكثر انتشاراً كان في القطاعات المختلفة حسب التالي:-

١. أشكال الفساد الأكثر انتشاراً في القطاع الحكومي في قطاع غزة:

يظهر الجدول رقم (5.3) أن الوساطة والمحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف تعتبر أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي وبالمقارنة مع عام ٢٠١١ يتبين ارتفاعاً واضحاً حدث بنسبة ٥,٥%، ويأتي بالمرتبة الثانية استخدام الموارد والممتلكات لأغراض شخصية بالعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ على

التوالي، بينما يحتل تبديد الأموال العامة المرتبة الثالثة بعام ٢٠١٢ والذي يسجل انخفاضا بنسبة ٩,٢% عن العام ٢٠١١، أما التكبس من الوظيفة العامة فتأتي بالمرتبة الرابعة ، وأخيرا غسل الأموال بالمرتبة الأخيرة من أشكال الفساد.

جدول رقم (5.3)

أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الحكومي.

شكل الفساد	٢٠١٢	٢٠١١
الواسطة، المحسوية والمحاباة في تقديم الخدمات	٤٠,٥%	٣٥%
استخدام الموارد والممتلكات لأغراض شخصية	١٨,٤%	١٨%
تبديد الأموال العامة	١٢,٦%	١٨%
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة، أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	١٠,٨%	٢٠%
التكبس من الوظيفة العامة	٩,٢%	٩%
غسل الأموال	٨,٤%	-

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مؤسسة أمان، ٢٠١٢، ٢٠١٣)

٢. أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الأهلي في غزة

فيما يتعلق بأشكال الفساد في القطاع الأهلي يظهر الجدول رقم (6.3) أن الواسطة والمحسوية في التعيينات للوظائف هي ابرز أشكال الفساد في هذا القطاع فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في العام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ بنسبة ٢٧,٩%، بينما تأتي بالمرتبة الثانية استخدام الموارد والممتلكات لأغراض شخصية والتي ارتقت بالعام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ بنسبة ١,١%، وبالمرتبة الثالثة تأتي الواسطة والمحاباة في تقديم الخدمات والتي شهدت انخفاضا ملحوظا عن العام ٢٠١١ بنسبة ١٠,٧%، أما بما يخص الرشوة فتأتي بالمرتبة الرابعة والتي هي الأخرى شهدت انخفاضا بنسبة ٧,٨%، أما الواسطة

والمحسوبية والمحابة في العطاءات والتعاقد مع الموردين فقد احتلت المرتبة الأخيرة بانخفاضها بنسبة ١٠,٥% بالعام ٢٠١٢ عن العام السابق.

جدول رقم (6.3)

أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الأهلي.

شکل الفساد	٢٠١٢	٢٠١١
الواسطة، المحسوبية والمحابة في التعيينات للوظائف	٥٣,٩%	٢٦%
الواسطة، المحسوبية والمحابة في تقديم الخدمات	١٥,٣%	٢٦%
استخدام الموارد والممتلكات لأغراض شخصية	١٦,١%	١٥%
الرشوة	٩,٢%	١٧%
الواسطة والمحسوبية والمحابة في العطاءات والتعاقد مع الموردين	٥,٥%	١٦%

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مؤسسة أمان، ٢٠١٢، ٢٠١٣)

٣. أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الخاص في قطاع غزة

يبين الجدول رقم (7.3) أن الواسطة والمحسوبية والمحابة في التعيينات للوظائف تأتي بالمرتبة الأولى في العام ٢٠١٢ بالمقارنة مع العام ٢٠١١، كما يتبين وجود ارتفاع واضح حدث بنسبة ١٣,٣%، فيما يحتل منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بالمرتبة الثانية بارتفاعها بعام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ بنسبة ٤,١%، أما دفع الرشوة فقد جاءت في المرتبة الثالثة بارتفاع قدر به ٣,٥% في العام ٢٠١٢ عن عام ٢٠١١، بينما احتلت الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات المرتبة الرابعة بانخفاض ملحوظ في العام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١ قدر بنسبة ١٣,٢%، أما استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من أشكال الفساد بانخفاضها في العام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ بنسبة ٧,٧%.

جدول رقم (7.3)

أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الخاص.

شکل الفساد	٢٠١٢	٢٠١١
الواسطة، المحسوبية والمحابة في التعيينات للوظائف	٣٦,٣%	٢٣%
دفع رشوة للمتنفذين في القطاع العام	٢٠,٥%	١٧%
الواسطة، المحسوبية والمحابة في تقديم الخدمات	١١,٨%	٢٥%
تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة	٢٢,١%	١٨%
استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية	٩,٣%	١٧%

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مؤسسة أمان، ٢٠١٢، ٢٠١٣)

مما سبق يتضح أن الفساد قد أصاب ثلاث قطاعات اقتصادية مهمة، و يظهر الجدول رقم (8.3) حجم انتشار الفساد المالي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يعد القطاع الحكومي بالمرتبة الأولى، أما بخصوص القطاع الخاص فقد احتل المرتبة الثانية، أما القطاع الأهلي فقد احتل المرتبة الثالثة خلال العامين ٢٠١٢-٢٠١١ م على التوالي.

جدول رقم (8.3)

حجم الفساد الإداري والمالي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

فساد مالي		فساد إداري		نوع الفساد القطاع
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	
٦٥%	٥٩,٤%	٣٥%	٤٠,٥%	القطاع الحكومي
٤٨%	٣٠,٨%	٥٢%	٦٩,٢%	القطاع الأهلي

القطاع الخاص	%٤٨,١	%٤٨	%٥١,٩	%٥٢
--------------	-------	-----	-------	-----

(المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر المذكورة في أشكال الفساد الأكثر انتشارا)

إن الأرقام السابقة تعد انعكاسا لانطباعات وآراء المواطنين فهي لا تقيس ولا تعكس الحقيقة بشكل قطعي لعدم وجود الأدلة القاطعة بالخصوص، إلا أنها تمثل المرآة لما يراه المجتمع ويعيشه. فهي تمثل مؤشر قوي يمكن الاستفادة منها في توجيه وترشيد القرارات لدى صناع القرار.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المقدمة

4.1. منهج الدراسة

4.2. مجتمع الدراسة

4.3. أداة الدراسة وخطوات بنائها

4.4. صدق وثبات الاستبانة

4.5. الأساليب الإحصائية المستخدمة

المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفا مفصلا للطرق والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك المنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.1. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع دون تدخل الباحثة في مجرياتها، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات (الحمداني، ٢٠٠٦، ص ١٠٠) وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين للمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** تم معالجة الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة بالإضافة إلى المراجع الأخرى التي تسهم في إثراء الموضوع بشكل علمي.

- **المصادر الأولية:** نظرا لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف الدراسة، والوقوف على واقع مقومات المحاسبة القضائية ودورها بالتصدي لظاهرة الاحتيال المالي في قطاع غزة، فقد تم الاستعانة في جمع البيانات بالمصادر الأولية التالية:

١. إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المهتمين والمتخصصين بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة.

٢. تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة كأداة رئيسة للدراسة لمعالجة الجوانب التحليلية باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية بهدف الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

4.2 . مجتمع الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من الوحدات المختصة بممارسة مهنة المراجعة والتدقيق ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في فئتين هما:

- مكاتب التدقيق والمراجعة بقطاع غزة بعدد 74 مفردة، حسب دليل جمعية المحاسبين لعام 2015.

- المحكمين الماليين بجمعية المحاسبين والمعتمدين لدى وزارة العدل حتى عام 2015، بعدد 62 مفردة.

و نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة والبالغ ١٣٦ مفردة- انظر الملحق رقم(٣) ، وقد تم استرداد ١١٧ استبانة، بنسبة ٨٦,٠٢%.

4.3 . أداة الدراسة وخطوات بنائها

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة " مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية - من وجهة نظر مدققي الحسابات والمحكمين الماليين بنقابة المحاسبين بقطاع غزة والمعتمدين لدى وزارة العدل الفلسطينية". وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

١- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

٢- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

٥- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

٦- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء هما:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية للمستجيبين (العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل المالي، هل يحمل المستجيب شهادة مهنية؟، نوع الشهادة، هل يتم متابعة المستجيدات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة، ما هي مصادر معلومات المستجيبين؟).

الجزء الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من ٣٧ فقرة، موزع على ٥ مجالات :

المجال الأول: مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية، ويتكون من (١١) فقرة، مقسم إلى قسمين:

أولاً: في ما يخص المحاسبين الماليين، ويتكون من (٦) فقرات.

ثانياً: في ما يخص المؤسسات ذات العلاقة، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الثاني: مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية، ويتكون من (١١) فقرة.

المجال الثالث: مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الرابع: مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الخامس: مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، ويتكون من (٥) فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من ٥ إجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (1.4):

جدول (1.4) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

الجزء الثالث: وهو عبارة عن أسئلة عامة للمستجيبين (ما هو التخصص الأنسب حسب رأي المستجيب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب القضائي؟، ما هو أعلى مستوى من التعليم حسب اعتقاد المستجيب ينبغي أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليتحقق نجاحه؟، هل سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في الـ ١٠ سنوات القادمة حسب اعتقاد المستجيب؟).

4.4. صدق وثبات الاستبيان

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

4.4.1. صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

- **الصدق الظاهري للاستبانة:** تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة القدس المفتوحة و جامعة فلسطين متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (2).

- **صدق المقياس:**

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك من خلال العينة الاستطلاعية المكونة من ٣٠ مفردة.

- **الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول:** مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية:

جدول (2.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أولاً: في ما يخص المحاسبين الماليين			
١.	توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها.	.768	*0.000
٢.	توفر الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة.	.842	*0.000
٣.	توفر المعرفة والدراية بالبرامج المحاسبية المختلفة والثغرات فيها.	.716	*0.000
٤.	الإلمام بالهياكل الإدارية للمؤسسات المختلفة.	.782	*0.000
٥.	الاستمرار بالحصول على الشهادات المهنية المختلفة ذات العلاقة.	.718	*0.000
٦.	الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية.	.638	*0.000
ثانياً: في ما يخص المؤسسات ذات العلاقة			
١.	تتبنى الجامعات تطوير مستوى التأهيل العلمي بالمستجدات التي تطرا في مجال علم المحاسبة.	.726	*0.000
٢.	يتم عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بأساليب الاحتيال المالي وأساليب اكتشافه.	.861	*0.000
٣.	يتم عقد الدورات التدريبية المتخصصة بأساليب الاحتيال المالي وآليات اكتشافه.	.844	*0.000
٤.	يتم عقد الندوات والمؤتمرات من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بالمستجدات الطارئة في مجال علم المحاسبة.	.815	*0.000
٥.	يتم تنظيم البعثات التعليمية والمهنية من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة.	.815	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول السابق (2.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول " مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية

جدول (3.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
١.	*0.000	.591	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محدد.
٢.	*0.000	.765	القدرة على اتخاذ القرارات المنطقية السليمة من خلال تقييم المعلومات المجمعة.
٣.	*0.000	.607	القدرة على حل مشاكل الحالات المختلفة بشكل غير نموذجي وفقا لظروف كل حالة.
٤.	*0.000	.770	امتلاك مهارة تقييم الأعمال للحصول على التقييم العادل في عملية الإدارة والجوانب القانونية.
٥.	*0.000	.739	امتلاك أساليب فعالة متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي.
٦.	*0.000	.773	التمتع بمهارة الاتصال والتواصل الفعال في عرض النتائج وتوصيلها للجهات المعنية.
٧.	*0.000	.721	الإلمام الكافي بالأساليب العلمية والعملية الحديثة للتخطيط ومتابعة التنفيذ الفعال للعمل.
٨.	*0.000	.788	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى النتائج وربطها بالمسبات.
٩.	*0.000	.787	التمتع بالاستقلالية الكافية لتوفير الملائمة والموثوقية في العمل.
١٠.	*0.000	.668	التمتع بالاستقلالية الكافية مما يؤثر الحماية اللازمة لأصحاب المصالح.
١١.	*0.000	.787	توفر الكفاءة المهنية والعناية الواجبة لتقديم الخدمات المهنية المتميزة والمطلوبة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول السابق (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث: مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية:

جدول (4.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	الظروف الاقتصادية السائدة في قطاع غزة تساهم إيجابياً في تطبيق المحاسبة القضائية.	.801	*0.000
٢.	تتوفر بيئة تشريعية ملائمة بقطاع غزة تساهم في احتضان مهنة المحاسبة القضائية وتعزيز عملها.	.855	*0.000
٣.	تتوفر ثقافة واستعداد لتقبل التعامل مع المحاسب القضائي.	.817	*0.000
٤.	يوجد قبول واستعداد لدى المؤسسات ذات العلاقة لتطبيق التعاون أو الشراكة مع المحاسبين القضائيين.	.696	*0.000
٥.	تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	.454	*0.002

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول السابق (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: مدى تأثير وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة:

جدول (5.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تأثير وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
١.	*0.000	.633	يوجد عزوف لدى الجامعات لاعتماد مادة المحاسبة القضائية سلبا على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
٢.	*0.000	.637	تواكب الجهات المعنية بمهنة المحاسبة المستجدات الحاصلة بعلم المحاسبة.
٣.	*0.000	.553	غياب التشريعات القانونية الوطنية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وإجراءاتها.
٤.	*0.000	.648	يوجد قناعة لدى السلطة القضائية بأهمية مهنة المحاسبة القضائية.
٥.	*0.000	.702	توفر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول السابق (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات المجال الخامس: مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة:

جدول (6.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط	الفقرة
١.	*0.000	.746	يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.
٢.	*0.000	.807	يتوافر في المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة، والاقتصاد، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضاً مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع.
٣.	*0.000	.712	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.
٤.	*0.000	.769	تساهم المحاسبة القضائية في دعم المؤسسات الرقابية بقطاع غزة في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي.
٥.	*0.000	.847	تساهم المحاسبة القضائية في دعم وتعزيز عمل المدقق الداخلي والخارجي وذلك في اطار العلاقة التكاملية بينهما.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول السابق (6.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وذلك من خلال العينة الاستطلاعية المكونة من ٣٠ مفردة.

جدول (7.4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الأول	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.	.843	*0.000
الثاني	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.	.864	*0.000
الثالث	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.	.743	*0.000
الرابع	مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.	.680	*0.000
الخامس	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.	.522	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين الجدول السابق (7.4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقا لما وضعت لقياسه.

4.4.2. ثبات الاستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (8.4).

جدول (8.4)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.930	0.866	11	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.952	0.906	11	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.880	0.775	5	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.793	0.629	5	مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.912	0.832	5	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
0.965	0.931	37	جميع المجالات معا

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق (8.4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لأغلب المجالات حيث تتراوح بين (0.629،0.906) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.931) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) قابلة للتوزيع. وتكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.5. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة والأسئلة العامة.
- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) والصدق الذاتي، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار كولموجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المقدمة

5.1. الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المعلومات العامة

5.2. تحليل فقرات الاستبانة

5.3. تحليل الأسئلة العامة

5.4. اختبار فرضيات الدراسة

المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات العامة التي اشتملت على (العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل المالي، هل يحمل المستجيب شهادة مهنية؟، نوع الشهادة، هل يتم متابعة المستجيبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة، ماهي مصادر معلومات المستجيبين)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

جدول (1.5)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.961	0.504	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.989	0.443	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.315	0.960	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.634	0.746	مدى تأثير وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.269	1.001	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
0.408	0.889	جميع مجالات الاستبانة معا

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (1.5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

5.1. الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الديمغرافية

وفيما يلي عرض لخصائص مجتمع الدراسة وفق البيانات الديمغرافية:

- توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

يتضح من الجدول السابق (2.5) أن ما نسبته 34.2% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 33.3% تتراوح أعمارهم من 30- أقل من 40 سنة، 14.5% تتراوح أعمارهم من 40 - أقل من 50 سنة، بينما 17.9% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول (2.5): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	40	34.2
من 30- أقل من 40 سنة	39	33.3
من 40 - أقل من 50 سنة	17	14.5
50 سنة فأكثر	21	17.9
المجموع	117	100.0

- توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول (3.5) أن ما نسبته 72% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 28% مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

جدول (3.5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
١	بكالوريوس	84	72
٢	دراسات عليا	33	28
-	المجموع	117	100

يلاحظ أن كافة أفراد مجتمع الدراسة من حملة الشهادات العلمية مما يعني أن لديهم القدرة على استيعاب محاور الدراسة والإجابة على جميع أسئلتها بوضوح، وهذا يبين أن أكثر العاملين في مهنة التدقيق والتحكيم هم من حملة البكالوريوس، أما حملة درجة الدراسات العليا كانت النسبة الأقل على الرغم من

أنها نسبة معتبرة وهذا يرجع إلى التوجه الحديث لنيل شهادة الدراسات العليا من قبل حملة شهادة البكالوريوس.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب طبيعة العمل

يتضح من الجدول (4.5) أن ما نسبته 57.3% من عينة الدراسة طبيعة عملهم مدقق مالي، 16.2% طبيعة عملهم محكم مالي، بينما 26.5% طبيعة عملهم الاثنان معا.

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

النسبة المئوية %	العدد	طبيعة العمل
57.3	67	مدقق مالي
16.2	19	محكم مالي
26.5	31	الاثنان معا
100.0	117	المجموع

يرجع سبب انخفاض نسبة المحكم المالي لكون اغلب المحكمين الماليين هم بالأصل مدققين أو محاسبين ماليين ، حيث يتم منح شهادة المحكم المالي بواسطة نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية بقطاع غزة، لذلك فجزء كبير من المدققين الماليين يحملون شهادة التحكيم المالي.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل الحالي

يتضح من الجدول (5.5) أن ما نسبته 26.5% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات، 30.8% تتراوح سنوات خبرتهم من ٥ - أقل من ١٠ سنوات، بينما 42.7% سنوات خبرتهم ١٠ سنوات فأكثر.

جدول (5.5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
26.5	31	أقل من ٥ سنوات
30.8	36	٥ - أقل من ١٠ سنوات
42.7	50	١٠ سنوات فأكثر
100.0	117	المجموع

يلاحظ ارتفاع نسبة من لديهم سنوات خبرة ١٠ سنوات فأكثر، وهذا مؤشر على أن الذين قاموا بتعبئة الاستبيانات لديهم خبرة كافية للاعتماد على نتائجهم، حيث يعد ذلك دليلا للقدر على تحليل الأمور وتفسيرها.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب هل يحمل المستجيب شهادة مهنية

جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب هل يحمل المستجيب شهادة مهنية

هل يحمل المستجيب شهادة مهنية	العدد	النسبة المئوية %
نعم	29	24.79
لا	88	75.21
المجموع	117	100.0

يتضح من الجدول (6.5) أن ما نسبته 24.79% من عينة الدراسة يحملون شهادة مهنية، بينما 75.21% لا يحملون شهادة مهنية وهذا يعبر عن عدم الاهتمام بمثل هذه الشهادات على الرغم من أن نسبة من يحملون شهادة مهنية مقبولة نسبياً وقد يرجع ذلك إلى تكلفة وإجراءات الحصول عليها و إلى الوضع الاقتصادي السائد في قطاع غزة.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب متابعة المستجيبات التي يتم إضافتها لعلم المحاسبة

جدول (7.5): توزيع عينة الدراسة حسب متابعة المستجيبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة

هل يتم متابعة المستجيبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة؟	العدد	النسبة المئوية %
نعم	105	89.7
لا	12	10.3
المجموع	117	100.0

يتضح من الجدول (7.5) أن ما نسبته 89.7% من عينة الدراسة يتابعون المستجيبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة، بينما 10.3% لا يتابعون تلك المستجيبات، حيث تعني النسبة المرتفعة زيادة الاهتمام بمتابعة المستجيبات المضافة لعلم المحاسبة وهذا ما يساعد بتفعيل مهنة المحاسبة القضائية كونها مهنة محاسبية حديثة نسبياً.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب مصادر معلومات المستجيب

جدول (8.5): توزيع عينة الدراسة حسب مصادر معلومات المستجيب

النسبة المئوية %	العدد	مصادر معلومات المستجيب*
45.1	78	دورات
12.71	22	مؤتمرات
30.63	53	ورشات عمل
11.56	20	أخرى
	173	المجموع

*السؤال الواحد يحتمل أكثر من إجابة

يتضح من الجدول السابق (8.5) أن ما نسبته 75.0% من عينة الدراسة أجابوا أن مصادر معلوماتهم الدورات، 21.2% مصادر معلوماتهم المؤتمرات، 51.0% مصادر معلوماتهم ورشات العمل، بينما 19.2% مصادر معلوماتهم غير ذلك، وهذا يعتبر مؤشر هام على أهمية الدورات وورش العمل لتطوير الأداء.

5.2. تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. فإذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- تحليل فقرات المجال الأول " مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و

المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (9.5).

جدول (9.5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات " مدى توفر المؤهلات العلمية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
أ	" في ما يخص المحاسبين الماليين "						
١.	توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها.	3.92	0.67	78.46	14.87	*0.000	2
٢.	توفر الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة.	3.80	0.76	76.07	11.48	*0.000	5
٣.	توفر المعرفة والدراية بالبرامج المحاسبية المختلفة والثغرات فيها.	3.87	0.79	77.44	11.88	*0.000	3
٤.	الإلمام بالهيكل الإدارية للمؤسسات المختلفة.	3.74	0.72	74.87	11.15	*0.000	6
٥.	الاستمرار بالحصول على الشهادات المهنية المختلفة ذات العلاقة.	3.86	0.85	77.26	10.99	*0.000	4
٦.	الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية.	3.95	0.77	78.95	13.07	*0.000	1
	جميع فقرات الجزء الأول معاً	3.86	0.53	77.18	17.45	*0.000	
ب	" في ما يخص المؤسسات ذات العلاقة "						
٧.	تتبنى الجامعات تطوير مستوى التأهيل العلمي بالمستجدات التي تطرا في مجال علم المحاسبة.	3.51	1.02	70.26	5.43	*0.000	1
٨.	يتم عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بأساليب الاحتيال المالي وأساليب اكتشافه.	3.39	0.93	67.86	4.58	*0.000	4
٩.	يتم عقد الدورات التدريبية المتخصصة بأساليب الاحتيال المالي وآليات اكتشافه.	3.44	0.89	68.72	5.27	*0.000	2
١٠.	يتم عقد الندوات والمؤتمرات من قبل الجامعات	3.43	0.94	68.55	4.91	*0.000	3

						والمؤسسات ذات العلاقة بالمستجدات الطارئة في مجال علم المحاسبة.	
5	*0.017	2.14	64.10	1.04	3.21	يتم تنظيم البعثات التعليمية والمهنية من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة.	.11
	*0.000	5.40	67.90	0.79	3.39	جميع فقرات الجزء الثاني معاً	-
	*0.000	12.71	72.95	0.55	3.65	جميع فقرات المجال معاً	-

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (9.5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية " يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.95%، قيمة الاختبار 13.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " الإلمام بالهيكل الإدارية للمؤسسات المختلفة " يساوي 3.74 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.87%، قيمة الاختبار 11.15، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.86، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 77.18%، قيمة الاختبار 17.45، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " في ما يخص المحاسبين الماليين " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتضح من الجدول (9-5) بما يخص فقرات الجزء الأول، توافر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين والتي تؤهلهم من مزاوله مهنة المحاسبة القضائية بعد اكتسابهم الخبرات اللازمة بالخصوص.

إضافة إلى انه يمكن استخلاص ما يلي بخصوص ما يخص المؤسسات ذات العلاقة:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تتبنى الجامعات تطوير مستوى التأهيل العلمي بالمستجدات التي تطرا في مجال علم المحاسبة " يساوي 3.51 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.26%، قيمة الاختبار 5.43، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " يتم تنظيم البعثات التعليمية والمهنية من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة " يساوي 3.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.10%، قيمة الاختبار 2.14، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.017 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.39، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 67.90%، قيمة الاختبار 5.40، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " في ما يخص المؤسسات ذات العلاقة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

حيث يتضح من الجدول (9.5) بما يخص فقرات الجزء الثاني، فيتضح أن هناك موافقة على فعالية المؤسسات ذات العلاقة بتطوير مهنة المحاسبة القضائية بدرجة مقبولة ويعزى ذلك إلى الدور المحدود الذي تؤديه الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القضائية من حيث إدخالها ضمن خطط التعليم بالجامعات وعقد ورش العمل والدورات المتخصصة بعلم المحاسبة القضائية، و ضعف دعم الجهات المهنية والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بمهنة وعلم المحاسبة لمهنة المحاسبة القضائية وعدم قيامها بالدور الأمثل للنهوض بها، حيث أن دور النهوض بالمهنة ورفع مستواها يقع على عاتق هذه المؤسسات المهنية والأكاديمية من أجل تلبية ما هو مطلوب منها لمواجهة التحديات والتغيرات الجديدة، ويتضح الاهتمام هنا بهذه المتطلبات من خلال الدور البارز لنقابة المحاسبين والتي ساهمت بدور كبير جداً من أجل تنظيم مهنة المحاسبة القضائية، وقد كان من ضمن مساهماتها ما يلي (مقابلة: أبو هويدي، ٢٠١٥):

١. قد اتفاق بروتوكول تعاون ما بين وزارة العدل ونقابة المحاسبين، حيث انه بمقتضى هذا البروتوكول يتم عقد دورات محاسبية متخصصة لتأهيل المحاسبين في مجال التحكيم المالي، وقد كان من ضمن الشروط توفر الخبرة المناسبة.
٢. التواصل مع المجلس الأعلى للقضاء من اجل التنسيق بين الجهات القضائية ونقابة المحاسبين.
٣. إنشاء مركز للتحكيم المالي، حيث يقوم المركز بممارسة مهامه، أي انه يعمل بمقتضى القانون، وقد ساهم المركز بعدد كبير ما بين قضايا محولة من نيابة المؤسسات وغسيل الأموال والنيابة.

هنا يبرز دور وأهمية الهيئات المهنية المحاسبية بتوفير كل ما يلزم من دعم وحماية وتطوير وتسهيل الوصول لكل ما هو جديد في علم المحاسبة إلى المحاسب من خلال تأهيله على احدث الشهادات المهنية وتوفير التدريب والتعليم المستمر له ليوكب اخر التطورات في علم المحاسبة.

وحول كافة فقرات هذا المحور والمتعلق بمدى توفر المؤهلات العلمية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية يتبين أن المتوسط الحسابي يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.95%، قيمة الاختبار 12.71 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية بشكل عام، حيث أن المؤهلات العلمية والعملية احد المطالب الأساسية للمحاسبة القضائية حيث انه يساعد على:

- تحقيق التكامل بين التعليم المحاسبي المناسب ومهنة المحاسبة لتحقيق الفعالية والجودة في تقديم الخدمات المهنية، وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات الوضع القائم.
- تنمية قدرات المحاسب المهنية وتعزيز ثقته بنفسه والتي تمكنه من التفكير والتوصل إلى الحلول الجدية للمشكلات القديمة والجديدة بكل حرية واستقلالية.
- واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الكبيسي، ٢٠١٦).

- تحليل فقرات المجال الثاني " مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية "
- تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣. النتائج موضحة في جدول (10.5).

جدول (10.5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١.	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محدد.	3.86	0.71	77.26	13.23	*0.000	6
٢.	القدرة على اتخاذ القرارات المنطقية السليمة من خلال تقييم المعلومات المجمعة.	3.90	0.62	77.95	15.63	*0.000	4
٣.	القدرة على حل مشاكل الحالات المختلفة بشكل غير نمذجي وفقا لظروف كل حالة.	3.73	0.87	74.53	9.06	*0.000	9
٤.	امتلاك مهارة تقييم الأعمال للحصول على التقييم العادل في عملية الإدارة والجوانب القانونية.	3.74	0.73	74.78	10.91	*0.000	8
٥.	امتلاك أساليب فعالة متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي.	3.78	0.82	75.56	10.25	*0.000	7
٦.	التمتع بمهارة الاتصال والتواصل الفعال في عرض النتائج وتوصيلها للجهات المعنية.	3.91	0.70	78.29	14.09	*0.000	2
٧.	الإلمام الكافي بالأساليب العلمية والعملية الحديثة للتخطيط ومتابعة التنفيذ الفعال للعمل.	3.69	0.89	73.85	8.46	*0.000	11
٨.	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى النتائج وربطها بالمسبات.	3.70	0.84	74.02	8.99	*0.000	10
٩.	التمتع بالاستقلالية الكافية لتوفير الملائمة والموثوقية في العمل.	3.87	0.93	77.44	10.10	*0.000	5
١٠.	التمتع بالاستقلالية الكافية مما يؤثر الحماية اللازمة لأصحاب المصالح.	3.91	0.93	78.12	10.56	*0.000	3
١١.	توفر الكفاءة المهنية والعناية الواجبة لتقديم الخدمات	3.95	0.83	78.97	12.38	*0.000	1

						المهنية المتميزة والمطلوبة.
	*0.000	15.49	76.44	0.57	3.82	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (10.5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر " توفر الكفاءة المهنية والعناية الواجبة لتقديم الخدمات المهنية المتميزة والمطلوبة " يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.97%، قيمة الاختبار 12.38، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " الإلمام الكافي بالأساليب العلمية والعملية الحديثة للتخطيط ومتابعة التنفيذ الفعال للعمل " يساوي 3.69 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.85%، قيمة الاختبار 8.46، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.82، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.44%، قيمة الاختبار 15.49، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من أجل ممارسة المحاسبة القضائية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبذلك يتبين توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين من أجل ممارسة المحاسبة القضائية في قطاع غزة، وهذا يفسر بوجود قدر كافي من الخبرة لدى المحاسبين حيث أن هناك الكثير من الفرص التي تتيح للمحاسبين امتلاك المهارات المتخصصة المختلفة والخبرة العالية بالمجال المحاسبي، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة (احمد، ٢٠١٣).

تحليل فقرات المجال الثالث " مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من أجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. النتائج موضحة في جدول (11.5).

جدول (11.5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١.	الظروف الاقتصادية السائدة في قطاع غزة تساهم إيجابياً في تطبيق المحاسبة القضائية.	3.01	1.09	60.17	0.08	0.466	5
٢.	تتوفر بيئة تشريعية ملائمة بقطاع غزة تساهم في احتضان مهنة المحاسبة القضائية وتعزيز عملها.	3.04	1.03	60.85	0.45	0.327	4
٣.	تتوفر ثقافة واستعداد لتقبل التعامل مع المحاسب القضائي.	3.17	0.95	63.30	1.86	*0.033	3
٤.	يوجد قبول واستعداد لدى المؤسسات ذات العلاقة لتطبيق التعاون أو الشراكة مع المحاسبين القضائيين.	3.19	0.87	63.76	2.34	*0.011	2
٥.	تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	3.95	0.90	78.97	11.42	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.27	0.72	65.39	4.04	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (11.5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني" يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.97%، قيمة الاختبار 11.42 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " الظروف الاقتصادية السائدة في قطاع غزة تساهم إيجابياً في تطبيق المحاسبة القضائية " يساوي 3.01 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.17%، قيمة الاختبار 0.08 وأن

القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.466 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.27، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 65.39%، قيمة الاختبار 4.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من أجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويتضح من الجدول السابق توفر المقومات البيئية لتطبيق المحاسبة القضائية بقطاع غزة.

ويتضح من الجدول (11.5) انه وعلى الرغم من أن هناك موافقة على فقرات المجال الثالث الخاص بمساهمة المحاسبة القضائية في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني، إلا انه من الواضح أن الفقرات من (1 إلى 4) كانت اقرب للحياد فهي مقارنة للدرجة المتوسطة 3 ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الأسباب التالية:

- حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي يعاني منها قطاع غزة مما يؤثر بالدرجة الأولى على مناحي الحياة التجارية والمالية.
 - صعوبة تحديث القوانين بسبب روتين اعتمادها، والحاجة الملحة للقوانين المنظمة للقضايا المالية، إضافة إلى آثار الانقسام الحاصل الذي يعاني منه قطاع غزة.
 - عامل مقاومة التغيير لدى بعض المهنيين و المؤسسات والتي قد لا تتقبل ما هو جديد على الصعيد المهني والعلمي على حد سواء وتفضيل الوضع القائم.
- وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة (غنيم، ٢٠١٤).

تحليل فقرات المجال الرابع " مدى تأثير وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. النتائج موضحة في جدول (12.5).

جدول (12.5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تأثير وجود صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١.	يوجد عزوف لدى الجامعات لاعتماد مادة المحاسبة القضائية سلباً على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.	3.51	0.90	70.17	6.09	*0.000	3
٢.	تواكب الجهات المعنية بمهنة المحاسبة المستجندات الحاصلة بعلم المحاسبة.	3.36	0.87	67.18	4.49	*0.000	5
٣.	غياب التشريعات القانونية الوطنية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وإجراءاتها.	3.58	0.89	71.62	7.04	*0.000	1
٤.	يوجد قناعة لدى السلطة القضائية بأهمية مهنة المحاسبة القضائية.	3.54	0.85	70.77	6.88	*0.000	2
٥.	توفر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية.	3.46	0.89	69.12	5.45	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.49	0.53	69.81	9.97	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (12.5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " غياب التشريعات القانونية الوطنية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وإجراءاتها " يساوي 3.58 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.62%، قيمة الاختبار 7.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تواكب الجهات المعنية بمهنة المحاسبة المستجندات الحاصلة بعلم المحاسبة " يساوي 3.36 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.18%، قيمة الاختبار 4.49 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما

يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.49، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.81%، قيمة الاختبار 9.97 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبالتالي يتضح أن هناك صعوبات حقيقية أمام مهنة المحاسبة القضائية تحول دون تفعيلها مما يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل المهنيين والجهات الرسمية المسؤولة عن مهنة المحاسبة للعمل نحو تذليل كافة الصعاب التي تواجه تفعيل هذه المهنة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (قمبر، ٢٠١٤).

تحليل فقرات المجال الخامس " مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة " تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. النتائج موضحة في جدول (13.5).

جدول (13.5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١.	يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.	3.69	0.69	73.79	10.76	*0.000	5
٢.	يتوافر في المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة، والاقتصاد، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع.	3.72	0.77	74.31	10.05	*0.000	4

3	*0.000	14.78	77.07	0.62	3.85	يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	٣.
1	*0.000	13.95	78.45	0.71	3.92	تساهم المحاسبة القضائية في دعم المؤسسات الرقابية بقطاع غزة في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي.	٤.
2	*0.000	12.56	78.09	0.77	3.90	تساهم المحاسبة القضائية في دعم وتعزيز عمل المدقق الداخلي والخارجي وذلك في اطار العلاقة التكاملية بينهما.	٥.
	*0.000	17.45	76.32	0.50	3.82	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (13.5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تساهم المحاسبة القضائية في دعم المؤسسات الرقابية بقطاع غزة في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي " يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من ٥) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.45%، قيمة الاختبار 13.95 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي " يساوي 3.69 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.79%، قيمة الاختبار 10.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.82، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.32%، قيمة الاختبار 17.45 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى ملاءمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبالتالي من الواضح أن هناك قبول لدور المحاسبة القضائية في الكشف عن حالات الاحتيال المالي و يعزى ذلك إلى طبيعة العلاقة التي تربط هذه المهنة وتطورها مع تطور أساليب الاحتيال المالي المختلفة وبالتالي تطور أساليب الكشف عنها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Oyedokun,2015) ودراسة (Eliezer& Emmanuel,2015).

5.3. تحليل الأسئلة العامة للمستجيبين

- بخلاف المحاسبة القضائية، ما هو التخصص الأنسب حسب رأي المستجيب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب القضائي؟

جدول (14.5): يوضح التخصص الأنسب حسب رأي المستجيب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب

النسبة المئوية %	العدد	التخصص الأنسب حسب رأي المستجيب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب
18.8	22	نظم معلومات محاسبية
6.0	7	اقتصاد
70.9	83	دراسات قانونية
4.3	5	أخرى
100.0	117	المجموع

يتضح من جدول (14.5) أن ما نسبته 18.8% من عينة الدراسة يرون أن التخصص الأنسب لتخصص دراسات عليا للمحاسب نظم معلومات محاسبية، 6.0% يرون التخصص الأنسب للاقتصاد، 70.9% يرون التخصص الأنسب للدراسات القانونية، بينما 4.3% يرون التخصص الأنسب غير ذلك، من الواضح أن الدراسات القانونية احتلت المركز الأول بكونها التخصص الأنسب حيث انه من الضروري أن يكون المحاسب القضائي على دراية كافية من الناحية القانونية نظرا لطبيعة عمل المهنة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (احمد، 2013).

- ما هو مستوى التعليم الأمثل حسب اعتقاد المستجيب ينبغي أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليتحقق نجاحه؟

جدول (15.5): مستوى التعليم الأمثل حسب اعتقاد المستجيب

ينبغي أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليتحقق نجاحه

النسبة المئوية %	العدد	مستوى التعليم الأمثل حسب اعتقاد المستجيب ينبغي أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليتحقق نجاحه
47.9	56	بكالوريوس
52.1	61	ماجستير
100.0	117	المجموع

يتضح من جدول (15.5) أن ما نسبته 47.9% من عينة الدراسة يعتقدون أن مستوى التعليم الأمثل ينبغي الذي يجب أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليتحقق نجاحه بكالوريوس، 52.1% يعتقدون الماجستير، ومن ذلك يتضح رجحان كفة مستوى التعليم الأمثل لصالح شهادة الماجستير حسب آراء المبحوثين وقد يرجع ذلك إلى الطلب المتزايد لنيل درجة الدراسات العليا في قطاع غزة.

- هل سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة حسب اعتقاد المستجيب؟
جدول (16.5): هل سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة؟

النسبة المئوية %	العدد	هل سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة ؟
66.7	78	نعم
12.0	14	لا
21.4	25	لا أعلم
100.0	117	المجموع

يتضح من جدول (16.5) أن ما نسبته 66.7% من عينة الدراسة يعتقدون أنه سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة، 12.0% لا يعتقدون ذلك، بينما 21.4% لا يعلمون بذلك، يلاحظ ارتفاع نسبة من يرون بان مهنة المحاسبة القضائية ستكون مطلوبة على الصعيد العملي في قطاع غزة وذلك يرجع لمتطلبات العصر المتغيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ojo,2012).

5.4. اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق مقومات المحاسبة القضائية ومواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

يبين جدول (17.5) أن معامل الارتباط يساوي 0.467، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقومات المحاسبة القضائية و مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة. حيث يتضح أن هناك ارتباط كبير بين تطبيق المحاسبة القضائية والحد من حالات الاحتيال المالي في قطاع غزة.

جدول (17.5):

معامل الارتباط بين تطبيق مقومات المحاسبة القضائية و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
*0.000	.467	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين تطبيق مقومات المحاسبة القضائية و مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

جدول (18.5)

معامل الارتباط بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
*0.000	.337	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين ما يخص المحاسبين الماليين و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
*0.001	.286	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين ما يخص المؤسسات ذات العلاقة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
*0.000	.365	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

حيث يتضح من الجدول السابق (18.5) العلاقة الوثيقة بين المؤهلات العلمية والعملية ومكافحة حالات الاحتيال المالي ويرجع ذلك لما يلي:

أولاً : على صعيد المحاسبين الماليين:

- مهنة المحاسبة القضائية تحتاج لشخص مؤهل من ناحية نظرية وعلمية بالجوانب المحاسبية المختلفة لكشف عمليات الاحتيال المالي.
- أهمية التخصص المهني للمحاسب المالي بشكل عام والقضائي بشكل خاص للقطاع المهني محل الدراسة لكشف عمليات الاحتيال المالي بكفاءة مهنية عالية.

وهذا يفسر معامل الارتباط المرتفع بين المؤهلات العلمية والعملية للمحاسب ومواجهة ظاهرة الاحتيال المالي والبالغ 0.337. إضافة إلى القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة للمحاسبين الماليين و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

ثانياً: على صعيد المؤسسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة:

- مهنة المحاسبة بشكل عام تحتاج لمتابعة كل ما هو جديد وتقع على عاتق المؤسسات ذات العلاقة سواء كانت جامعات أو نقابات وغيره المسؤولية الأعظم، وذلك في اطار الاستفادة والنهوض من مهنة المحاسبة من جهة ومكافحة عمليات الاحتيال المالي من جهة أخرى، وهنا يمكن اعتبار المحاسبة القضائية مهنة وعلم مستحدث ووسيلة فعالة في مواجهة عمليات الاحتيال المالي.

وهذا يفسر معامل الارتباط المرتفع المؤهلات العلمية والعملية للمؤسسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة ومواجهة حالات الاحتيال المالي والبالغ 0.286. إضافة إلى القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة للمحاسبين الماليين و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

وبشكل عام يتبين أن معامل الارتباط يساوي 0.365، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية ذات العلاقة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

نتيجة الفرضية الفرعية الأولى:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية ذات العلاقة ومواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجليلي،2012).

الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

جدول (19.5)

معامل الارتباط بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
*0.000	.411	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (19.5) أن معامل الارتباط يساوي .411، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة. تتضح بذلك العلاقة الوثيقة بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية ومكافحة حالات الاحتيال المالي ويرجع ذلك لما يلي:

- تشكل الخبرة ومختلف المهارات المتخصصة الأخرى أهمية بالغة في تعزيز قدرات المحاسب القضائي في التصدي لحالات الاحتيال المالي.

- غالباً ما تكون الجوانب العلمية لوحدها غير كافية لكشف عمليات وأساليب الاحتيال المالي.

نتيجة الفرضية الفرعية الثانية:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات المتخصصة والخبرة العالية ومواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hossan & Other, 2011) ودراسة (احمد،2013).

الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقومات البيئية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

جدول (20.5)

معامل الارتباط بين المقومات البيئية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
*0.000	.350	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقومات البيئية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (20.5) أن معامل الارتباط يساوي 0.350، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقومات البيئية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة. وبذلك تتضح العلاقة الوثيقة بين المقومات البيئية ومكافحة حالات الاحتيال المالي ويرجع ذلك لما توفره مقومات البيئة المختلفة سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، تشريعية و الثقافة السائدة المكان الملائم لظهور الاحتيال المالي بما يستدعي اعتماد أساليب جديدة لاكتشافه.

نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقومات البيئية في قطاع غزة ومواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Grubor & Other, 2013).

الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

جدول (21.5):

معامل الارتباط بين الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
*0.000	-.370	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha (\leq 0.05)$ بين الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (21.5) أن معامل الارتباط يساوي -0.370، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة و مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

ومن ذلك تتضح العلاقة الوثيقة بين الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية ومكافحة حالات الاحتيال المالي وذلك نظراً لحدثة موضوع المحاسبة القضائية في الوقت الراهن على الرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية بالخصوص من قبل بعض الجامعات ونقابة المحاسبين والمراجعين بقطاع غزة، إضافة إلى بعض الدراسات العلمية بالخصوص حيث يمكن لنا أن نعتبر هذه الدراسة كأحد المؤشرات الإيجابية لموضوع المحاسبة القضائية بقطاع غزة.

نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة:

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات والصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة ومواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة، وتتنفق هذه النتيجة مع دراسة (Bhasin,2013).

الفرضية الرئيسية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى العوامل الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل المالي، متابعة المستجدات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة).

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة ٣ متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ بين متوسطات آراء الباحثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى العمر.

من النتائج الموضحة في جدول (22.5) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى العمر وهذا يعني انه على الرغم من اختلاف الفئات العمرية للمبحوثين إلا انهم يتفقون في آرائهم حول محاور الدراسة وهذا قد يرجع إلى الثقافة السائدة المتقاربة وطبيعة عمل المبحوثين.

جدول (22.5): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - العمر

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		أقل من ٣٠ سنة	٣٠ من ٤٠ سنة	٤٠ من ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	
0.690	0.490	3.56	3.58	3.72	3.65	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.842	0.276	3.83	3.83	3.88	3.76	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.835	0.287	3.32	3.28	3.32	3.19	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.926	0.155	3.56	3.46	3.48	3.47	مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.

0.598	0.628	3.75	3.74	3.90	3.79	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
0.828	0.296	3.63	3.62	3.71	3.62	جميع المجالات معا

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (23.5) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى المؤهل العلمي

جدول (23.5): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		دراسات عليا	بكالوريوس	
0.070	1.830	3.50	3.70	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.709	0.373	3.79	3.83	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.327	0.985	3.16	3.31	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.129	1.528	3.37	3.54	مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.433	0.787	3.76	3.84	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
0.159	1.417	3.56	3.69	جميع المجالات معا

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى طبيعة العمل.

من النتائج الموضحة في جدول (24.5) يتبين ما يلي:

القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة 0.05 لمجال " مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى طبيعة العمل وذلك لصالح الذين طبيعة عملهم مدقق مالي. أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة مع تعزى إلى طبيعة العمل.

جدول (24.5): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - طبيعة العمل

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		الاثنين معا	محكم مالي	مدقق مالي	
0.813	0.207	3.62	3.59	3.68	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.479	0.741	3.93	3.77	3.79	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.259	1.369	3.39	3.04	3.28	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
*0.023	3.885	3.48	3.20	3.58	مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.584	0.541	3.80	3.71	3.85	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية
0.485	0.728	3.69	3.54	3.67	جميع المجالات معا

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى سنوات الخبرة.

من النتائج الموضحة في جدول (25.5) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى سنوات الخبرة، حيث يرجع ذلك إلى أهمية المجال العلمي والعملية على حد سواء.

جدول (25.5): نتائج اختبار " التباين الأحادي " - سنوات الخبرة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		أقل من ٥ سنوات	من ٥ - أقل من ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	
0.780	0.249	3.66	3.60	3.69	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.743	0.297	3.87	3.80	3.78	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.144	1.970	3.38	3.08	3.32	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.619	0.481	3.48	3.44	3.57	مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.703	0.354	3.81	3.78	3.88	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في
0.618	0.483	3.68	3.59	3.67	جميع المجالات معا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى متابعة المستجبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة.

من النتائج الموضحة في جدول (26.5) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى متابعة المستجبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة وهذا يرجع إلى أن اغلب المبحوثين يتابعون المستجبات المضافة لعلم المحاسبة والذي يفسر بطبيعة عملهم الذي يحتاج لمعرفة كل ما هو جديد في المجال المحاسبي.

جدول (26.5): نتائج اختبار " T - لعينتين مستقلتين " - متابعة المستجبات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة.

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		لا	نعم	
0.635	-0.476	3.72	3.64	مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.
0.401	0.843	3.69	3.84	مدى توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.
0.459	-0.743	3.42	3.25	مدى توفر المقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.
0.893	0.135	3.47	3.49	مدى تأثير وجود الصعوبات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.
0.524	-0.639	3.90	3.81	مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة حالات الاحتيايل المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.
0.923	-0.097	3.66	3.65	جميع المجالات معا

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١,٦ . النتائج

٢,٦ . التوصيات

٣,٦ . الدراسات المقترحة

6.1. النتائج

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة يتبين النتائج التالية:

1. تتوفر المقومات الأساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة تتمثل بالتالي:
 - توفر التأهيل العلمي والعملية لممارسة مهنة المحاسبة القضائية لدى المحاسبين الماليين بالقطاع.
 - هناك جهود لإدخال مادة المحاسبة القضائية ضمن المناهج التعليمية لطلاب التجارة قسم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.
 - توفر المهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين بقطاع غزة، كنتيجة لتوفر فرص امتلاك المهارات المتخصصة والخبرة العالية.
2. يوجد معوقات أمام تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة تتعلق بما يلي:
 - الدور المحدود الذي تؤديه الجامعات وال نقابات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القضائية.
 - الوضع الاقتصادي غير المستقر في قطاع غزة.
 - عدم وجود قانون ينظم عمل المحاسب القضائي.
 - عامل مقاومة التغيير لما هو جديد لدى البعض.
3. يشكل التأهيل العلمي والخبرة ومختلف المهارات المتخصصة أهمية بالغة في تفعيل مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة.
4. هناك وعي من قبل المحكمين الماليين ومكاتب التدقيق بأهمية مهنة المحاسبة القضائية.
5. تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة يساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي، والتصدي لحالات الاحتيال المالي في قطاع غزة.
6. هناك طلب وإقبال على مهنة المحاسبة القضائية في سوق العمل بالمستقبل ويعود ذلك إلى وجود مشكلات واقعية متعددة بين الشركاء أصحاب المصالح تستدعي تفعيل هذه المهنة.
7. تعتبر الدراسات القانونية هي الأنسب لتخصص الدراسات العليا للمحاسب القضائي حسب رأي المحكمين الماليين ومكاتب التدقيق في قطاع غزة.

6.2. التوصيات

بناء على النتائج السابقة نوصي بالتالي:

1. ضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية ضمن المنهاج التعليمي كمادة أساسية، وذلك كخطوة أولية في سبيل النهوض بمهنة المحاسبة القضائية.
2. الحاجة إلى عقد ورشات العمل ومؤتمرات خاصة بالتعريف بالمحاسبة القضائية وأهميتها في اطار دعم وتمكين كافة الجوانب المتعلقة بالمهنة ولزيادة الوعي لدى المحاسبين بأهمية مهنة المحاسبة القضائية..
3. ضرورة تطوير آليات عمل مركز التحكيم لدى جمعية المحاسبين والمراجعين في قطاع غزة تمهيدا لان يصبح مستقبليا كتجمع مستقل للمحاسبين القضائيين.
4. حث الجهات المعنية سواء كانت الأكاديمية منها والمهنية بتطوير خدمات مهنة المحاسبة بقطاع غزة على الضغط باتجاه اعتماد مهنة المحاسبة القضائية لدى وزارة العدل.
5. قيام نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بعقد الاتفاقيات اللازمة مع نقابة المحامين الفلسطينية لتوفير الفرص المناسبة لتدريب وتأهيل المحاسبين من الناحية القانونية.
6. العمل على إصدار التشريعات والقوانين من قبل المجلس التشريعي بقطاع غزة لتنظيم عمل مهنة المحاسبة القضائية، وذلك نظرا لما تشكله هذه المهنة من أهمية.

6.3. الدراسات المقترحة

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة حول موضوع المحاسبة القضائية نقترح إجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع وذلك بهدف إلقاء الضوء على موضوع الدراسة وتطويره من كافة النواحي ونذكر منها:

1. أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية ودورها في كشف عمليات الاحتيال المالي.
2. دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في قطاع غزة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- القران الكريم.
- أبو هويدي، نهاد(٢٠١٥)، دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تعزيز مبادئ الحكم الصالح في المنظمات غير الحكومية، مجلة المحاسب الفلسطيني، نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية، العدد ٢٢.
- أحمد، خالد، (٢٠١٣)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد ٣٤ ص ٩-٢١.
- احمد، عاطف(٢٠١٤)، دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، العدد الثالث.
- احمد، موفق؛ خضير ، حلا(٢٠١٠)، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٠.
- أرينز، الفين؛ لويك، جيمس(٢٠٠٢)، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة د. محمد عبد القادر الديسبي؛ ود. احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر.
- أمان(٢٠١٢)، تقرير الفساد ومكافحته في فلسطين للعام ٢٠١١، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
- أمان(٢٠١٣)، تقرير الفساد ومكافحته في فلسطين للعام ٢٠١٢، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
- الجبوري، نصيف؛ الخالدي، صلاح، (٢٠١٢)، استعمال قانون بنفورد في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٦٨، المجلد ١٨، ص ٤٢٠-٤٣٠.
- الجبوري، نصيف؛ الخالدي، صلاح، (٢٠١٣)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٧٠، المجلد ١٩، ص ٤٥٧-٤٧٣.
- جعارة، أسامة(٢٠١٢)، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، العدد ٢، المجلد ٣٩.
- الجليلي، مفاد احمد، (٢٠١٢)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العدد ١٠٧، المجلد ٣٤ ص ٩-٢١.
- الحدر، زهير(٢٠١٠)، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- حلس، سالم(٢٠١٢)، دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة، يوم دراسي: التحكيم المالي في المنازعات التجارية، غزة، فلسطين.
- حماد، علي(٢٠٠٦)، الأساليب العدلية لمكافحة الاحتيال، الحلقة العلمية: تكامل جهود الأجهزة الأمنية والعدلية في مكافحة جرائم الاحتيال، الرياض، السعودية.
- الحمداني، موفق (٢٠٠٦)، مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.

- دراجي، عيسى(٢٠٠٥)، البيئة والميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية، عين الدلفي، الجزائر.
- دياك، علي؛ الرئيس، ناصر(٢٠٠٨)، السياسات والتشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية(٢٠١٢)، التقرير السنوي للعام ٢٠١٢، فلسطين.
- الرماحي، نواف(٢٠٠٩)، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الصوراني، غازي(٢٠٠٦) الاقتصاد الفلسطيني /الواقع والآفاق، ورشة عمل: البرامج الاقتصادية للكتل الممثلة في المجلس التشريعي الجديد في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، الهلال الأحمر الفلسطيني، غزة، فلسطين.
- الضمير لحقوق الإنسان(٢٠١٠)، واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة، التقرير السنوي ٢٠١٠، غزة، فلسطين.
- عبد الفتاح، محمد(٢٠٠٨)، جريمة الاحتيال، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين.
- العيسى، عايد(٢٠٠٦)، فاعلية التكامل الأمني والعدلي في مكافحة جرائم الاحتيال، الحلقة العلمية: تكامل جهود الأجهزة الأمنية والعدلية في مكافحة جرائم الاحتيال، الرياض، السعودية.
- غنيم، محمود(٢٠١٤)، نحو اطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية، جامعة بنها، مصر.
- فارس، رندة(٢٠٠٦)، التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير، بحوث المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح، ليبيا، طرابلس.
- القاضي، احمد(٢٠١٣)، المحاسبة القضائية، مقطع فيديو، <https://www.youtube.com/watch?v=0HpP-Cfqiw>.
- القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٥، بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣.
- قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.
- قمبر، جميلة(٢٠١٤)، قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعية، العدد ١٦، المجلد الأول.
- قنديل، ربا(٢٠١٤)، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسه المحاسبة القضائية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.
- الكبيسي، عبد الستار(٢٠١١)، المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر"، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.
- الكبيسي، عبد الستار(٢٠١٦)، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد ١.
- كلاب، سعيد؛ عثمان، فيصل؛ أبو قرع، سامر(٢٠٠٦)، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، اللقاء العلمي: المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، جمهورية مصر لعربية.

- المدحجي، محمد(٢٠١٠)، أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، مجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٢، المجلد ١٥.
- مدوخ، خيام(٢٠١٤)، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجيا للمحاسبين في
- مصلح، عبير(٢٠١٣)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.
- المطارنة، غسان(٢٠٠٩)، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن.
- معيار التدقيق الدولي رقم ٢٤٠(٢٠٠٤)، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية.
- المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا /ASOSAI(٢٠٠٣)، دليل الأسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد، ترجمة إدارة التدريب والمنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، الكويت.
- المنوفي، ريهام(٢٠١١)، دور المراجعة القضائية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، عدد ١.
- نور الدين، مزباني؛ الصالح، فروم(٢٠١٠)، المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الوقاد، سامي؛ وديان، لؤي(٢٠١٠)، تدقيق الحسابات "١"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثانياً: المقابلات:

- أبو هويدي، نهاد، "المحاسبة القضائية بقطاع غزة"، مدير دائرة الرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة ، أستاذ محاضر بجامعة الأمة، تم إجراء المقابلة بتاريخ: ٢٠١٥/٤/٥م
- أبو هين، إياد، "الرقابة بوزارة المالية"، مدير عام الرقابة الداخلية بوزارة المالية ، تم إجراء المقابلة بتاريخ: ٢٠١٥/٤/٢٠م
- عايش، ايمن ، "تقييم الدور الرقابي للحكومة الفلسطينية على الجمعيات والإحصائيات المختلفة الخاصة بها في القطاع"، مدير عام الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، تم إجراء المقابلة بتاريخ: ٢٠١٥/٣/٣٠م
- العفيفي، احمد "المحاسبة القضائية في أكاديميات التعليم بقطاع غزة"، دكتوراه محاسبة ، أستاذ محاضر بجامعة فلسطين، تم إجراء المقابلة بتاريخ: ٢٠١٥/٤/٦م.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

- <http://www.facb.gov.ps/>
- <http://www.pmf.gov.ps/12>.
- <http://www.acfe.com>
- <http://www.acfsnet.org/#!history/c1alz>
- <http://www.nacva.com>
- <http://wikipedia.org/wiki>

- <http://certfa.org>

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Albrecht, Conan C(2008)" Fraud and Forensic Accounting In a Digital Environment" , White Paper for The Institute for Fraud Prevention, <http://www.theifp.org/research-grants/IFP-Whitepaper-4.pdf>.
- Alden, Mark(2007)" PREVENTING FINANCIAL FRAUD THROUGH FORENSIC ACCOUNTING", The Chartered Accountant, India, P1575-1580.
- Arent, Alvin A& Elder, Randal J& Beasley, Mark S(2012)" Auditing and assurance services: an integrated approach", 14th ed, Prentice Hall.
- Barney, Kathleen(2007)" This Thing Called Forensic Accounting",Arizona Attorney , www.myazbar.org.
- Bhasin Madan (2013) Survey of Skills Required by the Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country, Vol: 4, ISSN 2156-7506.
- Bhasin, Madan(2013)" Corporate Governance And Forensic Accounting Role: Global Regulatory Action Scenario" International Journal of Accounting Research,V.1,N.1.
- Bhide, Shilpa(2012)" A Study of the Importance of Forensic Accounting in the modern Business World", International Journal of Management and Research,V.1,N.1.
- Blessing, Ijeoma(2015)" Empirical Analysis on The Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting" The International Journal of Economics, Commerce and Management, V.III, N,1.
- Cali, James(2012)" The Forensic Accountant & Fraud Examiner Tool Kit", 3rd Edition.
- Certified Expert Accountant /CEA(2013) United Arab Emirates,p2.
- Chartered Institute of Management Accountants(2009)" Fraud risk management: A guide to good practice", second edition, CIMA,London.
- Crumbley, Larry&Heitger, Lester E.& Smith, Stevenson(2007)" Forensic and Investigative Accounting, 3rd edition, United States.
- Davis, Charles& Farrell, Ramona& Ogilby, Suzanne(2009)" Characteristics and Skills of the Forensic Accountant", Sacramento.
- Deckert, Joseph& Myagkov, Mikhail& Ordeshook, Peter C.(2010)" The Irrelevance of Benford's Law for Detecting Fraud in Elections",
- Dreyer, Kristen(2014)" A History of Forensic Accounting", Honors Projects, *Grand Valley State University*.
- Eliezer, Olukowade& Emmanuel, Balogun(2015)" Relevance of Forensic Accounting in the Detection and Prevention of Fraud in Nigeria" Historical Research Letter,V.23.
- Enofe, A. O& Okpako, P. O., Atube, E.N.(2013)" The Impact of Forensic Accounting on Fraud Detection", European Journal of Business and Management,V.5,N.26.

- Epps, Joe & Tribe, Tim (2008) "The Forensic Accountant in Higher Education", NACVA Ambassadors' QuickRead.
- Gangolly, Jagdish (2002) "Lecture Notes on Forensic Accounting Investigations", State University of New York, Albany.
- Glasbeek, Leslie (2014) "The Fraud Triangle and What Auditors Can Do About It " ,<https://algaonline.org/index.aspx?NID>
- GOLDEN, THOMAS W & L. SKALAK, STEVEN & CLAYTON, MONA M (2006) "A GUID TO FORENSIC ACCOUNTING INVESTIGATION", John Wiley & Sons, New Jersey.
- Gray, Dahlia (2008) "Forensic Accounting And Auditing: Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing" The ***American Journal of Business Education***, V.1, N.2.
- Grubor, Gojko & Ristić, Nenad & Simeunović, Nataša (2013) "Integrated Forensic Accounting Investigative Process Model in Digital Environment" International Journal of Scientific and Research Publications, V3, N12.
- Hancox, Steven J (2006) "Red Flags for Fraud" , State Comptroller , New York.
- Islam, Jahirul & Rahman, Habibur & Hossan, Takdir (2011) "Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption: An Empirical Study in Bangladesh" ASA University Review, V.5, N.2.
- Jahirul, Islam & Habibur, Rahman & Takdir, Hossan (2011) "Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption: An Empirical Study in Bangladesh" ASA University Review, Vol. 5, N.2.
- Kovalerchuk, Boris & Vityaev, Evgenii & Holtfreter, Robert (2006) "Correlation of complex evidence in forensic accounting using data mining", Journal of Forensic Accounting, V.8.
- Leauanae, Joseph L. & Rasmussen, Derk G. (2004) "Expert Witness Qualifications and Selection", Sage Forensic Accounting, Salt Lake.
- Malusare, Lalita B (2013) "The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting, Investigating and Preventing Frauds in India", International Interdisciplinary Research Journal, V.III, N.III.
- Modugu Kennedy, Anyaduba . J. O (2013) Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science, Vol 4, pp, 281-289.
- ojo, M. (2012) Forensic Accounting and The Law: The Forensic Accountant in the Capacity of An Expert Witness, Retrieved from <http://ssrn.com/abstract=2026071>
- Okaro, S.C & Okafor, G.O & Ofoegbu, G. (2013) "Corporate Fraud in Nigeria- A Two Case Study", International Journal of Research in Management, V.6, N.3.
- Okoye, Emma I & Akenbor, Cletus O (2009) "Forensic Accountant in Developing Economies – Prospects" Advanced Research Journal , N,1.

- Okoye, Gbegi,(2013) Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector, Vol. 3, ISSN: 2222-6990.
- Olugbenga, Aribaba(2013)" Application of Forensic Accounting: A Study of Companies in Nigeria", Academic Journal of Interdisciplinary Studies,V.2,N.2.
- Oyedokun, Godwin (2015)" Forensic Investigation and Forensic Audit Methodology in aComputerized Work Environment" The Chartered Institute of Taxation of Nigeria.
- Ozkul, Fatma& Pamukcu, Ayse(2012)" Fraud Detection and Forensic Accounting",Fraud Cases From Emerging Economies, Isbn.
- Sharma, Anuj& Panigrahi, Prabin(2012)" A Review of Financial Accounting Fraud Detection based on Data Mining Techniques', International Journal of Computer Applications,V.39,N.1.
- Singleton Aaron , Singleton Tommie,& Bologna Jack, Lindquist Robert(2006). Fraud Auditing and Forensic Accounting: United States Of America, John Wiley & Sons.
- Singleton, Tommie W& Singleton, Aaron J(2010)" Fraud Auditing and Forensic Accounting", Fourth Edition, John Wiley & Sons, New Jersey.
- Wadhwa, Lalit & Pal, Virender(2012)" **Forensic Accounting And Fraud Examination In India**", International Journal of Applied Engineering Research,V.7,N.11.
- Yadav, Sudhir& Yadav, Sushama(2013)" of Forensic Accounting:Anew Dynamic Approach to Investigate Fraud Cases", International Journal of Multidisciplinary Management Studies,V.3.
- Zadeh, Hassan& Ramazani, Morteza(2012)" Accountant's Perception of Forensic Accounting ,Case Study of Iran "The Journal of Management and Business Research,V.12,N6.

الملاحق

ملحق رقم (١)
قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م.م	الاسم	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
1	أ.د. علي شاهين	أستاذ	مساعد نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
			محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	
2	أ.د. سالم حلس	أستاذ	عميد كلية التجارة سابقا	الجامعة الإسلامية
			محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	
3	أ.د. حمدي زعرب	أستاذ	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
			محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	
4	أ.د. جبر الداعور	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	جامعة الأزهر
5	أ.د. صبري مشتهد	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	جامعة القدس المفتوحة
6	أ.د. أحمد العفيفي	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي بكلية التجارة – قسم المحاسبة	جامعة فلسطين
7	أ.د. سمير صافي	أستاذ	محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (٢)



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

الموضوع/ استبانة علمية

السادة/ المحترمون ،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير بعنوان:

"مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية"

من وجهة نظر مدققي الحسابات والمحكمين الماليين بنقابة المحاسبين بقطاع غزة والمعتمدين لدى وزارة العدل الفلسطينية.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال الرقابة وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الرسالة فإن الباحثة ترجوكم بالتلطف والاطلاع على فقرات هذه الاستبانة وإجابة جميع أسئلتها لكي يتم إنجاز هذا العمل على اكمل وجه.

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

إنعام عثمان شعبان

مصطلحات الدراسة:

المحاسبة القضائية: فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة في كثير من الأحيان بالقضايا القانونية والشكاوى المالية ، بالإضافة إلى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل التثمين ومطالبات التأمين إضافة إلى قضايا الاحتيال المالية والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية. الاحتيال المالي: هو ممارسة تتطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على الاستفادة المالية للمخادع.

القسم الأول : معلومات عامة:

الرجاء وضع إشارة (X) في البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية :

- ١- العمر بالسنوات:
 أقل من ٣٠ سنة
 من ٣٠ - أقل من ٤٠ سنة
 ٤٠ - أقل من ٥٠ سنة
 ٥٠ سنة فأكثر
- ٢- المؤهل العلمي:
 دبلوم
 بكالوريوس
 دراسات عليا
- ٣- طبيعة العمل:
 مدقق مالي
 محكم مالي
 الاثنين معا
- ٤- سنوات الخبرة في العمل المالي:
 أقل من ٥ سنوات
 ٥ - أقل من ١٠ سنوات
 ١٠ سنوات فأكثر
- ٥- هل تحمل شهادة مهنية:
 نعم
 لا
- ٦-
في حالة الإجابة على السؤال السابق (بنعم)، اذكر نوع الشهادة
.....
- ٧- هل يتم متابعة المستجندات التي يتم إضافتها بعلم المحاسبة:
 نعم
 لا
- ٨- في حالة الإجابة على السؤال السابق (بنعم)، فما هي مصادر معلوماتكم
 دورات
 مؤتمرات
 ورشات عمل
 أخرى

القسم الثاني:

الجزء الأول: محاور الدراسة :

أرجو إبداء رأيكم بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.
المجال الأول: في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بالمؤهلات العلمية لدى المحاسبين الماليين و المؤسسات ذات العلاقة في قطاع غزة لتطبيق المحاسبة القضائية.

بدائل الإجابة					الفقرة	م
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة		
أ. في ما يخص المحاسبين الماليين.						
					توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها.	١
					توفر الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة.	٢
					توفر المعرفة والدراية بالبرامج المحاسبية المختلفة والثغرات فيها.	٣
					الإلمام بالهيكل الإداري للمؤسسات المختلفة.	٤
					الاستمرار بالحصول على الشهادات المهنية المختلفة ذات العلاقة.	٥
					الإلمام الكافي بنظم الرقابة الداخلية.	٦
ب. في ما يخص المؤسسات ذات العلاقة.						
					تتبنى الجامعات تطوير مستوى التأهيل العلمي بالمستجدات التي تطرا في مجال علم المحاسبة.	٧
					يتم عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بأساليب الاحتيال المالي وأساليب اكتشافه.	٨
					يتم عقد الدورات التدريبية المتخصصة بأساليب الاحتيال المالي وآليات اكتشافه.	٩
					يتم عقد الندوات والمؤتمرات من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بالمستجدات الطارئة في مجال علم المحاسبة.	١٠
					يتم تنظيم البعثات التعليمية والمهنية من قبل الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة.	١١

المجال الثاني: في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بالمهارات المتخصصة والخبرة العالية لدى المحاسبين الماليين في قطاع غزة من اجل ممارسة المحاسبة القضائية.

م	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١	القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محدد.					
٢	القدرة على اتخاذ القرارات المنطقية السليمة من خلال تقييم المعلومات المجمعة.					
٣	القدرة على حل مشاكل الحالات المختلفة بشكل غير نمذجي وفقا لظروف كل حالة.					
٤	امتلاك مهارة تقييم الأعمال للحصول على التقييم العادل في عملية الإدارة والجوانب القانونية.					
٥	امتلاك أساليب فعالة متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي.					
٦	التمتع بمهارة الاتصال والتواصل الفعال في عرض النتائج وتوصيلها للجهات المعنية.					
٧	الإلمام الكافي بالأساليب العلمية والعملية الحديثة للتخطيط ومتابعة التنفيذ الفعال للعمل.					
٨	استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى النتائج وربطها بالمسبات.					
٩	التمتع بالاستقلالية الكافية لتوفير الملائمة والموثوقية في العمل.					
١٠	التمتع بالاستقلالية الكافية مما يؤثر الحماية اللازمة لأصحاب المصالح.					
١١	توفر الكفاءة المهنية والعناية الواجبة لتقديم الخدمات المهنية المتميزة المطلوبة.					

المجال الثالث: في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بالمقومات البيئية في قطاع غزة من اجل تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.

م	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الظروف الاقتصادية السائدة في قطاع غزة تساهم إيجابيا في تطبيق المحاسبة القضائية.					
٢	تتوفر بيئة تشريعية ملائمة بقطاع غزة تساهم في احتضان مهنة المحاسبة القضائية					

					وتعزيز عملها.
					٣ تتوفر ثقافة واستعداد لتقبل التعامل مع المحاسب القضائي.
					٤ يوجد قبول واستعداد لدى المؤسسات ذات العلاقة لتطبيق التعاون أو الشراكة مع المحاسبين القضائيين.
					٥ تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.

المجال الرابع: في رايكم ما مدى تأثير وجود المعوقات والصعوبات التالية التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة.

بدائل الإجابة					الفقرة	م
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة		
					يوجد عزوف لدى الجامعات لاعتماد مادة المحاسبة القضائية سلبا على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.	١
					تواكب الجهات المعنية بمهنة المحاسبة المستجدات الحاصلة بعلم المحاسبة.	٢
					غياب التشريعات القانونية الوطنية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وإجراءاتها.	٣
					يوجد قناعة لدى السلطة القضائية بأهمية مهنة المحاسبة القضائية.	٤
					توفر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية.	٥

المجال الخامس: في رايكم ما مدى ملائمة مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة ظاهرة الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية في قطاع غزة.

بدائل الإجابة					الفقرة	م
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة		
					يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.	١
					يتوافر في المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة، والاقتصاد، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع.	٢
					يمتلك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	٣
					تساهم المحاسبة القضائية في دعم المؤسسات الرقابية بقطاع غزة في مواجهة ظاهرة	٤

					الاحتيايل المالي.
					٥ تساهم المحاسبة القضائية في دعم وتعزيز عمل المدقق الداخلي والخارجي وذلك في اطار العلاقة التكاملية بينهما.

الجزء الثاني: أسئلة عامة :

١) بخلاف المحاسبة القضائية، ما هو التخصص الأنسب حسب رأيك لتخصص الدراسات العليا للمحاسب القضائي؟

نظم معلومات محاسبية

اقتصاد

دراسات قانونية

أخرى _____

٢) ما هو مستوى التعليم الأمثل حسب اعتقادك ينبغي أن يتوفر بالمحاسب القضائي ليحقق نجاحه؟

بكالوريوس

ماجستير

أخرى _____

٣) هل سيكون هناك طلب على المحاسبين القضائيين في ال ١٠ سنوات القادمة حسب اعتقادك؟

نعم

لا

لا أعلم

ملحق رقم (٣)

قائمة بمكاتب المراجعين المعتمدة بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية

م	رقم المكتب	إسم المكتب	إسم صاحب المكتب
١	94-002	مكتب نبيل فروانة للمحاسبة والمراجعة	نبيل سالم سعيد فروانة
٢	94-003	مكتب النور للمحاسبة والمراجعة	زهير وجيه السقا
٣	94-004	مكتب الهدى للمحاسبة والمراجعة	منذر غازي البردويل
٤	94-005	شركة مكتب دار المحاسبة للمحاسبه والمراجعه	رفعت حمودة قويدر عبد الناصر الإسي
٥	94-006	مكتب الخطيب للمحاسبة والمراجعة	زياد سليم على الخطيب
٦	94-008	مكتب الوحدة للمحاسبة والمراجعة	محمد عيد / أحمد حسن تحت
٧	94-013	مكتب الأهرام للمحاسبة والمراجعة	مخيمر محمد خليل أبو زيد
٨	94-015	مكتب اليرموك للمحاسبة والمراجعة	وليد عطا محمد البايض
٩	94-016	الوفاء وشركائهم للمحاسبة والمراجعة	صلاح عبد محمود أبو وطفة عبد الحكيم محمد أبو دغيم
١٠	94-017	مكتب المختار للمحاسبة والمراجعة	باسم سعود شعبان الرئيس
١١	94-018	مكتب بدر الدين للمحاسبة والمراجعة	شحادة مصطفى بدر الدين
١٢	94-023	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعه	حسام الدين إبراهيم عويضة
١٣	94-024	مكتب الرباط للمحاسبة والمراجعة	نائل فتحي محمود النديم
١٤	94-028	مكتب عبد الحكيم العلمي للمحاسبة والمراجعه	عبد الحكيم عبد اللطيف العلمي
١٥	94-029	مكتب سبيل للمحاسبة والمراجعة	حسين علي حسن أبو سلمية
١٦	94-030	مؤسسة حمادة للمحاسبة والمراجعة	نهاد أحمد عبد المعطي حمادة
١٧	94-031	المكتب العصري للمحاسبة والمراجعة	فارس محمد عبد الرحمن كريزم
١٨	94-033	مكتب علاء الدين للمحاسبة والمراجعة	علاء الدين عبد الحميد البليسي
١٩	94-034	مكتب الغول للمحاسبة والمراجعة	صلاح علي الغول
٢٠	94-035	مكتب صافي و أبو شعبان للمحاسبة والمراجعه	وليد عوني أو شعبان خالد محمد صافي
٢١	94-036	مكتب سلسبيل للمحاسبه والمراجعه	أحمد محمد صالح
٢٢	95-037	مكتب أبو العوف للمحاسبة والمراجعة	يحيى أحمد أبو العوف
٢٣	95-038	مكتب فلسطين للمحاسبة والمراجعة	سهام عبد الحكيم غزال

تيسير داوود الصايغ	مكتب تيسير داوود الصايغ للمحاسبة والمراجعة	95-042	٢٤
عبد المالك سالم صيام	مكتب عبد المالك صيام للمحاسبة والمراجعة	95-043	٢٥
ماجد حسين كرزيم	مكتب الخبراء العرب للمحاسبة والمراجعة	95-044	٢٦
هنادي يوسف خليل الخروبي خليل يوسف خليل الخروبي	مكتب ابو خليل الخروبي للمحاسبة والمراجعة	95-045	٢٧
عطية مسلم قرمان	مكتب عطية قرمان للمحاسبة والمراجعة	95-050	٢٨
فوزي محمود حسين صالح	مكتب المنار للمحاسبة والمراجعة	95-051	٢٩
زهير محمد حسن الحاطوم	مؤسسة الحاطوم للمحاسبة والمراجعة	95-052	٣٠
جهاد عمر علي الطويل مروان عطية الشيخ	شركة مؤسسة فلسطين للمحاسبه والمراجعة	96-054	٣١
صلاح خليل علي الأشقر	مكتب شعاع للمحاسبة والمراجعة	96-055	٣٢
سلامة عبد الغفور القيشاوي سليم عبد الغفور القيشاوي	المكتب القانوني سلامة القيشاوي للمحاسبة والمراجعة	96-056	٣٣
زهير كامل الناظر،	شركة طلال أبو غزالة وشركاهه للمراجعة	96-057	٣٤
إسكندر محمود نشوان	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة	96-058	٣٥
فوزي جمعة حامد الخولي	مكتب الزيتون للمحاسبة والمراجعة	95-060	٣٦
عبد الجليل إبراهيم شعلان	مكتب عبد الجليل شعلان للمحاسبة والمراجعة	96-062	٣٧
أحمد سليمان أبو سعادة محمد عامر ابو موسى	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	96-064	٣٨
فرج الله فهمي مرتجي	مكتب العباس للمحاسبة والمراجعة	96-068	٣٩
محمد عبد الرحمن غراب	مكتب محمد غراب للمحاسبة والمراجعة	95-070	٤٠
إيهاب أنور الترك سفيان حمادة الترك محمد كمال زين الدين	مكتب الشرق الأوسط (ترك وشركاه) للمحاسبة والمراجعة	96-072	٤١
نبيل محمود الجماسي	مكتب المجد للمحاسبة والمراجعة	96-073	٤٢
عبد الرؤوف موسى غبن	مكتب دليل للمحاسبة والمراجعة	96-074	٤٣
عدنان رشيد عوض	سابا وشركاهم للمراجعة	96-076	٤٤
على عبد الرحمن الأعرج	مجموعة الأعرج للمحاسبة والمراجعة	96-077	٤٥
حسني شعبان حسن صادق	مكتب إيهاب للمحاسبة والمراجعة	97-079	٤٦

حسن محمود نصار	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	97-081	٤٧
هيام سليم عبد القادر عكيبة	مكتب عكيبة للمحاسبة والمراجعة	97-082	٤٨
إبراهيم أبو سمرة	مكتب أبو سمرة للمحاسبة والمراجعة	97-085	٤٩
حسام نعيم حسن النفار	مكتب الرحمة للمحاسبة والمراجعة	97-086	٥٠
يحيى مصطفى رجب أبو جبل كمال إبراهيم المدينة	مجموعة الغد للمحاسبة والمراجعة	97-088	٥١
أحمد ماهر عبد الرافع أبو شعبان	مكتب ماهر أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	97-090	٥٢
ماجد محمد نصر الله الشيخ عيد	مكتب الشرق للمحاسبة والمراجعة	97-092	٥٣
حسن خليل مصطفى قويدر	مكتب قويدر للمحاسبة والمراجعة	98-096	٥٤
على إسماعيل محمود كباجة	مكتب العودة للمحاسبة والمراجعة	98-098	٥٥
محمد شعبان أبو شعبان	مكتب محمد أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	99-099	٥٦
محمد عبد الله على ابو يوسف	مكتب أبو يوسف للمحاسبة والمراجعة	99-100	٥٧
محمد عبد العزيز محمد دهليز	مكتب غرناطة للمحاسبة والمراجعة	99-101	٥٨
بسام محمود محمد أحمد	مؤسسة كنعان للمحاسبة والمراجعة	99-102	٥٩
نبيل حسن شعبان النونو صبحي رشدي الخروبي	مكتب الخروبي وشركاه للمحاسبة والمراجعة	99-106	٦٠
محمد أسامة أبو القمصان	مؤسسة أبو القمصان للمحاسبة والمرجعة	99-107	٦١
حسين عوني عاشور	مكتب البراء للمحاسبه والمراجعة	2004/11 4	٦٢
نعيم اسماعيل حسني عزارة	مكتب طيبة للمحاسبة والمراجعة	/١٢٥ ٢٠٠٦	٦٣
ناهض عثمان حبوش	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	/١٢٩ ٢٠٠٦	٦٤
خالد ابو صويس	مكتب الوليد للمحاسبة والمراجعة	/١٣١ ٢٠٠٨	٦٥
طلال الزين	مكتب طلال الزين للمحاسبة والمراجعة	/١٣٢ ٢٠٠٨	٦٦
فاتن قابل ابو حزين/حسان	مكتب العالمية للمحاسبة والمراجعة	/١٣٥ ٢٠٠٩	٦٧
ريا زياد منيب اويغزالة	شركة ابوغزالة للخدمات الاستشارية والمالية	/١٣٦ ٢٠٠٩	٦٨

رأفت حسين مطير محمود نافذ العلمي	شركة مطير وعلمي وشركاهم	/١٤٠ ٢٠٠٩	٦٩
أمين عبد الجواد حميد	مكتب المحاسبون المتحدون	/١٤٣ ٢٠٠٩	٧٠
نائل عيسى الحداد لؤي عبدالله علي	شركة الراي للمحاسبة	-٢٠١٠ ١٤٤	٧١
د/ سالم حلس د/علي شاهين د/يوسف عاشور - د/محمد مقداد	مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات	-٢٠١٠ ١٤٦	٧٢
سماح أبو غلوة	مكتب أبو غلوة للمحاسبة والتدقيق	/١٤٧ ٢٠١٠	٧٣
عامر حسن عفانة عدلي محمد شبلاق	مكتب اصول للمحاسبة والمراجعة	/١٦٣ ٢٠١٣	٧٤

قائمة بالمحكمين المالية بجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والمعتمدين لدى وزارة العدل بغزة

الاسم	ر.م	الاسم	ر.م
عبد الله عبد القادر محمد الججوج	32	إياد حسن أبو هين	1
عدلي محمد سلامة شبلاق	33	خالد عمر الكحلوت	2
حسني حسن محمد الهجين	34	زيد محمد زياد بسيسو	3
زيداد سليم علي الخطيب	35	نهاد إسحاق أبو هويدي	4
ضياء الدين مصباح عزات سكيك	36	رائد عبد الهادي حلمي رجب	5
حمدي عطية المزيني	37	نادر عدنان محمد سكيك	6
عدنان رشيد عوض	38	عوني راغب الباشا	7
إيهاب أنور الترك	39	محمود محمد سمير المصري	8
سعيد محمد أحمد بركة	40	عبد الرزاق حسن عبد الرزاق الشيخ	9
خالد صقر راغب الزطمة	41	إياد منصور مرتجي	10
الحسن محمد حسن زعرب	42	احمد محمد عبد الحميد صالح	11
اشرف غازي محمد عرار	43	وائل شعبان عودة	12
يوسف حسن حامد عياش	44	حسام سعيد حسين أبو وطفة	13

محمد عبد ربه أبو بركة	45	خليل إبراهيم عبد الله شقفة	14
ياسر رمضان مقبل	46	رائد عمر أبو علي	15
ايمن خالد تحت	47	نائل أحمد حمادة	16
أمير إبراهيم عبد الرحمن المسحال	48	فوزي جمعة الخولي	17
أنور عدنان محمد نجم	49	نعيم سليمان سليم الرملاوي	18
حازم فؤاد عرفات عليان	50	ناهض محمود أبو وردة	19
حازم ياسر عبد العال	51	سفيان حمادة الترك	20
رامي حسن أحمد الغزالي	52	غالب كامل صقر	21
سعيد فتحي مصطفى مقداد	53	ماهر محمود محمد البديري	22
شحادة مصطفى بدر الدين	54	تمارا محمد عدنان إبراهيم لولو	23
محمد عبد الفتاح حسين صالح	55	محمد فكري محمد السراج	24
محمد مصطفى غانم	56	عبد القادر علي الشيخ خليل	25
محمد نبيل الرئيس	57	الرافع إسماعيل أبو شعبان عبد "محمد رامي"	26
مظفر مصطفى بدر الدين	58	إبراهيم محمد مروان لولو	27
منذر صبحي السقا	59	احمد عمر شفيق القيشاوي	28
منير أحمد أحمد	60	إياد عيسى محمد كريزم	29
هاني محمد أحمد خليل	61	سلامة عبد الغفور القيشاوي	30
يحيي علي محمد أبو عيطة	62	غسان حمادة الترك	31